

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب غنیة العمل فی شرح منة الصلوة

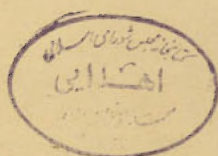
مؤلف ابراهیم بن محمد حلبی

مترجم

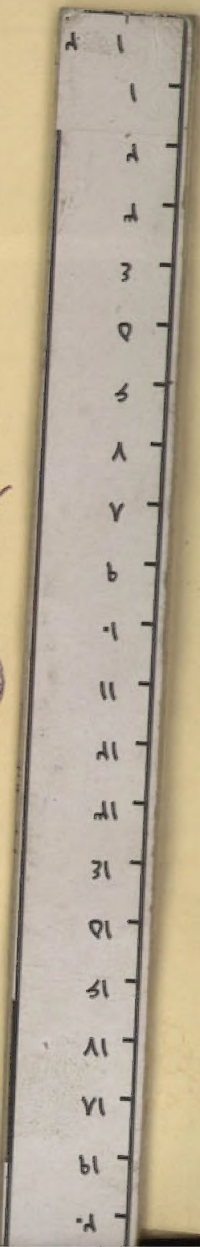
شماره قفسه ۳۵۳ کریمزاده

۲۱۰۷۳۶

۳۵۳
۲۱۰۷۳۶



۳۵۳
 ۲۱۰۷۳۷




کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب غنیة العقل فی شرح منة المصلی

مؤلف ابراهیم بن محمد حلبی

مترجم

شماره قفسه ۳۵۳ کریمزاده



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۳۷

شماره قفسه ۳۵۳ کیمیا



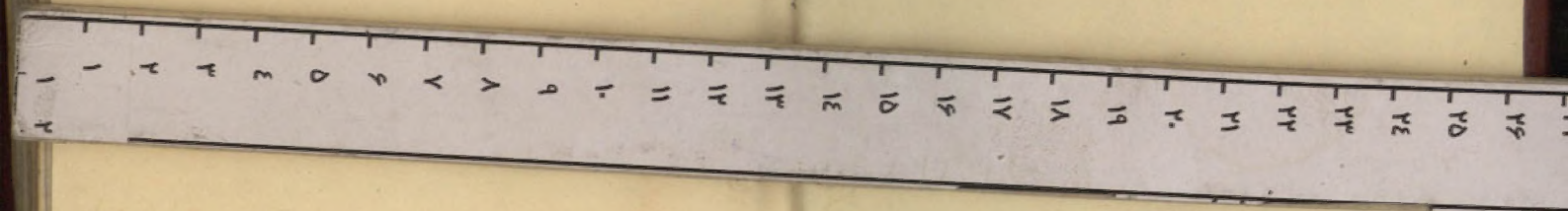
جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

21-V 30











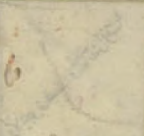




۳۵۴

21.232





٢٥٣
٢٥٣
١٥٣

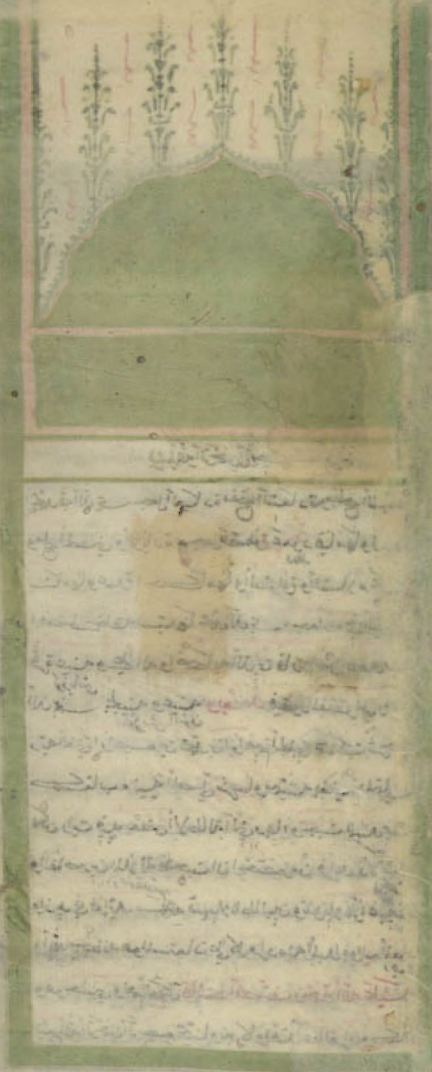
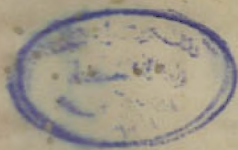
مكتبة مجلس شورای اسلامی
تهران
کتابخانه
۱۳۳۲

۱۰۱ اما شرط التوجه	۱۰۲ اما فرض الرضوه	۱۰۳ واما المنة اي من الرضوه
۱۰۴ واما دليل الرضوه	۱۰۵ واما بيان المكاتب	۱۰۶ واما لا دخل في الرضوه
۱۰۷ واما طهارة الكبريت	۱۰۸ واما فرض النسل	۱۰۹ النسل ومنتبه
۱۱۰ واما فرض الطهارة	۱۱۱ ولا يجوز الرضوه في الرضوه	۱۱۲ فصل في الرضوه
۱۱۳ بيان ما يجوز فيه الرضوه	۱۱۴ وينظر في الرضوه	۱۱۵ فصل في احكام الرضوه

۱۱۶ فصل في بيان المكاتب	۱۱۷ فصل في الرضوه	۱۱۸ فصل في الرضوه
۱۱۹ فصل في الرضوه	۱۲۰ فصل في الرضوه	۱۲۱ فصل في الرضوه
۱۲۲ فصل في الرضوه	۱۲۳ فصل في الرضوه	۱۲۴ فصل في الرضوه
۱۲۵ فصل في الرضوه	۱۲۶ فصل في الرضوه	۱۲۷ فصل في الرضوه
۱۲۸ فصل في الرضوه	۱۲۹ فصل في الرضوه	۱۳۰ فصل في الرضوه

فصل في التواضع	مبحث التواضع	والتواضع ركعات
ثمان من التواضع	فصل في التواضع	مبحث ان يصل الى الركعات
مكافئ التواضع	والتواضع في الصلاة	مبحث التواضع في الصلاة
فصل في سجود السجدة	والتواضع في السجدة	فصل في سجدة التواضع
فصل في سجدة التواضع	مبحث سجدة التواضع	اما التواضع في جميع الصلوات

حكم الصلوات في التواضع	وما يجب من التواضع	المكافئ من التواضع
فصل في التواضع	فصل في التواضع	فصل في التواضع
فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع
فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع
فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع	فصل في سجدة التواضع

[illegible]



الحمد لله الذي جعل الكرامة مفتوحاً اعتماداً على طاعة الأنبياء
وعلى الصلوة والزيادة جعل الصلوة عموداً فيما لا وزر
سماها وعدة أحكامها وأنصف في التلاوة على
أفضل خلقه سيدنا محمد الذي جعل في الصلوة
فرقة بينه وبين الله وأحكم به الدين فانه من معدن
الدين ^{مكررات} بجمعه وعنه **وبعد** فهو المنقرب إلى رحمة
ربه الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطيبي وكانت شرحه
كتاب منية العاصي شرحاً وصيته بغيره المتأمل
لكن رأيت فيه بعض الأخطاء التي ربما أوجبت قسوراً
والفاصلين المألو للطلحة ان اختصر من فرائد ولا سيما
وازيد في فوائده ^{مكتوبة} تسهيلاً للطلاب وتنويعاً للقراءات
وأهدى سبحانه هولاء سعادته على كل مراد منه المبدأ والابواب
وهو حسبي ونعم الوكيل **قال** انصتبه رحمة الله عليه ^{ومروءة}
لشبه الله أرغفه أرجمه شتموا وتبركوا واهتدوا بالقرآن كما

قرينة **شهر بن حازم** والتمس حكاية بدو قوله فدا
 والتمس على وسيله تحصيل رايه اي اهل الجاهل على خطأ
 عام بل يطلب الاستدلال وقد كلفه اي جعله موضع نفعاته
 وبذلك انما النوع العلوي كثيرة واجد الانواع بالتفصيل متعلق بالمر
 مسائل لطيفة **انما كبريت شوق** واجبة على العبد والتمس بحال
 الزكوة والنجى ومكره كل يوم وثمة على ان الصوم قيات رقية
 التمس على جمع مقتضى اسم غايل من اقتضى اي اخذ تيسر وهو شعبه
 ثمينة
 ما لا يخرج من عظمة كاشية على انظر العظم وطلبها
 على ان لا تقوى **في حجب** له من **بنة** والتمس على ان لا تقوى
 بكون ما ي التمس ما حجب وقوله صلتك والاولى
 فتمس من مصيبة على ان يبين ما لم ي التمس ومن مختار
التمس على حال العادة والمختار والتمس على السجدة على المختار
 الطاهر **والتمس على العزيمة** في كمال النسخ وب
 له ما التمس الحكومة والتمس والتمس والخبرة وهما في الفاضل
 والتمس على التمس وغير **حجته** اي تمس الحكايات في
 التمس بنية التمس اي ما تناهى وغنية لتبدي اي ما يستفيد
 به عن غير والتمس اي وانما يمس له فلو لم ت التمس
 بجمعا اعتد له اي قصدتم انما الوجه الخيري في التمس
والتمس اي سبيل التمس كبريت في راي سنها بقوله المختار
التمس عليه اي بنفسه لا يستحق والتمس في ولا والتمس
 التمس على بقوله التمس التمس جمع استاد وهو لكون

استمدد بفتح السين ي الضروب وعاد لفظه **ومشاهدة**
 اي خلق الالهة **واشهاد** اي الاستقامة على طريق
 الحق اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة حكمه انصلي
 بان الصلوة فريضة اي مفروضة مقتضية للحكم
 ثابته صفة لفريضة بان **الكتاب** اي بالقرآن والسننة
 اي الطريق المتشوقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 سوى القرآن واجماع الامة اي بقولها بحكمها وانما
 انما الكتاب فضله تعالى اقبوا الصلوة فانه امر ومو
 يقتضي الوجوب والذلة باقامتها وآتوها في وقتها وقوله
 تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوما
 في الصلوة خاشعين **فمصلين** اي فيكم اي فيها وقوله تعالى
 حاشظوا اي داوموا على الصلوة والصلاة امر مستمر وهي
 صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصصها بعد التمجيد لزيادة
 شرفها والاحتياط بها اذ هي مظنة التسلية والتمسك
 في وقت كثرة الاشتغال **وقوله تعالى فسبحان الله**
تسبون وحين تصبحون وله ليل في السموات والارض
وتسبون وحين تظفرون اي سبحوا لله في هذه الاوقات
 والذلة صلوا على ما روي عن عباس رضي الله عنهما انهم
 هل يجدوا لكم الصلوة لنفس في القرآن قال نعم على هذه الا
 تسبون صلوة الغيب والعتاء وتصبحون صلوة الخير وصحت
 صلوة العصر وحين تظفرون صلوة الظفر وقوله تعالى

متن

متصون بقوله حين تسبون وله ليل في السموات والارض
 وسبحوا له على الذين يكفرون عن امنهم والارض ان يحسدوا
 لهم في الكفر وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 مذكورا اي فريضة موقفا هي في الاوقات لا يجوز تجاوزها
 وانما السننة في روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في
 التحسين انه قال في السننة اي الايمان فالحكماء في السننة
 عن اهل السننة على خمس اي خمس خصص الله تعالى في الا
 لا الله خمسها دة بالامن خمس وبرقه كاسم مسكنا بحذف
 واكثر مما عطف عليها وانما في غير هذه سورة عطف على الا
 لا تسجدون تسكدة وسجدة من الحسن **والا فاعلموا**
 فاعلموا ثابته وانما في الزيادة صوم شهر رمضان رابعة
 واجبة **فما عطف** من استطاع اليه سبيلا لا يحرم الرفع على
 له فاعلموا من الصلوة في مقابلة الاستقامة عند التجديد
 الذوق على قوله والى حين طاعتين عن التواضع والادب
 المشيئة وقوله عليكم السلام لكل شيء في عبادته وفي
 وعبادته الا ان الصلوة هي علامة تجرده في القلب باعتبارها
 وقوله عليكم السلام انما الصلوة عباد الله من اقامتها فاعلموا ان
 ومن تركها فقد كفر هذه الآية كان لفظة تقربا فاعلموا من الصلوة
 يستعمله وقوله عليكم السلام انما الصلوة عباد الله تعالى
 في اعيادهم من حسن وضوئهم بايديهم والاركان الستة
 والاداء وصالحين لوفائهم والاركان الستة وتنجوهم من النار

۱۱۱

وہم

9

الشين الكاسية ففرضية مع متدرا في الابع هي كروية شدة
 وفي بعض قرويا قد رثت اصابع وصحة بعض اصابعنا
 وفيه نظرا في كرويا في التخرج وان مع اصابع او اصبعين
 وامر صا لم يجز حتى بعيد هما الى الماء ويستوفي مقدار
 افراس او ثلث اصابع خلافا لفرصك في منج لثقل و
 فكان له ذواتان من موطان حول رأسه كك
 قعنه ان شاء فمع عليهما لم يجز سواء ارسل او لم يرسل
 هو الصحيح وقيل يجوز ان لا يرسل كذا في الحداد
 وغيره ولو بقي لمة في بعض اعضائه الوضوء فيها
 من طينة عضو آخر جاز وفي الجنازة يجوز لها من طينة عضو
 آخر لان التبدل في التبدل كعضو واحد بخلاف التوضوء
 وهذا اذا كانت البنية التي اخذها تسبوا الا اذا
 يجوز **فيذا التفتة** هي من الوضوء **فمفصل** اليد
قبل او خلف الاية التي **ترفع** الاية او في في الصحيح
 انه عليه السلام **لا** اذا استيقظ احدكم من
 نومه فلا يغسل **يد** في الاية حتى يغسلها
 ثلثا فانه لا يدري اين باس **يد** او في الغسل بالضم
 مفصل ما بين الذراع والعضد ثم غسلها ابتداء سنة
 ثوب عن الذراع وموضعه اول الوضوء لا قبلها
 الة التطهير وصحة يدها الغسل ان ياتخذ الاية بشا لة
 ويصيب على يمينه ثاذا ثلثا خذ يمينه ويصيب على

لا يجوز ان ياتى من يمينه
 مطلب

من

ثلثه كذا وكذا ان كان الاية كبرا ومعه اية
 صغير ولا يدخل اصابع يد اليسرى مستقيمة في
 الاية ويصير على كفة اليمنى ويدك الا اصابع يمينها
 بعض حتى تظهر في يديها اليمنى في الاية وبفسل
 اليسرى وهذا اذا لم يكن على يد شخص **تسمية الله**
فان في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء
 لم يبرز كرا سم الله عليه ولما دبرني الكمال كذا في
 حتى لم يتركه ابتداء وضوءه بخلافه في التسمية لقوله
 عليه السلام اذا نظرت احدكم فذكر اسم الله عليه
 فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله عليه طهره
 لم يطهر الامام عليه السلام ولا نظلة الغصية ان يترك
 بسم الله العظيم والحمد لله علي دين الاسلام وقيل
 الا غسل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التوضوء وفي
 التسمية يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله لم يجز
 له او شهد لا اله الا الله بصير مقبلا **الامة** والاصح
تسمية مرتين مرة قبل كل كف **الامورة** الوضوء
ومرة بعد سترها عن ابنته غسل ساكن الاضواء
 احتياط للخلاف الذي وقع فيها حيث قال بعضهم يبي
 قبل الاغتسال فقط وقال بعضهم يبي بعد
 غسل وكذا الخلاف في وقت غسل اليد
 والاصح انه يغسل مرتين قبله وبعد كما في التسمية ولم

فان لم يكن له وصوته او وصي عليه فابى الله عز وجل
 قال لا لا استعين في وصو لي احد وعن ابوي لا يامر
 لقادم وهو لا ياتي في ترك الارب اذا كان بطيب نفس وحجة
 بدون امر وتكليف كروي انه عليه السلام كان يصلي
 الوضوء ويحيي اليه من الابواب **فيحضر** المتوضي
القبلة عند غسل سا والاعضاء اي باقي الاعضاء وسلك
 موضع الاستقبال لانه عبادة ومقدمة طاهر ليل
 وهو ما استقبل به القبلة ومن الابواب **فيكون**
على مكان مرتفع وان يغسل عروقه الارب وتلا وان يغسله
 عياره وان كان شرا يعرف منه الماء فمن بينه ومن
 يصنع ذلك سلك الفضل على عروقه الارب ومن الابواب
لا يترك في الماء الوضوء **بكله** **لأنه** **يأبى** بالوضوء
 الماء **قوة** **وان شئت** **عند غسل** **لعل** **عصو** قال في حقه
 فاستحسان يمتن عند غسل كل عضو ويقول شهد الله
 لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله **في كل**
من غسل كل عضو باسما **في الاثار** عن السلف السائر
 فيقول بعد التسمية لله الذي جعل الماء طهورا وبعث
 المصطفى الله اسقى من حوض نبك كما لا يخفى
 بعد الماء الله اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك
 وعند الاستنشاق الله لا تغترني راحة نفك وجنانك
 والله ارحم الراحمين **لأنه** **لأنه** **لأنه** **لأنه**

فقد

يرجع لاسلامه

دخلة

بقية ثلثه وعند غسل اوجهه الله عز وجل
 بيمينه وجبهته ونحوه والله عز وجل
 يوم بيمينه وجبهته ولا شك ولا شبهة
 وجوده عند ذلك وعند غسل ايديه في الله عز وجل
 جبهته وجانبه في حيا يا بيمينه وعند غسل ايديه في
 الله لا يطبق كتابي شيئا ولا من فاهي ولا غاسي شيئا
 شكوكا وعند مسح الرأس الله عز وجل شعري وبشري على
 واضفي تحت ظر عرشك يوم لا ظل الا ظلك والله عز وجل
 برحمتك وانزل علي من برحمتك وعند مسح الاذن الله
 بيمينه من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
 مسح اذنية الله عز وجل رقيق من انادها رقيقة غائبة
 عن جميع البدن كما في قوله تعالى فخير رقيقة اي مملوكة
 واخفى من الشياطين والافلاك وعند غسل الرجلين
 الله عز وجل قد في على انصرط يوم تنزل فيه الاقدام وقيل
 هذا عند غسل الرجلين اي في الماء في اليسرى فيقول الله
 اجعلني ساجدا مشكورا وذليعا مغفورا وعلوا متبلا
 وتجاره في نور ومن الابواب **ان يمسح** **اي** **بيمينه**
 والمضمضة بماء في الفم والمرا دهنه ان يدخل
 الماء في فيه المضمضة **وبسمل** **اي** **يصم** **في الماء** **في**
الله **بدا** **اي** **لا يغسل** **من حيلة الطهور** **ويحفظ** **و**
ويستزير **اليد** **ويغسل** **اليد** **كل** **واحد** **بمنا**

ما كان **بما** **لا** **له** **من** **الذات** **الذي** **كانت** **عالم** **بشيء**
 الله تعالى عنها كانت بذاتها الله سبحانه وتعالى
 التي تظهوره وطعامه وكانت يد المربي لها
 وما كان من الذي ومن الاجابات **استأثر** **اي** **يرى**
 استأثر باستأثره بكرهه وهو انعم الذي يستأثر
 كما سواك وقد عرفت ان دورى والاكثر من استأثر
 وهو الاصح لما ذكرنا في التبرع في المستحق ان يكون من شجرة
 مرة في اداة تغرق القوم قالوا ويستأثر بكونه في الا
 ان يمان وان يصب او فضله الا انك قد اتركت ان يكون
 طوله يشين في غلظته من قولك انه مطرقة بغير
 مرصاة فربما طرقة المشيطان من ردة في كونه
 بكونه في غلظته وفي ردة في الغلظته وبذلك هو الباطن والظاهر
 ويشق الانسان وهو في العادة ويطلب كونه في العادة
 البصر وبذلك استجاب في خمسة مواضع عن سائر
 الانسان وتغيرت في العبادات والقيام في التوبة
 وعن قوله قال في الكفاية واقامه في التوبة
 فذكر في كفاية التوبة والوسيلة والشفاعة في التوبة
 قبل توبته وفي تحفة المصنفين وادانها الله سنة على
 المصنفة تكلموا في تكملة وفي ميسرة شيخ الاسلام
 ومن السنة جارة المصنفة ان يستأثر ان ينجي وعلم
ما كان **بما** **لا** **له** **من** **الذات** **الذي** **كانت** **عالم** **بشيء**

مخطوط

ما كان **بما** **لا** **له** **من** **الذات** **الذي** **كانت** **عالم** **بشيء**
 الله تعالى عنها كانت بذاتها الله سبحانه وتعالى
 التي تظهوره وطعامه وكانت يد المربي لها
 وما كان من الذي ومن الاجابات **استأثر** **اي** **يرى**
 استأثر باستأثره بكرهه وهو انعم الذي يستأثر
 كما سواك وقد عرفت ان دورى والاكثر من استأثر
 وهو الاصح لما ذكرنا في التبرع في المستحق ان يكون من شجرة
 مرة في اداة تغرق القوم قالوا ويستأثر بكونه في الا
 ان يمان وان يصب او فضله الا انك قد اتركت ان يكون
 طوله يشين في غلظته من قولك انه مطرقة بغير
 مرصاة فربما طرقة المشيطان من ردة في كونه
 بكونه في غلظته وفي ردة في الغلظته وبذلك هو الباطن والظاهر
 ويشق الانسان وهو في العادة ويطلب كونه في العادة
 البصر وبذلك استجاب في خمسة مواضع عن سائر
 الانسان وتغيرت في العبادات والقيام في التوبة
 وعن قوله قال في الكفاية واقامه في التوبة
 فذكر في كفاية التوبة والوسيلة والشفاعة في التوبة
 قبل توبته وفي تحفة المصنفين وادانها الله سنة على
 المصنفة تكلموا في تكملة وفي ميسرة شيخ الاسلام
 ومن السنة جارة المصنفة ان يستأثر ان ينجي وعلم
ما كان **بما** **لا** **له** **من** **الذات** **الذي** **كانت** **عالم** **بشيء**

كلمة مخطوط

وجهه بالآية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطى بوجهه ارضا
 فان لا يخرج في الله عند غلده وجهه ولا يخرج في الله ولا
 عينه تخرج في الله بان تكلم حرة الشيطان ومجاهدين
 اي طواف الاجساد ومنازل الجبابرة حتى لو بقيت على
 شقته او على بغيته لم يمت اي بجملة ولو لم يكن لا يجوز
 وصلة له لوجوب منتهى الوجه وبني منه وكره ان يمتد
 الاضطرار باليد وتلك المنهج على جدي به **فخرج** وفي
 طوافه في حلقه الكبر لو شئت من القدر فلا يتعد
 ان يستخرج ما ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستخرج
 بالماء الا ان يقدح على الماء في وان شئت كان الذي يت
 يصب ذراعية على الارض ووجهه على الماء ولا يخرج
 الفسلفة وكذا المنيح الا ان له اربعة اواخ وليس له
 اربعة اوجارية وعجز عن الفسلفة الا ان اربعة اواخ
 الا انه لا يس فوجهه الا ان يحل له وطفا وان استوصيه
 الاستحابة وكذا الفسلفة اذا لم يكن لها زوج ولها اربعة
 اواخ من مونسها ويستقط عنها الاستحابة ومقتطوع
 اربعة اواخ بقي منها شيء وان اقل من ثلاث اصابع غسله
 وان قطعت اربعة اواخ واليدان يختلف المشايخ فيه فاما
 بعضهم تسقط عنه الفسلفة وفي مجموع التوازل ان لم
 يمكنه الفسلفة او ان يمتد لا يصلي عندهما وعندا جب
 يوسف يصلي بالاماء كما في المحبوس والمتوضي اذا

استحباب

استحباب ان كان على وجهه الشبهة بان ارسل الشيطان وضو
 والاشتباه بالاجساد ونحوها انما ينوب عن الماء اذا كان
 الخارج معتادا اما اذا خرج من اوتجه فلا واذا اراد ان
 الخلاء يصح ان يدخل ثوب غير ثوبه الذي
 يصلي فيه ان يخلو ولا في غير ذلك في حلقه من الخلاء
 والماء المستعمل ويدخل مستورا او من ويقول عند
 دخوله بلسانه الله في اعوذ بالله من الخبث والنجاسة
 ولا يصح معه ما فيه اسم الله او شيء من القرآن الا ان
 يكون مستورا ويحذر في الخلاء برجبه اليه وفي
 الخروج باليد ولا يكتف عورته وهو قائم ويوسم بين
 رجليه ويحذر من عيب العري ولا يكتف ولا يد كرامة الله
 غالي ولا يرد السوء ولا يثني عايشا فان غسل هو
 يورثه بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر به عورته الا
 حاجة ولا ياتي ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يني في
 ولا يقطع ولا يقطع الحاجة ولا يبعث يده ولا يرفع
 طرفه الى السماء ولا يطبق القدم الا الضرورة فان فرغ
 فخرج من الخلاء يقول غفر لك الله الذي قد فاض به عني
 ما يؤذي مني واسلك على ما ينبغي ويكفي البول والنعوط
 في الماء سواء كان راكدا او جالسا او على سطحه او جالسا
 او عين او بئر او تحت شجرة او في درع او على او في جنب
 مسجد ومصل غيرا وبين المقابر وبين الدكا والسرق



وہابی

1875

امامنا العلامة العبد المذنب
الحق المخلص عبد الله

انسانی اوقیانوس

بسم الله الرحمن الرحيم

الذي يبلغ وفاء
بعضهم بحبيبته لغيره

مجلس

الشعر كشيء بالاجتماع **ويكون** بغير ضرورة
ايصال الماء الى اثناء العروة واما الشعر من
الامر من وابدن حتى لو كان الشعر يثخن ويبرد
الماء في اثناءه لا يجوز انفسد لما في قوله عليه وآله
جنباً فاحمروا من الماء **والمراد في الاعمال**
لا يوجب في وجوب تعميم جميع الشعر والفرق **وكان**
الشعر **المرسل** اي انما ذلك من ذواته جميع
دوايته وهي الخصلة من شعر غسلة **موسم** اي
سقط عنها في الفصل **قال** **الماء** **اسود** **شعره**
لحدث امسلة الماء فمت قلت يا رسول الله في امرأة
اشد شعرها من الماء فغسل لحيته فقال لا يا
يحيى ان تحوش انت على راسك ثلث خبات ثم
تغيب عن عيك الماء فتظلمين وفي رواية فسا
فقته لحيته وفيه الخباية قال لا الى تحركه لا يجب
بل ذواتها وفي صفة البقا في الصحيح انه يجب غسل
الذي واكب وان جا وزت القدمين وفيه ميسورة اي
بكرهه وجوب ايسال الماء الى شعبي عفاً عما تقدم
التمساح وفي الحديث وايض عليها بل ذواتها هو
الصحيح وكان صحيحه غيره وهو الوجه لمصر المذكور
في الحديث ولخرج وهما اذا كانت مصفورة فان كانت
منفوخة يفترض عليها ايسال الماء الى اثناءها

شاة

شاة بعد تلويح **جواز** **الزبي** فانه يجب عليه
ايصال الماء الى اثناءه **الشعر** وان كان مضطرباً
لا يضر ضرورة في حقه لا يمكن الخلق كما ذكره
في الفرق بين الرجل والمرأة في غنية **الفرق** وذكر
في الحديث ان اقرين اذا استمر شعره كما يفعله الغلبون
في التفتيش الى علي بن ابي طالب وبعضهم يحقن
من كان من غير فاطمة رضي الله عنها **والا** **المراد**
جميع تركه بضم الشاء اسم جنس كالغريب وزناحل
يجب ايسال الماء الى اثناءه **الشعر** اي الى خلاته
والا **من** **اي** **حليته** **رشي** **الله** **وارثان** **نظر** **اي**
العادة والية عدم الضرورة وذكر المصنف في
الماء في الشيطان **يجب ايسال الماء الى اثناءه** **الشعر**
في حقه عدم الضرورة ولا احتياط قال في المصنف
وفي شعر الرجل يجب ايسال الماء الى اثناءه ولم
يلك غير ذلك وهو الصحيح **امراة** **انقضت** **مد**
تتكلم **في ايسال الماء الى ثقب القرب** **المراد** **المراد** **المراد**
بضم القاف واسكان الراء ما يتعلق به شحني الاذن
قال **اي** **حليته** **في الاصل** **وعنه** **عنه** **احصا** **الحديث**
يد كرهان ومروءة ذلك **تتكلم** **في** **اي** **اي** **ايصال**
الماء الى ثقب القرب **كما** **تتكلم** **في تحريك الماء** **الحديث**
ينقض **والعبرة** **في** **غلبة** **الظن** **بالوصول** **ان** **غلب**

مطلب

وذكر في القبط اذا كان على ظاهره يتجلى
ملك او غير مضموع في جفت واشتد
او توشتا او لا يصل الماء اليه ما تحته ريز
وكذا الدوران اليه ليس في الاغلاص هذه الاشياء
تقع فتولد الماء للصلايتها وفيه في التبريد
في مسئلة الحياء بان يبقى من يومه على رطبا
والطين والادوية اذا بقيا على اليد يخرج
وضوئهم فضرورة لان هذه الاشياء لا
صلاية لما فينذها الماء في عليه النفس
اي على ما في الذخيرة اذا لم تبرد في جميع ذلك
تولد الماء ووضوئه الى اليد وذا في ريزه
شفاق فيجعل فيه اشعة او ثمره من كان
لا يضره ايضا الماء لا يجوز عليه ووضوئه
وان كان يضره يجوز اذا مر الماء على ظاهره
ويصل الماء الي داخل اليد فيض لكونه من
اليدان فيكون الاستبراء بالماء عند النفس
فرض وان لم يكن اي ولم يكن عليه اي في
موضع الاستبراء بخاسة حقيقة لان فيه
بخاسة حكمية وهي الخيانة وكان في الاشياء
في الاغلاص والوضوء فيشكك في
الاصابع منعمة بحيث لا يدانها الماء بل يتجلى

غير

غير منعمة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو
في التقطب سنة وكذا انقاء البشرة اي ظاهر
تجلى بالماء عليها وبالشعر فرض ايضا انقاء
حكي انما في حلقه وكذا لا قبلوا الشعر والنور
بشرة ونحوه عليهم السلام ان تحت كل شعرة
خباية ولو بقي شيء من بدنه لم يصيبه الماء
لخبر من الخباية وان قد اي ولو كان ذلك الشيء
في اليد قد راس الامة لا فراض استيعاب جميع
اليدون وتغرب الماء بقوم مقام المضمضة
اذا كان لا على وجه السنة اذ بلغ الماء الغمر
صحة والا فلا وفي وافات المناطق ان لا
يجزى ولو كان لا على وجه السنة فانه يجزى
في الغلظة وهذا حوط ولو تركها اي المضمضة
وكذا الاستنشااق ناسبا فيفضل فربما ذكر
ذلك فيمضض ويستشق ويبيد ماصلي
ان كان فرض عدم صحته وان شك ان تفلو
فلا لعدم صحة شروعه وكذلك ذكر في كذا
جزء من اليد اذا شفي غسله وتستر الغسل
ان يقدم الوضوء عليكم حكوموه
الصلوة من غير استنشاء مسح اراس هو
الصحيح وظاهر ان واية ودوي الحسنت

انه لا يجمع رأسه **الا عند ان يمشي** فانه يمشي
 اذا كان قائما في مستقيم الماء او على ارض رطبة
 يحتاج اليه غسلها بعد ذلك اما لو قام على حجر
 او لوح جفت لا يحتاج اليه غسلها فاما فلا يمشي
 غسلها وان يرثي **النجاسة الحقيقية** كالطيني ونحوه
 عن يده انه ان كانت اي ان وجدت على **جذبة**
نجاسة قد يصب الماء على رأسه وسائر **جذبة**
 ثلثا ويكفيه ان يصب الماء على منكبيه الايمن
 ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على رأسه وسائر جسده
 وقيل يبدى بالايمن ثم بالاراس ثم بالايسر وقيل
 يبدى بالاراس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو الاصح
 ولو اغتسل في ماء جار ان مكث قد اوصوه
 والغسل فقد اكمل الشئ والافلا **ثم يمشي** عن
ذلك المكان الذي اغتسل فيه **في غسل جليل**
 ان كان قيامه في مستقيم الماء وان لا يمشي
 في الماء وان لا يمشي لما تقدم في الوضوء و
 ان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان
 كانت عورته مكشوفة وان كانت مستورة
 فلا بأس به وان يدلك كل **اعضائه** بماء
 في المرة **الاولى** كي لا يبقى لمعة ليعلم الماء البث
 في المراتين الاخيرتين **فاليك** في الغسل ستة

الا ان يكون على حجر او خشب او غيره

وفيه

واولئك يوجب الاغتسل رواية عن ابي
 يوسف وان يغتسل في موضع لا يراه احد
 لا يحتمل ان يكشف العورة حال الاغتسال
 او لا يمشي وذكر في الغسل على النجس وعلى
 رجاء لا يدعيه وان راوه ويختاره ما هو اشد
 والامة بين ارجاء تؤخره وبين النساء لا امراد
 يمشي وان راوه رؤية ماسوي العورة فان
 شئت العورة لا يجوز غسل احد في الغسل
 وبه الظن قيل بما وقيل يعني ان زمانا تقبل
 دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان
 تجرد الغسل ويجرد زوجته بلحاظ اذا كان
 البيت صغيرا فقد رخصه اذ في الغسل وان
لا يكثر الكلام من كلام الناس او غيره لانه
 في مصب الماء المستعمل **ويستحب ان يمسح**
 به **بمده** يد بعد الغسل وان يغسل
 رجليه يعني **الغسل** لاجله مسارعة الي الشئ
 وان يغسل **سبعة** ما تقدم في الوضوء او ما
التي فليست **التي** في الوضوء والافلا
 بل ستة فيما حقه ان **الغسل** اذا اغتسل في الماء
 الحار اي او في الخوص **الكثير** يبرد حتى با
 الكثير لان الصغير يتأني فيه **فاليك** في الغسل ستة

في غير وقتها في اثناء آفة تعالى او قدام
في المطر السيل بعد ان تقطعت واما
 في جميع ذلك يخرج من المنيابة عند انقلاها
 لاثمة الثلثة لان المقصود حصول الماء من رية
 وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد ولا
 عن قصد الا انه اذا لم يتم لا يحصل له ثواب
 وقد حققنا الكلام فيه في المخرج والاعتقال
 على احد عشر وجها خمسة منها فريضة ثبوتها
 بالكتاب والاجماع القطعيين لا نقاش
 من الخيض والاعتقال من النفاس والاعتقال
 من النفاس الختان اذ كان غيرة الحسنة
 والاعتقال من خروج المني على وجهه اذ قد
 هو الشهوة والاعتقال من الاحتلام اذا خرج
 منه اي من الاحتلام ومن الاحتلام المني والاحتلام
 وقد تقدم من الكلام على ذلك كله واربعة منها
 سنة غسل يوم الجمعة والامتنع انه سدف
 عندك وعند مالك هو واجب وهو الصفة
 عند ابي يوسف وليوم عند الحسن بن زياد
 لو لم يصح به بناء ثواب اعتقال اذا وجد في اليوم
 عند الحسن ابن زياد لا عند ابي يوسف ومن لا
 جمعة عليكم يند به له الغسل عند الحسن بن زياد

مطلب

الحمد

لا عند ابي يوسف وتغسل العبد من ولا حتى
 انه مستحب ايضا لانه يوم الاجتماع للجمعة
 ويوم عرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذلك
 الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاعتقال
 المدحوب الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة
 ودخول المدينة ومن غسل الميت ولجامة
 عليه القدر اذا راها والجنون اذافاق والعبي
 اذا طبع بالسنن والكافر اذا اسلم ولم يكن نجسا
 ويكفي غسل واحد للجمعة واليدين اذا اجتمعا
 كما يكفي لغرضي جوع وحيف وواحد منها
 اي من الاحد عشر واجب على الكتابة وهو
 غسل اظفيت حتى لا يجوز اتصاله عليه فيل
 الغسل او تنيم عند عدم الماء هكذا ذكره وانما
 من الازالة انه فرض كناية ذكره ابن الهمام والشر
 في شرح الهداية وغيره من واحد منها مستحب
 وهو غسل الكافر اذا اسلم وقد تقدم هكذا
 ذكره مطلقا تسمى الائمة الشرعي في شرحه
 لا بسوط وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب
 ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لانه
 جنابة باقية بعد اسكازه بخلاف ما لو اسلمت
 بعد انقطاع الخيض حيث لا يجب عليها الغسل

٤٤

لا تـ الا تصاف بالحيض ليس بايقا وقاف
 فاحيطات الاحوط وجوب النفس في
 النصوص كلها **فروع** ان مجتنب المرأة ثم ادركها
 الحيض فان شئت اغتسلت وان شئت اتعرت
 حتى تظلم وكذا الحائض اذا احتلمت او جومت
 فهي بالحباد ولجب اذا اخر الاغتسال الي
 وقت الطلوع لا ياشتر ولا يامس فحجب الزنيان
 ويأودا هله قبل ان يغتسل او يوضأ ولكن
 يستحب انوضأه اذا ادا لمعاودة ولا بأس
 ان يغتسل الرجل والمرأة من الماء وحده
 لجنب الاكل والشرب ما لم يغتسل يد به وفاه
 وقال فاحيطات يستحب ان يغتسل به وفاه
 اذا اراد ان ياكل او يشرب وان ترك فادام به
 وقبل ان شرب به وجه السنة الاكره والاكبر
ولا يجوز لجنب والحائض والنفساء قربة القران
 لقوله عليه السلام لا تقراء الحائض والنفساء
 ولا لجنب شيئا من القران يعني لا يجوز ان يقرأ
اية تامة وان قرأ ما دون الاية بقصد القران
او قرأ اياتها فحده لا بقصد القران بل على قصد
القران ما دون الايات التي تشبهها **المرأة** مثل
 ربنا آتينا في آياتنا حسنة وفي الآخرة حسنة

مطلب

وقا

وقا عذاب النار ونحوها على **آية القران** و
 كان لو سمع غيرها يابا فقال للقران ان يقرأ سورة نفاذ
 الله وانا آيته را جعون او قرأه بشهوة **القران**
 على وجه آية لا على قصد القران **يجوز** اما ما دون
 الاية فانه لا يصدق بقرانه قارئا ويجوز اختيار
 الطحاوي وذكر ان احدى ان يقرأ الاكثر او اقل
 على قربة الذكر حتى فلا يجوز قراءة ما دون الاية
 ايضا وهو ان يقرأ اختياره صاحب فقهه وسما
يقبل بقرانه ما دون الاية **في** وجه آية **القران**
وقيل لا يكره وهو الصحيح فانه في الحنيفة **واما**
قراءة دعاء القنوت فلا يكره في ظاهرها
اجمعا كما لا يخفى ليس بقربة **وعلى** رواية
 شاذة **انه يكره** لما روي عن ابي بن كعب رضي الله
 عنه كونه في مصحفه والصحيح الاول **ولا يكره**
التحريك لجنب والحائض والنفساء بالقران لانه
 لا يبعد قارئا **وكن** لا يكره لغير التعليم **فصل**
 وغيرهم **سورة شامة** في كل كلمة مع القطع بين
 كل بين وعلى قول الطحاوي اذا لم يصف اية وقطع
 لم يفسد ايضا هكذا يجوز لاص اختيار قوله في الاول
 وهذا مشي على قول اكره **وصك** **والاجود** لغير
كتابة القران لان فيه مستهمل للقران وهو سحر

هذه جرائم
 طحاوي والنساء والجنب والحائض هم

وذكر في الجامع الصغير المستورد إلى قاضينا
 لا بأس بالجنب ان يكتب القرآن في القبطية
 او الفون على الارض او في سائر احوال
 اي بوسف خلافه لا يجوز ان يكتب فيه من
 القرآن وكذا قبل الكوفة من الكتاب لا موضع
 انما هي ذكره الامام القزويني ويبنى ان يفصل
 فان كان لا يمتصصه بان وضع عليها ما يحسب
 بينها وبين يديه بوضع يوتف اي بوسف لانه
 من الكتاب ولا يكتب في الجوز لم اي جنب
 والخاص وانفساء من المصحف الا في قوله
 وكذا كل ما فيه آية تامة من نوح او غيره
 ذلك فتعلم انما لا يمتصه الا المظهر في قوله
 عليهم السلام لا يمتص القرآن الا طاهر ولا يجوز
 ايضا ان يخل في سورة من القرآن في
 بناء على عادة من كان يكتب على اوراق سورة
 الا خلاصا وليس يقين بالمكانات آية وسق فم
 لحكم كذا في الاصل في قوله لا يجوز من
 ان يخل في سورة ايضا لا في غير طاهر هذا في
 جواز الا يخل بالقرآن اما كان في غير طاهر
 اي غير محبوس مشدود بعصه اليه بعض وان
 كان في غير طاهر لا يجوز الا يخل به ولا يمتصه هو المصحف

ثم انما يقول محمد لانه من الكتاب

فانه في الهداية وبسبب الخطا والغلط عند
 الجليل الذي في ذلك في اصح التولين وتصحيح الهداية
 هو الاحوط والاولى والخطا في الكسب
 احسن من الغلط في انه لا يكره المصحف
 لما يوجد خالين فان يخل المصحف يكتب
 فلا بأس به اي بالاخل عند محمد بن
 رواية وهو اختيار صاحب المحيط وكرهه
 بعض شافعية وهو اختيار صاحب الهداية لا
 ان يخل به اي في ما من وذكر في الجامع الصغير
 لا بأس به في المصحف والفرج اي الصبيات
 لانهم لا يخطون بالخطا وانما امروا بالخطا وشيا
 فانه في الهداية لان في المصحف تصحيح حفظ
 القرآن وبسبب امرهم بالخطا بغير علمه وعن بعض
 الشافعية انه يكره والتصحيح الاول وهو المصحف و
 الاحوط ان يخل في سورة من القرآن في
 لان كلامه في المصحف في المصحف اي في المصحف
 انه لا يكره في المصحف والفرج اي الصبيات
 من المصحف ووجد منه فان اخل بالقرآن فانه يكره
 وهو بوجه جواز من المصحف بالخطا والفرج اي الصبيات
 اليه تصحيحه ولم يبق به احد يكره ايضا المصحف
 من نصيب المصحف وكتب المصحف وكذا كتب

او امره ان يمسك يده في الموضع الذي كان يمسك به
عورته وسيفه في فاضحان ان لو يكن فيه امر
مكتوب في العورة وكان الحشا مطاها لايمن بان يقع
صوته فلا يمسح ولا يمسح باليسوع والتهليل وان
رفع صوته بذلك وسبق في تمام ذلك عند تكلمه
عليه السلام ان شاء الله تعالى **فصل في التيمم وهو**
في الغتة المقصد وفي الشرح المقصد في التيمم
التيمم هو التيمم وهو التيمم وهو التيمم وهو
من غير فقهنا لتوقف تحفته عليها انما هو
فصل في ان صفة التيمم وهو التيمم وهو التيمم
يعني ايدينا الى المرفقين لقوله عليه السلام تيمموا
ضربة واحدة وضربة اخرى الى المرفقين وضربا
اي صفة التيمم على الوجه المستحسن **انما هو**
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بان يطربح يديه في الماء لانه احد صا لاخره
او مرتين وقبل الاقل على وجه واحد والفا في عن اي يمسح
ايضا في الغراب **ويستحب ان يمسح بوجهه**
اخرى فيغسلها ويستحب ان يمسح باليسوع
واليسوع باليسوع من فوقه الاصابع الخ
المرفق بان يمسح يداه بربع اصابع يده
اليسوع فانه يمسح يده من راس الاصابع

بالقوة وان لم يكن
فان قرا في نفسه
يرفع صوته

ضربة واحدة وضربة
اخرى فيغسلها ويستحب
ان يمسح بوجهه

الي المرفق ثم يمسح يداه بربع اصابع يده
باصبعه اربعة اصابع الى راس الاصابع
باصبعه اربعة اصابع على راس الاصابع
ثم يمسح يده بربع اصابع يده
و لو مسح بركبتيه او بالاصابع جائز ولو مسح باليسوع
او بالاصابع لا يجوز كما في مسح الخنثى والمراد
ما يجوز به تلك الاصابع المراد من سجدة التيمم
حقن لو ضرب يديه فاحد ثقبين يمسح بها يديه
انضرب وقبل الاقل لحوطه وسبقه في التيمم
المسح واجب في موضع عند التيمم في كل موضع
اي في الموضع الظاهر عن اصحابنا في التيمم
كما في موضعين والميسر حتى لو كان شيئا فليدا له
يمسح به من مواضع التيمم لا يجوز له التيمم كما
في الموضع **ويروى في التيمم بان يمسح**
المذكور في عامة الكتب بانداوة المسح لانه
حقيقه فقط ان الاستيعاب ليس هو واجب
حتى لو زلزل اهل من التيمم من توجهه او من ايدي
يجزئ التيمم وسبق نظم التيمم في قدرا التيمم
مفروان ناد لم يجر على هذا الرواية للفرع للفاقد
والاصابع لا يمسح الا بالاصابع ولا يجب على ذلك
الرواية يجب ويبلغ في يجب ان يحتمل

في التيمم
في التيمم
في التيمم

بان ياخذ بالولاية الاولى ويستوجب فاما في الصحيح
 وقال في الكفاية وسبح الله على ما حكي
 عن اصحابنا والناظر عنه غافلون وفي الخلاصة
 يسبح تحت الناجين فوق الغيبين لا يجوز مرارة
 عن محو الله لترك العلم كنه بل هو صحيح لا يجوز
 ومن هو مقطوع اليد من امر فليس اذا تيسر
 يسبح موضع القطع لا بد من جملة المفقود
 شرطه اي شرط التعميم فالدلالة لا يجوز بدو
 عندنا خلافا لفرعنا والاعتناء الغوي وهو المقصد
 هو التوبة فلو اصاب التراب وجهه وبديه او قصده
 تعليم احد لم يكن شيئا ما لم ينو التعميم مطلقا او
 لشرية مقصودة تقع منه حالا ولا صفة لها
 بدون الظهارة ولا يشترط فيه كونه ليوم
 او لثلاثة ونحوها في الصحيح **وكذا طلب الماء**
شرط الماء غلب على قلته اي فلو احتاج الى
 الظهارة **ان هذا** اي في المكان الذي هو فيه
فاما **او** **ان** ذلك الشخص في امره ان لا وجود
 الماء فيها فالب وانه لم يغلب على قلته او لم يجر
 اي بوجود الماء في ذلك المكان **وجب الطلب**
فاما بالاجزاء فيطلب بمسما وشما لا قدر غلو
 من كل جانب وهي ثلث ما ته خطوة لاربعة مائة

خلافا لما قاله ابو بكر اورد في انه يشترط
 في ان لا يتعمد في كل صفة وسعة فلا
 يقتصر الا على ما فيه التعميم في كل
 مقصودة في الغرض وقد وجد في
 الكل فلا يشترط في التعيين كغير

مطلب

وقبل مقادير مائة وسبع وستة عشر في الصحيح ان يكون
 مكلفا عدلا ولا غافلا بل معه من غلبة الظن حتى
 يلزم الطلب لانه من اقل يات **واما الموقوف** في شيء
 وجوب الطلب بعد منه **فاما** اذا لم يغلب على قلته
 ولم يتبين به من خبره ملزم او كان في الغلو لا
 في الصرافة ممكن وقع في النسخ او والواجب ان يكون
 بالواو **وجب الطلب** **فاما** **فاما** **فاما** **فاما**
 فان عند وجب الطلب ولا يجوز التعميم فيه فلو احتاج
 فخره ومائة ولا يقا له ما وجد الا بعد ما طلب
 ونحن نقول فلو استعمل ما وجد في حق الله تعالى
 سبحانه وهو من ان يقا له في حقه طلب
والواجب ان يكون **فاما** **فاما** **فاما** **فاما**
 ونحوها جازا التعميم **فاما** **فاما** **فاما** **فاما**
استحب **فاما** **فاما** **فاما** **فاما**
والسبح **والصعيد** **وكونه** **طامرا** **والبحر** **عن استعمال**
الماء **حقيقة** **او حكما** **حقيقا** **ان الموضع** **اذ خاف زيادة**
الماء **بسبب** **اوصوه** **او بالتحريك** **او باستعمال الماء** **او نحا**
ابطاه **البر** **من مرض** **بسبب** **ذلك** **جاز** **التميم** **وبعد**
 ذلك اما بغلبة الظن اماره او تجربة او بقول طبيب
 حازق مسلم غير غافل عن الحق وقيل عدل لثمة شرطه **وذكر**

الاستحباب في شربه فقال جنب على جميع جسد
 جراحة او على اكثر جسد او برجل او يده
 بضم الجيم وتحتها مع فتح الدال فانه يتيمم ولا يجب
 غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يصح بين
 الغسل والغسل عندنا وكفى ذلك ان كان على اعضاء
 الموضوعة كلها او على اكثرها جراحة بغير ما يجب
 غسل الموضع والتيمم لا بد من جرح عندنا فاشاء
 وان كان الجراحة على اقله اي اقل بدنه او اعضاءه
 وضوئه واكثره اي اكثر اجزائه او اعضاءه الموضوعة
 صحيح فانه يغسل المصحح ويصح على الموضع ان لم
 يمسح به وان كان يصح المصحح على الجراحة مكشوفة يمسح
 بغيره ويصح فوقه ثم اذكر في اعضاء الموضوعة من غير
 ما بعد حتى لو كانت الجراحة في راسه ووجهه
 ولم تكن في رجليه يباح له التيمم سواء كان الاكثر من اعضاء
 الجراحة صحيحا او جريحا وفي حكمه لا يباح في غيره
 فغير الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم يكن
 الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان المصحح والمخرج
 وبها والاحوط غسل المصحح ومسح على المخرج والجنب
التصحيح في المصراقات بغلبة نية عن التيمم
 والتصحيح ان الغسل ان يقتله المبرأ او يرضه ويتم
 عندنا في حقيقته غلا فاعلموا والقوي على الامام

ان لا يكون له اجرة التي هي على ما حققناه في الشرح وانما
 الجسد المذكور لان الجرح كغيره يمسح به ولا يمسح به
 الجرح وان كان يخرج من المصحح وتحت مسافرا
 على المصحح في غير موضع المصحح او يخرج من فوهة مسكنا
 في موضع آخر في جوف المصحح من كونه من المصحح او من
 نحو المصحح في موضع قريب او اكثر من مصل هذا هو
 التيمم ولو لم يكن الا في موضع واحد يسمع صوت اهل الماء
 لا يمسح به لانه قريب والا يمسح به في المصحح ان كان الماء
 مما به فالمصباح مباح في المصحح ولا يصح عليه المصحح
 ونحن نبي يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتيممنا
 من حب الماء فانه يجب عن بصره فهو بعيد بحول
 التيمم **الميل الى جهة الاف** في الموضوعة وغيره ان شكا
 بشاكة الف ذراع وخمس الف ذراع الى اربعة الاف
والاربع اربع وعشرون اصلا بمعارضات والآ
 جميع ستة شعيرات معتدلات معقشات وهو
 في الميل **المخرج** على جميع الاخوان سواء خرج
 من المصرا والقرية نجسا واجنب بعدا ثم وج
 لانه استحب حراة ما لا يحل الا بالطهارة ولا فرق
 في ذلك بين تعدد المرات وما نحوه وان كان
 معه اي مع المسافر ماء في رحله اي في اثناءه
 فانه يمسح به **ففي يده** ويصح في ذلك

التيمم في الموضع
 المصحح

الماء في الوقت لم يجده في لا يخرجه اعادة من قبل
 عند ابي حنيفة **و محمد بن سفيان** لا يبيع يوسف فان
 عند تلميذ انا دنا والمناظر في ما اذا كان وضعا
 او وضعا غيره بامره فلو وضعه غيره يبيع ويؤمر
 لا يبيع جازيته اشفاكا وعن محمد بن ابي القزاف
 يبتا ولو كان الماء في الماء على المخرج ومنعها على
 غيره او موضعها يبتا به او يفتقدها كما في مركبه
 او مؤخره وهو كالحق لم يجز جزمه اجبا عما يجب اوف
 ما قد كان في عقد موهوم كالحق وفي مؤخره وهو
 راسك او في احداهما وهو قائل فانه على الخلفه
 ولوطن ان الماء في مخرج جزمه بالاجماع كذا في
 الخلاصة **وان كان في مخرج الوقت لم يبيع**
 قوله جميعا هذا لما ذكر في الهداية وغيره ان
 تذكره في الوقت وبعد سواه وانما يبيع المالك في وقت
 والماء قريب منه وهو لا يملك ولا يفتقدها
 ماء اجزاء وما قبله كذا لو كان على شدة امره او جزمه
 ثم لم يجز له وعن ابي يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رقبته ماء لا يجوز له ان يبيع قبل
 ان يستل أي يطلب من رقبته الماء ان كان غاليا
 كذا في رقبته ان يعلقيه ان الماء وان يبيع قبل
 ان يستل فبني فاستل فاعطى يخرجه الا اعادة

مطلب

وان خرج الوقت لم يبيع
 كذا

وبما حصل هذا انه اذا يبيع من غير ان يستل وصلى فاستل
 بعد الصلوة فاعطى فعليه الا اعادة سواء كان له طلب
 قبل ذلك ولم يكن وان لم يخط فلا اعادة سواء كان له طلب
 او لا وان استل قبل ان يبيع فمع ثم استل بعد الصلوة اعطى
 فكذا لا اعادة وان يبيع وصلى من غير استل قبل الصلوة
 ولا بعد فاعطى خيفة يجوز في اوجبه كذا لا لا يخرجه
 الطلب من طلب الغيرة ولا لا يخرجه لان الماء مبدون اعادة
 ويخفى ان يفتقدها فلو كان يعرفه الماء وضوفا
 غيره ونما تخفيفه في الشرح وان كان لا يعطيه
 رقبته الماء الربا ان فاذ لو كان له ثمن يبيع بالمخرج
 لهده الهدية وان كان معه مال زيادة على المخرج
 ان في المخرج ونحو نفسه ومن تلمذه نفقته ربا
 ولو كان لم يخرجه ان ياعه الماء بمثل القيمة في
 ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باعه بغير
 يبيع لا يجوز له ان يبيع لا يخرجه وروا باعه بغير
 فاشترى يبيع لم يخرج لان تلف الملاك في النفس والعين الماء
 حتى ما لا يدخل تحت نفوذ المتقربين وقد روي
 في الموضع بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء
 ملحق بها **وان يبيع من غيره** فاضى حال المالك
 خيفة اتقن الفالح ضيعت القربان يبيع مكا
 لياوى درهما بدينين وقيل هو ان يبيع ما يبيع مكاوى

٥١

دوما يذره ويضع في الوضوء ويده من في الجارية
 والاولا وفق ادفع الحرج وعلا في شدة الضيق
 لشرا وان كان في موضع عز الماء فيه والاضيق
 له ان يشتر من ريقه الماء لا لانه نقيه وان لم يشتر
 ويترى وصلى لغيره لان العتاب المنع وان كان في
 موضع لا يضر الماء فيه لا يجزى ذلك في الطلب
 كما في الفرائد لان الماء مذكول عادة وهذا هو الحق
 ومن معه ماء ولم يدر في قفصة قد روي عن راس الماء
 وهو يمسح بالقطعة اي لا يجزى الاخذ او لا يشتر
 اي طلب الشفاء به لقوله عليه السلام ماء روي لا شفاء
 شرب به لا يجزى له التيمم القدرة على شتمه له الماء
 ولو وجبه لا يجزى له لا يجزى ولو اشتمه من غير ماء
 فشاخ لثوب القدرة على شتمه بواسطة الرجوع شدة
 لاعتد كذا ذكره في الخطب والوجه فيه ان يخط به ماء
 في رداءه حتى يجره مقلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او
 يصبه على وجهه يقطع على الرجوع وان لم يكن معه ماء
 او غرض من آلة الشفاء او شاة بكراثة مع الماء فيل
 هو يجب عليه ان يشتر في ريقه ذلك قالوا لا يجب
 هذا لو شغل فقال له ينظر حتى استقى ونحو ذلك
 اي حيلة رجه الله ينظر احتيايا لما اخرج الوقت فان
 خاف فوت الوقت يتم وحكي ولو لم ينظر حتى غش

ومما في بولط وجوز ينظر وجوبا وان خاف
 فوت الوقت وكذا اللؤلؤ في العاصي اذا اراد
 جمع ريقه ثوب فقال له ينظر حتى كفي وادفعه
 اليك او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينظر
 اي ونحو ذلك ينظر حتى ارضا او نحو ثم ادفع اليك
 الماء يجب عليك ان ينظر انما انشئت لفردة
 بلا حجة الماء دون الحاجة غيره وان فات اي وفات
 الوقت ومن لم يجد ماء الا في الماء او البقاء
 الاخذ له ان ينظر حتى يرضى لانه مكول
 في المهورية فلا يزول به الحديث المتفق فيل
 انه ان يتم له يبول بيقين والله اعلم بخلاف
 وقوله الله فان عن لايذ من فقد في الوضوء ولو تم
 فليقل في ثوبه لانه مكول واعاد ثوبا الصلوة صحت وكذا
 لو عكس الخرج عن المعصية بيقين باحد هذا
 ويجزى لا والاربع في حيلة في حرك
 رقبته ان يراعي رقبته في ريقه عنه هو مكول
 فيتم اليه التيمم كونه للعار في رقبته وهو رقبته
 الحنين عنه مكول كما ان لجه عن مكروه وفي
 رواية النبي عنه قال لا حبان ان يوشى بغيره وفي رواية
 لا باب الصلوة وهو احتججه عنه وهو فيهما ما
 ينظر من غير كراهة لان حرمة لجه كراهة فلا تؤثر

لكن الاضطرار يبره بالضرورة

في خشا ومن لم يجد الماء الا حثيثا
 لم يفسد صلاته وكونه فيه ولو نزل ريقه ولا يشترط
 فيه ان يكون حيا او ميتا بل لا يشترط ومثله الغسل
 لجذب بن مشهود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال له ليلة الجن ما في اذانك يتيقن قال لا يا رسول الله
 طينة طينة طينة فموتوا منه **وإذا لم يجد الا يوسغ يده**
في ماء ولا يوشه به وهي الزواية المرجع اليها عن الماء
 حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى لانه ماء مقدر قال
 يجوز به ان يوسغ به **وعند تحريمه يوسغ يده** قال
 يمسح القدم من الانباسة ولا يشترط لاختلاف في عدم جواز
 الوضوء به **جنت ومثله في التحجير** ولربما في
 غيره **ويمنع من احد ياحيه به** فيتم لدخول المتحجر
خل هذا في بصر الله بان في جنة الله الاستقاء او ياتي
 آخر **يتم بصلوة تاليا** ان اراد الصلوة **لان في بصر الله**
احد ان يتم بصلوة ولا يشترط ولو كان قد نواه في
 هذه الصلوة لم يرجع اليها لعدم تحقق العزم من الماء
 وقت ان يتم بانظر الى الصلوة **وكذا لو تم الحدث** وخوف
من المصنف او يتم للجب وخوف **لأن في القرآن**
ما من انما الحقيقة او حكما لا يجوز الصلوة به ولما قيل
 ان الصلوة لا تجوز الا يتم نوى فيها او القرية مقصودة
 يقتل فيها معنى العبادة ولا تقع بدون الطهارة فخرج

احسانا ومن لم يجد ماء الا حثيثا
 لا يفسد صلاته بالاجماع

مطلب

مستوفى

في

التي لم ينس المصنف او دخول المتحجر او الخروج منه او
 زيادة القربا والاذان او الاقامة لانها قرب غيره مقصود
 بل وسائل وخارج يقولنا يقتل فيها معنى العبادة يتم
 للجب ونحوه لقوله في القرآن قالها قرية مقصودة لكن
 لا يقتل فيها معنى العبادة بغير لا تقع بدون الطهارة
 يتم الطهارة لقراءة القرآن وتيمم الكافر ولو شاور تحتها
 بدون الطهارة خلافا لابي يوسف رحمه الله في
 التيمم لاشارة من عنه يجوز به الصلوة **بغير طهارة**
في الصلاة واصله في الصلاة لمنازة **ومثله ان شاء الله** اذا
 يتم لا يلزم طهارة **يصل في الصلاة** **لان ايضا** ليجز
 الطهارة المذكورة وكذا الوضوء بطل الطهارة **ولو تم**
تيمم بمنازة **سورة ان صلى به** **في المكتوبة** وقد
 في طهارة ولو تم تعليم الغير لا يجوز به الصلوة وروي
 عن ابي حنيفة رضي الله عنه انها تجوز والتمسح الا
 وان وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد ان يتم
 في الصلوة به لانه بمنزلة يتيمة الطهارة **ويمنع من**
رجلا من **او هو لا يعلم به** فيتم **وصلى ان يصلي**
ومنع **انما يشبهه** **او يفسد** **غيره** **او يفسد**
فرو على **الحج** **او كذا** **يعني** **لربعد** **الصلوة** **عند**
ان حنيفة **ويحذر** **خلافا** **لاي يوسف** **وان كان** **قد**
وضع **فخرج** **بغير** **لأن** **الطهارة** **وقد** **كان** **عند**

مطلب

مطلب

مطلب

المارة في اثنى ثوب في المشايخ من
 قد ان هو على الخلف في المذبح
 عند ابي حنيفة ومحمد بن عوف في الاق يوسف وان كان
 في موضع الملاء انه يصح عند ما لا عند ابي يوسف
 في المذبح من ان لا يجوز في الاتفا وهو الصحيح لان
 شيان القران الثوب ويدر طلبة اياه في متاع في
 غاية المتذرة بخلاف الملاء وهو محمول قد يجوز
 ولو يتم وهو على شدة في جوار وهو لا يعلم بالملاء
 فهو على الخلاف الذي ذكرناه عند ما يجوز وعند
 ابي يوسف في رواية لا يجوز لعدم تقديم عليه به
 بخلاف الملاء الذي في رسله ولو كثر عن العبد الملاء
 وفي مكانه رقيه فصالح لا تكفي في ابي حنيفة
 عشرة مائة كمن او حلقه لا يطعمهم فيه الى
 متى المذكور من الرقبة واشباب والاعطاء الصحيح انه
 لا يجوز لان الصوم انما يبرئ عند عدم كون له حلة
 الاشياء في ملكه وقد وجد ويستحب ان يفرط في
 الماخرا وقت ان كان يرتجى وجوب الملاء فيه ليعذبها
 بكل اطهارتين ولو لم يوتر وتيمم وصلي جاز في
 ان لا يفرط في ان لا يبرئ حتى لا تقع في وقت يكون
 ولو يتم في دخول الوقت جاز عند الاستاذ فافق
 وكذا يجوز عندنا لغرضين اولا كراهة ما لا يكون له
 في

في رواية
 في رواية
 في رواية

يكون لوجوه او الفصل ولكن يحذف على نفسه او لا
 ولو كثر المصنف ان استعمله يجوز له التيمم لان
 المصنف يحتاجه كالمعدوم بالنظر الى اطهارة التيمم
 في التيمم او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء يصلح التيمم
 ويعد بغير ما صحح وقال ابو يوسف لا يعيد
 هذا اذا كان في المصرا اما لو كان محبوسا في موضع في
 المصرا فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المتوسط وفي
 المتوسط المحبوس في التيمم اذا كان في موضع فيصنف
 ولا يعيد الملاء ان كان خارج المصرا قال في حنيفة يصلح
 بالتيمم وان كان في المصرا لا يصلح ثم رجع وقال يصلح
 لا يعيد وهو قولهما فيهم منه وفاق ابو يوسف على
 الاعادة في الامس في دار الحبيب اذا منع من الملاء
 والصلوات يتيمم ويصلح بالامناء ثم بعد اذا قدر
 ولو منع المحبوس من التيمم ايضا فعند ابي حنيفة يؤخذ
 في الصلوة ولا يصلح بالطهارة ولا يصلح فيريد ويقعد
 على ان لا يصلي لا يصلح بالامناء وهو يفتي وكذا في التيمم
 لا يصلح وهو يفتي وكذا في المصرا لا يصلح وهو يفتي لان
 انهم الكبر منافي للصلاة وعن ابي يوسف الجواز طال
 المشي بالامناء عند الخوف وهو قول مالك وانما افق
 جاز في التيمم وهو في حال كونه يصلح راكبا بالامناء
 وانما في اي وايضا بالامناء غيبا تر بها وليس المراد انه

عند ابي حنيفة

في رواية

۱۲۸

مطابق

وعند ذلك يجوز التيمم به ان كان قد قهر في الماء والافلا وهذا
 على الرواية المشهورة عنه في عدو جواز التيمم بالبحر الذي
 لا غبار عليه فان البحر الطين صارا كالحجر فاعطى حكمه
 فان كان مدقوقا او كان عليه غبار يجوز والافلا وفي
 بحر بغير ثوبه وغيره اي غبار غير ثوبه من الارض انما
 كالخشب والسمك واليد وشجرها او حشائشها فانما الغبار
 فاصاب وجهه ووجهه ففقد اي غبار الذي اصابتها
 من اوجهه والارضين بين التيمم جاز تيممه عند في حقيقته
 ويجوز سواك وحده ثوبا اخر او لم يجد وعندنا في يوسف
 لا يجوز ان وحده ثوبا اخر لان الغبار ليس ثوبا من كل وجه
 فحاز عند الضرورة لا عند عديمها وطمعانه ثوب في
 حاز به مطلقا كما في الحثي والتيمم بالبحر ان كان مدقوقا
 اي ان كان ماء في البحر لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض
 وان كان جليبا اي ان كان من اجزاء الارض فاستباح
 فجاز يجوز لانه من جنس الارض والافلا في حقيقته
 حقيقته انصح عند هذا لا يجوز لانه صار كالما في
 ولهذا يدوب الى الماء ويحل بالبرد ويتبدل بالحر فخرج
 عن كونه من اجزاء الارض كما ذكره في المحيط ومح
 صاحب المحارصة وقد ضيخان الجواز نظرا الى مشابهة
 واستحجة بفتح اثنين مع كرايتاه وسكونها وهي ارض
 ذات بر وتليح بمذلة فليح فان غلب عليها التراب لا يجوز

مطلب

التيمم

التيمم بها كالحج لما في وان غلب عليها التراب جاز كالحج حتى
 حاد فالا في يوسف ورا الاستحباب في شبه يجوز
 التيمم باستحبة بناء على الغالب وهو غلبة التراب مسافر
 التيمم مطلقا في ثوبه ووجهه ولو وجد ثوبا جافا
 ولو جازا ولا ملة يتوضأ به لانه باطل ثوبه او يدناو
 غير ذلك بالطين ويجوز فيه وفيه كجهد الجفاف والتيمم
 به وقد كان بعض المتأخرين يستحبون معه التراب انما
 في طين الاسودج المائس ولا يجوز التيمم بالطين لان
 الغالب عين الماء وثوبه الوجه قال شمس لا تيمم بالبحر
 لا تيمم بالطين اي لا يفيان بفعل وان فعل يجوز
 وهو الظاهر لحصول المقصود وفيه خلافا في يوسف
 ورا فاستحبه وغالب الوقت يتيمم بغيره فاقول وقد يجوز التيمم
 بالبحر في حقيقته والكثير من الجباب والافلا وهو
 الطين الحمر والماء في ما يعل منه الشكاح وشجرها اذا دخل
 بالبرك والافلا من الجباب والافلا وان كان عليه ارض
 كالماء المذكور في بناء او لم يكن حثا في حقيقته والحد
 الترابين عن محبة كما في البحر والافلا ولا يجوز التيمم بالافلا
 الطين بالافلا بمذلة وضمة التراب وهو ارض صافية المذلة
 لو فوهه على غير جنس الارض فمريض الغضارة وطم
 على استحبة فانهما كان مطلقا بالافلا لا يجوز التيمم به وما
 ليس مطلقا به جاز الا ان كان عليه اي على الغضارة

مطلب

الاستحباب

مطلب

فبأنه يجوز كما في الخلطة ونحوها على الخلاف المتأمله
 ولو جاز بالخراف أي في غير ذلك كان متقدما من الغالب
 الخالص ولا يتحمل فيه شيء من الأدلة ولا يثبت كل نصيب
 وأثبت ونحوها مما يتحمل في العين الذي تتخذ من الأوراق
 جاز التيمم به وإن لم يكن عليه غبار وإن كان في شيء منها
 فهو كالمطل بالأنك وإلا جاز بالبراءة لا يجوز ولا خلاف
 الإمام بالغالب أن كان التيمم غلبا يجوز وإن كان الغلب
 غالبا لا يجوز لأن التيمم غلبا وإن كان الغلب غلبا
 كثرة الأوراق في التيمم أو غيرها وقتها بالبراءة
 الغالب وذلك لأن من التيمم والغلبة جازت التيمم
 على التيمم بطهارتها ولا يجوز التيمم بها في طهارتها
 بعد وطهرتها وتحققه في الشرح والبراءة
 التيمم وهي رواية شاذة رواها ابن كاس ولا يتحمل
 التيمم على موضع فبما أخر من ذلك للموضع بعينه
 طاهر أيضا لأن التيمم ما في يديه بعد لمس دون غيره
 هو التيمم في الجنبية والخصية سواء أي صفة التيمم
 لمن عليه الغسل ومن عليه الوضوء واحد وهو الغسل
 لمس العضوين وهذا بإجماع الأمة ولو صلى بالتيمم
 ثم وجد الماء في الوقت لم يجز له إلا ما بالبدنية
 الكافية له عند انقضاء سبيلها وأرجل التيمم في
 التيمم لصلوة الجنبية لأن الغالب الغلبة يتيمم

الوضوء عند اختلافه لا يثبت إلا الغلبة لأنه يتيمم على الغلبة
 الغلبة لا تجزئة إلا عند اختلافه بعد تيمم بخلاف الغلبة
 وقد ذكر في كتابه يجوز في الغلبة لأن الغلبة في ذلك
 سواء على ما حققناه في الشرح وكذا لا يثبت التيمم
 أي من شرع بالوضوء في حاله الجنبية التيمم وجب في
 قولنا لا يجوز وقوله لا يجوز لأنه التيمم لأنه آمن الغلبة
 أي لا يجوز لأنه خلاف الإمام وإن وقع الإمام ولا يتوقف
 باقي لأنه يؤمنه في حاله في غلبه غير أن غلبه في حاله
 صلوته في حاله لا يتوقف لأنه لا يشرع بالتيمم فالتيمم يجوز
 له أي أنه بالتيمم اتفاقا والخلاف إنما هو في الأدلة
 وعنده حتى لو كان غلبا على غلبه عند وقوعه في الغلبة
 لا يثبت التيمم وكذا إن غلب خروج الوقت أي وقت
 صلوته الجنبية التيمم ويثبت في الغلبة لا كما تطلبت خروج
 الوقت ولا يقتضي بعد بخلاف غيرها ولو شاء خروج
 الوقت بغير الوضوء في حاله الوضوء أي ما عدا صلوته
 التيمم والجنابة لا يثبت التيمم في حاله التيمم
 ما لا يثبت أن يخرج الوقت ولا يثبت التيمم ولا يثبت التيمم
 وقوله لا يجوز وقوله لا يجوز لأنه يعتبر الوقت وذكر
 عن الغلبة في حاله فإذا لم يجد مكانا طاهرا لم يكن له على
 الأدلة الخاصة والتيمم بالبراءة والتيمم فأنه يثبت على
 أن يمسح حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فقل

والإصلي بالإناء ولا يعيد فقد تغير المكان في خروج
 الوقت لجواز الإناء واعتباره في جواز التيمم أو وجوبه
 فالاحتياط أن يصلي بالتيمم في الوقت فربما يخرج عن
 التيمم بين يمينين **وكما لو طهر في وقت لا يتيمم بل**
يتوضأ ويصلي **أن لا يرد ذلك إلا ما لا يرد** **أن لا يرد**
 الخاف وهو الظاهر بخلافه في الجديد **ويستحسن بالصحي**
أن يحول التيمم عند وجود الماء والقعدة على استعماله
فإنه التيمم ليس بواجب معتبر في الشريعة بل هو عند الحاجة
 التيمم إنما يجوز ويختبر عند الحاجة من استعمال الماء حتى
 أو حكا كقوله في الفتوى لا الخاف ومن المصحف ودخل
 التيمم ليس عبادة لمخالفة قولهم **لو تيمم جنازة وصلى**
 ثم حزنه أخرى قبل أن يقدد على الوضوء وهو مخاطب
 قولهم لا يرد الماء عادة التيمم خافا فلهذا **استوفى**
رأيه يعني يجوز له أن يصلي بأرضه وكذلك في جنة **والعلم**
 أي ولو علمه **دمه** **أنما يجوز له التيمم** لا يرد طهر
 المثل عند عدم الماء كما يجوز له أن يشرب من سبب
 التحريم من التيمم وغيره فكذلك سبب الجناية إذا
 سواها في منع جواز التسلية والتمتع بها بالتيمم عند
 عدم الماء **ويقتض التيمم كل شيء يقتض الوضوء**
 وسبقنا في بيان ما يقتض الوضوء أن شاء الله تعالى
ويقتضه أي التيمم أيضا رتبة الماء الكافي

مطلب

العلم

بالحاجة **أن لا يرد** **أن لا يرد** **أن لا يرد** **أن لا يرد**
 بالكافي الظاهر لأن من علم ما يقتض التيمم لم يعد ماء
 لا يكفي لتيممه أو التيمم إذا تيمم ثم وجد ماء كافيا وضوء
 لا يقتض تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم مرة
 استعماله أو المأخذ بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمم
 كما في الظاهر تركه لأنه هو التيمم ولا قلة في استعماله
 لا يقتض به الظاهر قيل هو أصح ما لا إذا انقطع
 لا يتيمم **وان روي في حديث أنس بن مالك** **أنه**
 خطابه قبل غام صلواته **وان رأى المصلى بالتيمم**
أنه لا يرد **وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم**
جاءه من أنزلة في سؤر الحمار غير موجودة **وعلى**
 مراد ما أن التيمم لا يتيمم ما لا يتوضأ ويصلي به يحصل
 التيمم بين التيمم والتوضأ به في تلك التيمم فان لم يجد بين
 التيمم والتوضأ لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي به يحصل
 ولو كانا متفرقين بأن يصليها بأحد جهتيه وحده ثم بالآخر
 التيمم المذكور في معنى على أصواته ثم يتوضأ بالمسكوك
 ويصلي بها أو لا يتيمم فذلك قول أبي حنيفة لأن مراده
 بقرعه التوضأ به دون التيمم وعند محمد هو في التيمم
 التيمم في معنى التيمم به وليد ما وعنه في يوسف
 يمتنع ولا يعيد لأن نيل التيمم لا يجوز التوضأ به ويبرئ
ولو روي المصلى بالتيمم سؤرا فظن أنه ماء فغشي غشوة

مطلب

2

11

فقد

وجبت عليه الطهارة الحكيمة بطلانها في الجسد وهو
 مشروط بغيره والآن يبيح لأحد الطهارة في فسطاطه
 يشهد الشهود بذلك الماء هو الذي لا يترك من الماء لأن نجاسة
 الشوب لا تزول به ومن الماء يتلوه لغيره فانه زواله عنهم
 وترفعوا عن شوبهم بغير فعله عليه **عندما ينجس** في
عندما ينجس فان عند طهارة انتم منسفة فلا يجوز
 الشوب طهارة عند طهارة عند طهارة عند طهارة
 كما في قوله عند طهارة عند طهارة عند طهارة
 لتزويده عند طهارة عند طهارة عند طهارة
 لا لأن صانع الماء قوي ولهذا انتم صانع الماء
 حسبي الله عليكم وسلم صلاها عند طهارة عند طهارة
ها ما لم ينجس على الجسد او على الثوب فانه ينجس
 بالانقاء والنجاسة على ذلك **في الجسد** وهو شرج في
 وفي شرج الاستسقاء وفي شرجه لا تصح مائة صاحب
 الجرح استسقاء وكل ما كان صاحب الجرح لا يصح
 لا تصح مائة الإحراق وهو الذي لا يحسن قوته ما يجوز به
 انصاف **الطهارة** التي هي جسد ذلك وكل طهارة في الجسد
 ولو انما هي صاحب العذر والآن من هو **الطهارة**
 بوجوبه بغير من الجسد وانما ذكره في استسقاء وطهارة
 صاحب الاقلام وسنذكرها ان شاء الله تعالى **فصل**
 بيان احكام الطهارة ووجوبها **الطهارة** اي الوضوء والنجس

مطلب

واذ ان الجسد بماء طاهر وهو ما ينشئ في الغرض ماء من
 غير حاجته الى ذكره قد طاهر احترامه عن النجس **كأنه**
استعمل اي الطهارة وباء الاقلام اي الاقلام وما في
 اي الاقلام وما في الاقلام اي الاقلام وما في الاقلام
 الاقلام بغير النجاسة واسكان الاقلام بغير النجاسة
 بالانجاس جمع بين مياه الباطن والظاهر **اي** بالانجاس
 لم يذكره النجاسة مطلقا **كأنه** وهو ما حكم
 الشرج بوجوب الوضوء او الغسل وتخليها عند اعادة
 الضربة لاجلها **او حقيقة** وهي الانشاء النجاسة **ولا**
تجوز الطهارة الحكيمة **بأنها** النجاسة وهو ما يحتاج في
 تعريف ذاته ان يقر بانها على طهارة الماء **كأنه** الاقلام
 وتكون ماء **الطهارة** مثل الفلاح وشبهه وماء **الطهارة**
 والنجاسة وهو ذلك والخلاف في الماء الذي يطر من الكبر
 قبل يجوز الوضوء به وقبل لا وهو لا يحوط **بأنها**
 بالانجاس مع شرب الماء والمزج مع نجسها وهو الماء الذي
 طهر فيه **ومثل** اي ما ينجس في ماء القسم ونحو **الطهارة**
 وهو ما يخرج من العصور المنقوع في طهره ولا يصح به وضوء
 اذا كان نجسا **انما** اذا كان رقيقا على اصل سبيله فيضطر
 به لا ينجس له ماء **الطهارة** ونحوه **وما** **الطهارة** والنجاسة
الطهارة به وخرج عن ارقه او ما يخرج منه رقيقا
 يخرج من الوزن **وكذا** لا يجوز الطهارة **بأنها**

الوضوء به وفي شئ محتمل الصدوق الذي في هذا النص
 إذا غسل الماء بالماء ولم يزل يدها عليه ولم يمسح
 له الماء في يدها حتى شرب أو شرب ما به أو شرب ما به أو شرب ما به
 فهو طاهر وطهوراى مطهر سواء تغيرت يده أو لم يتغير
 ولم يزل يدها على الماء في ذلك وعلى هذا القول في
 الذي ذكره في شرح القدرين إذا تغيرت يدها أو طهرت
 أو رجه بل تغيرت الأوصاف الثلاثة بصلو المكث أو بوجوب
 الأول في فيه يجوز الوضوء به إلا إذا غلب عليه لوث
 الأول في فيه بصلو المكث بسبب ذلك مع هذا الاستثناء
 مروي عن أبي بصير لكن الأصح ما ذكر في النهاية أنه يجوز
 الوضوء بماء تغيرت يده أو طهرت ورجحه بوجوب الأول في
 فيه بصلو المكث على ما تقدم مرارا من المعتبر فيه بقاء النية وكذا
 إذا تغيرت يده أو طهرت يده أو يكون الماء طاهرا مطهرا وطلب
 على طهرته أنه مطهر بخلافه الطهارة لأن غايته الغلبة
 بمنزلة اليقين في العيانات حتى لو تغير ماء قلبه ولم يتغير
 بوجوب النية له فيه طهرته يتوضأ به في ذلك الماء الطاهر
 ونفضل ولا يتيم لأن الأصل الطهارة وكان متيقنا فلا
 يزول بالاشتراك وكذا إذا دخل الماء وفي حرمين الحرامين
 فقبل ولم يتيم بوجوب النية له فيه طهرته يتوضأ به بغير
 ولا ينظر إلى الماء لغايته ولا يترك ذلك الماء لإخلاقه
 ووجوب النية له لأن الأصل الطهارة وكذا إذا اتى في الماء

الماء

الطاهر الذي يذهب به شئ جاف كالخشب واللبان
 والغيره لا يذهب به الماء ولا يتغير بوجوب الوضوء به
 لأنها لا تستقر مع جريان الماء وروى عن جعفر أنه قال
 إذا مسح بشئ من الخشب أو القرب أو غيره من الخشب
 أو من مكان أصب بوضوءه جاز وضوءه إذا لم يتغير
 الماء أو صافيه وكذا إذا غسل الشئ صغورا على شط
 يروي جاب بن شريك عن جاز وضوءه وهذا هو الصحيح
 على هذا لأن زعمه لا يجوز وذكرنا في سابقه ما ذكره
 في كتابه من أن من غسل بوضوءه جاز وضوءه
 بأن يتوضأ مثل ذلك أو يتغير بوضوءه وطهرته ورجحه
 وهو أن هذا المشكوك من روايته عن أبي بصير ما حذرنا
 اعتمادنا له ولا نزول بالثبوت وكذا في التوضؤ أنه إذا كانت
 النية التي يادى في الجففة رودة الماء الذي لا يادى في الجففة
 حتى إذا كانت الغلبة على الذي لا يادى في الجففة بالثبوت
 جري الماء عليها وعمرها بحيث لا تولى من تحتها جاز الوضوء
 من أسفلها وإذا كانت الجففة خشب تحت الماء فلا يجوز
 وهذا اختيارنا لهذا وفي على هذا ماء المطر إذا جرى
 في مهب السطح وكان على السطح عذبات أو غيرهما من الخشب
 سائر وكان أكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن على المهاب
 غاية طاهر إذا لم يطره فأنما النيات فيها غلبا ليس
 لها إذا كانت الغلبة على الخشب أو كان الماء صافيه

الوضوء

الوضوء

مطلب

[illegible]

18

وهو سبعة فمصرات فقط وقبل مع اصبح قائم في
 المصنعة الاخيرة وقبل في كل فصنة وقبل يعبر في كل
 زمان ومكان دناطهم وفيه نظر بقاء في الشرح وان
 كان لقوص بالصفحة المذكورة **ليس كغيره لا يقبل**
موقع النجاسة اما في النجاسة او اما كانت النجاسة من رية
 هكذا وقع في نسخ المتن والصفحة او كانت النجاسة من
 مريضة فكانت نقطة غير سقطت من الكتاب وشا عينا
 الشرح **وبعض** وهو بعض مشايخ العراق قالوا في غير
الريضة **فقط** ما جاز النجاسة **مقعدا** **زخوة** **مستعبر** كما
 في الريضة الا فرق بينهما الا في القول والنجاسة ليست قرة
 والخوض الصبر حسن في تحسين فادولما **وبعض مشايخ**
تجار **قوله** **فما** **وجعل** **تجار** **الريضة** **لعمري**
 وهو جوابان الريضة بقاها متيقن بخلاف غير الريضة
 لاختلاف اعتبارها **فما** **يختص** **من** **الماء** **شئ** **بالشك** **وبعض**
على هذا **ان** **على** **ثاني** **الواقع** **في** **الخوض** **في** **موضع** **الواقع**
 او عذبه **ان** **كل** **الموتى** **توجهه** **في** **خوض** **كبر** **وجوه**
 في غير فصاعك فقط من عسا **الريضة** **في** **الماء** **في** **قعر** **الماء**
ثاني **من** **موضع** **الواقع** **في** **الخوض** **في** **موضع** **الواقع**
قوله **في** **الريضة** **لان** **عن** **الريضة** **فقط** **ليصير** **الماء**
 المستعمل **ثانيا** **في** **الماء** **فيصير** **مغلوبا** **وستان** **تجار**
 قالوا يجوز **لعمري** **ان** **يكون** **يكون** **وقوع** **مشبه** **لا** **يكون**

انما **وعلى** **خوض** **كبر** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
صنف **في** **خوض** **كبر** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
تجار **وعلى** **الريضة** **في** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
من **خوض** **كبر** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 على ان الخوض كغيره يتركه التجاري في استعماله الماء المستعمل
 فيه يجوز الاحتياط وليس ريب ان يوضأ او يغتسل
 في الخوض كغيره من جهة الحقيقة والاصل فيه ان في الجواز
 مع القرب من مكان النجاسة وعذر الجواز ما تقدم من اقسام
 اذا لم يكن النجاسة مريضة يجوز مطلقا على اختياره على ما
 ورد **من** **الماء** **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 الخوض **في** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
فان **كل** **الماء** **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 انصبه **من** **الماء** **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 بعض الماء ان بعض الماء المستعمل في استعماله الماء المستعمل
 في الخوض **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 الماء **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة** **ان** **يكون** **الماء** **الذي** **الريضة**
 وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه ريح ان خلاص بعضه
 ان بعضه جاز والا فلا وكذا الحكم لو توضأ في ريح **وعلى**
 جميع وجه الماء **فقط** **فان** **يحيي** **مقتوحة** **فقط** **مقتوحة**
 ساكنة ثم تذي مضبوطة بعد ما واو فالتد واخر راء
 مقتوحة والهاء التي تحتها بعد ما اماره فتحها وهي **فقط**

مقتوحة

ان كانت مريضة لا يجوز ان يوضأ الا بعد غسلها
 بعد رجوعه من ريح

منه وان كان لا يكون انما وقع مستحب فان ما في القف مطلق
 يتجسس وكذا ان كان الماء تحت الجمر من عشرين عشرين
 جميع الماء وانما ان على الماء وانما على وجه الجمر وكان عشرين
 ولا يتجسس الغرض لا يتجسس والكل ما لا يتجسس عشرين عشرين
 انما قيل فصلا رتبنا في سنج مثله فوفقت القياسه فيه يتجسس
 لان الغرض وقت الوقوع فان املا بعد ذلك صار نجسا ايضا كما
 كانا فالتا وقبل لا يتجسس نجسا وانما لا يقع حوض كبير نجس فيه
 يتجسس فالتا قبل هو نجس لا يتجسس الماء فيه اقشيا وقبل يشوب
 نجس لانه كبير وما يبعد من التجسس انما مشايع جداره ذكره
 في التفسير وانما ان الماء ان دخل من مكان نجس وانقل بالنجس
 شيئا فالتا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر وانقل قبل تمام
 بالقياسه حتى صار عشرين في عشرين فالتا بالقياسه لا يتجسس
 ذكره فالتا وانما عشرين فان داخل الماء من جانب حوض صغير
 فالتا نجس ماؤه وحوض من جانب آخر قال ابو بكر الخزاز
 لا يظهر لم يخرج مثل ما كان فيه فالتا في فالتا فيكون
 ذلك عسلا له كما يتصوره فالتا نجس فالتا فالتا فالتا فالتا
 وقال غيره لا يظهر لم يخرج مثل ما كان فيه من واعداء
 وقال ابو جعفر الهندواني يظهر مجرد ادخول من جانب
 والخرج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان فيه للوضوء
 وهو اي قولنا في جعفر اختيار الصدور انما لا يظهر
 جارا والجارى لا يتجسس ما لم يتغير بالقياسه حوض مستحب

مطلب

بن كزير

يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب اخر له
 توضع فيه الانسان ووقعت عسلته فيه ان كان
 يتجسس اربعا في اربع فالتا وانه يجوز الوضوء لانه
 انما مر ان الماء المستعمل لا يشترط في شربه يدور حوله
 لم يخرج فيكون كالجارى وان كان النجس اكثر من ذلك
 ان من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه
 فلا يكون كالجارى فيكون استعماله هاز يجوز الا ان
 يتوضا في موضع ادخول او في موضع الخروج لانه يتبدل
 وكذا عين الماء اذا كان وتبعها نجسا في خمس وكان الماء
 يخرج منها اي من يبيعها ان كان جولا الماء حركه طاهره
 من جاريه اي من جانب اليسوع فذكر العين باعتبارها وهو هو
 الماء يستوي من الحركه على الخروج من منى الماء يجوز الوضوء
 فيها لان الماء المستعمل لا يشترط لشدة ارتفاع الماء في
 خروجه من شيوخ وان لم يكن الماء هاز ما تشقه لا يجوز الوضوء
 صوره فيا فالتا فالتا في العين فالتا ان في هذه الصوره
 وانما فيها الامتناع من هذا النوع من الماء وانما الامتناع على
 المعنى فيظهر فيه ان يخرج الماء المستعمل اي ان تلحق وجهه
 من ساعته لكثرته اي لكثره الماء وقوته يجوز الوضوء
 في الحوض والعين والاى ان ولم يعلم خروج الماء المستعمل
 فلا يجوز الوضوء بالنجس اذا كان في اربعا بحيث يتطهر على
 النجس يجوز لانه ماء مطلق ويجوز ان يرد على استعماله

وان لم يكن ذا ثباتا فربما طرقت في موضعين
 ولا يخرج من الموضع على العنبر من غير تقاطع لانه ليس به ماء وكذا
 في الموضعين **المخرج** حوض صغير في اي حفر رجل منه
 فيل واجري الماء من الحوض فيه فوطئا ذلك الرجل وغيره
 من ذلك الموضع ومنه لانه يوطئا من ماء جدران الموضع
 ذلك الماء الذي يخرج في موضع وكذا رجل منه اي من ذلك
 الموضع **مخرج الماء** فيه فوطئا منه ثم يوطئا من موضع
 ان كان بين المخرجين مسافة وان قلت اي ولو كانت
 المسافة قليلة **وكذا في الموضع** ومقدار تلك المسافة ان لا يوطئا
 الماء من موضعين الا في موضعين **في الماء** اي في الموضع
 اي يوسف ماء المخرجين الماء في الموضع في غير حوضه بالحق
 لما يظهر اذ عاين الماء من موضعين في موضعين في الموضع
 يتجسس ويتجسس المتجسسون في جبال هذه القبول قال
يوسف مخرج اي مخرج اي يوسف هذا القبول ما لا يخصه
 وهو اي ذلك لانه اذا ذكر باعبار الحق اي الحال ما اذا كان
 الماء يخرج من المخرجين الحوضين المخرجين والشان يخرج قوت
 منه **في الموضع** اي في الموضع اي في الموضع اي في الموضع
 وهذا هو اختيارنا في القبول حتى لو كان الماء في
 او كانا يخرجون ولا يخرج من المخرجين ماء يتجسس ماء المخرجين
 في الموضع **في الموضع** اي من المخرجين من ذلك هو
 اي ماء المخرجين اي عداي يوسف من المخرجين الماء في الموضع

عنه

في كل حال سواء تدارك الاعتراف مع خروج الماء من المخرجين
 او لا لا يجل المخرجين المخرجين ان الموضع الكبير الحق بالماء
 في كل حال لا يجل المخرجين وفيه نظر ذكرنا في المخرجين واما
 المخرجين او المخرجين في حوض المخرجين المخرجين
 بلا نيت رفع المخرجين وليس على يد غساسة حقيقة يتجسس
 ماء الموضع عند اي حنيفة على رواية كون الماء المستعمل
 في غساسة لان ماء الموضع صار مستعملا بزوال الحدث
 عن يد غساسة وعند هذا الموضع والموضع لانه لا يخرج
 مستعملا عند هذا الموضع والذكر في القبول ان الماء لم يوطئا
 المخرجين في الموضع او غساسة او غساسة انك لا يخرج من ماء
 مستعملا بالموضع ولما ذكرنا الاختلاف وهو الاصح ولو اورد
الكفار ان المخرجين في الموضع لا يخرج من ماء المخرجين
 على يد المخرجين حقيقة هذا في المخرجين ان مسلم لا يتم
 ليس عليه حدث وانما الكفار في يد المخرجين حدث
 يزول بالاذعان فلا فرق بين المخرجين في المخرجين في المخرجين
 دخل القبول في الموضع ان المخرجين ان المخرجين طاهر ان كان
 معه من رايه جاز ان يوطئا بذلك الماء وان علم ان فيها
 نجاسة لم يخرج وان حصل الشك لا يوطئا به **اختصاصا**
 اي لا يوطئا به ولا يوطئا به ولا يوطئا به لانه لا يخرج
 بالشك حوض المخرجين المخرجين المخرجين المخرجين
 ما كان فيه مخرجين ولما ذكرنا ان المخرجين في المخرجين وهو

مطلبت

مطلبت

يجوز تسخير من وجب عليه العسر صورته وجعل حلاله وقوله
 عند ذلك فاحدث به ذك ثم وجدناه قد رخصنا له
 يتوضأ به ولا يسجد على خفيه لانه وجب عليه غسل رجليه
 خفيه في السجدة فانه لا يجوز له ان يغسل رجليه ويضع
 على خفيه وكذا لو ان السجدة توشا وابس خفيه ثم يسجد
 وعنه ما يكفيه لقوله فانه يتم ويصلي فان استوفى بعد
 ذلك وعنه ذلك الماء توشا وغسل رجليه ولا يجوز له
 تسجد لان الخبايا حلت اقتدرها الرجل وتوضأ فيه اي في
 السجدة لان الادلة فرخصوا في تسجد في الخبايا
 ما لم يقع تحصيله وتسجد انما هو على ظاهره اي على
 ما يظن به من ان السجدة كما روي ان على رجليه تعالى عند ذلك
 قال لو كان الرجل يراه في مكان لم يمسح بطنه لثقت يده من فخذه
 ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على ظاهر خفيه
 دون باطنها وفي رواية كان السجدة خلفه اوله من العود ويحجب
 ان يكون التسجد بين يديه والاسماع مع ما روي عن عمر بن الخطاب
 رخصته في ذلك من تسجد على خفيه حتى روي ان ابا اسامة
 خفيه على طوقه وتوضع الكعبين ودهنا او وضع الاصابع مع
 الكعبين ومنه ما ذكره الحسن والاحسن ان تسجد بجميع ايدى كماله
 في الخبايا وغيرهما وشبه ذلك من قبل الاسماع وغيره
 ان تسجد في الخبايا وان يغسل رجليه في ذلك ويستحب ايضا ان
 يكون في ذلك وضوءا من تسجد في الخبايا

ومنه

وعنه ما يكفيه لقوله فانه يتم ويصلي فان استوفى بعد
 ذلك وعنه ذلك الماء توشا وغسل رجليه ولا يجوز له
 تسجد لان الخبايا حلت اقتدرها الرجل وتوضأ فيه اي في
 السجدة لان الادلة فرخصوا في تسجد في الخبايا
 ما لم يقع تحصيله وتسجد انما هو على ظاهره اي على
 ما يظن به من ان السجدة كما روي ان على رجليه تعالى عند ذلك
 قال لو كان الرجل يراه في مكان لم يمسح بطنه لثقت يده من فخذه
 ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على ظاهر خفيه
 دون باطنها وفي رواية كان السجدة خلفه اوله من العود ويحجب
 ان يكون التسجد بين يديه والاسماع مع ما روي عن عمر بن الخطاب
 رخصته في ذلك من تسجد على خفيه حتى روي ان ابا اسامة
 خفيه على طوقه وتوضع الكعبين ودهنا او وضع الاصابع مع
 الكعبين ومنه ما ذكره الحسن والاحسن ان تسجد بجميع ايدى كماله
 في الخبايا وغيرهما وشبه ذلك من قبل الاسماع وغيره
 ان تسجد في الخبايا وان يغسل رجليه في ذلك ويستحب ايضا ان
 يكون في ذلك وضوءا من تسجد في الخبايا

هذا هو الحق الذي هو الحق

اصفهان

[illegible]

مطابق

10

مطالعہ

وان كان الله عز وجل لا يميز بين عبيده

على غير القصد

وغيره لا نقل ولا يظن وغيره لا نقل وإنما لفظا فلا يجوز عليه
 المسح كيف ما كان النجس وقد علمت أنه اسم للرب ليس
 مخصوصا بما ينجس على اليد من الغزل بل يطلق على ما ينجس
 من الكرياس وغيره أيضا وعلم أن الغزل بالغزل لا بالغزل من الغزل
 لفظا لغيره ومن المعهود أيضا أن الكرياس اسم لما هو مما
 الغزل لا ينجس ويحقق بما هو مشتهر في اللغة أن الكرياس والابرياس
 واحد فلهذا من ينجس ما تحت ما هو من الغزل لا تحت الكرياس
 وما نقله يرد مقتضاها أن يجري فيه التصيب من أنه إذا كان جوارا
 أو متعلقا أو مبطنا يجوز مسح عليه اتفاقا لا لا كان نجسا بأكبر
 أن ينجس به فرجها أو أكثره في الخلاف والله أعلم بذكره فخرج
 بالاتفاق على أنه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل
 لجواز المسح به بطريق الأدلة فإنه امتنع من المصنوع على اليد
 من الغزل على ما لا ينجس فإذا كان كذلك فلا ينجس الجوار المسح عليه
 أن يمسح بالجلاد جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه
 اسم **المفعول** **المرور** إذا تمت مدته المسح وهو متواتر فرج
 للفتن وغيره الرجل دون إعادة بيته الوضوء ويكفي
 إذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيه أن لو تمت المدة وهو
 في المسح ولم يجد ماء يمسح على يديه أو لا فإنه في
 قطعها إذا لم يقطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فإنه
 يتم ولا يحل للرجلين من القدم ومن المباح من قال عند
 سننوه والاول مسح الشئ والذي يظهر أن المسح هو القول

بغيره

بالمسح ولا نسأل أن التيم لا يحل للرجلين فيه بل هو مطلق
 يتعمد الأعضاء والكان نجاسة عضوين كما أن الوضوء
 طهارة لجميعها وإن كان محلها أربعة أعضاء وكذلك لو
 أن نزعها كان حجاب رجسها من اليد فإنه يتم ولا يتم
 للفتن على ما حقه الشئ كما أن الذين بنواهم وقد ذكر
 في الفرج **فصل في نواقل الوضوء** المتواضعة جمع
 ناقصة والمراد بها الصلابة التافضة **المعاني** أي العباد
النافعة **الوضوء** كل ما يخرج من الشئ من أي خروج كل
 شئ يخرج من الغزل أو غيره فيشبهه ليدل وأنما يظن
 الجوار والذود والرجل غير أن الرج من غير تدبير
 لا تقص فلا قال **والرجل** يخرج من قبل قبل المدة **فج**
مبتدئة **الصح** **أنه** أي الوضوء لا يقص **ذكره** في **الصح**
 والخلاف في أن لفافة من الذكر غير ناقصة وكذلك
 إذا خرجت من الفرج وأما المدة فقبل تقصيص **والصح**
 أنها لا تقص **بأن** **الصح** **أن** **الخلاف** **بأن** **ما** **هو** **في** **النافعة** **من** **فرج**
النافعة **والخلاف** **في** **غيرها** **أن** **خرج** **الرجل** **من** **النافعة**
وهي **التي** **تقطع** **الحجاب** **بين** **قلها** **وبرها** **فانصل** **المسك** **كان**
من **عنه** **بأن** **خرج** **الرجل** **من** **النافعة** **وذكره** **في** **الصح**
 فاستحسانا وكذا في غير الله يستحب لها أن تنزهه **والاحتياط**
 مع أن طهارة ثابته يفتن فلا نزول **بأن** **يكن** **قبل** **كون**
 الرج من اليد وهو القاب بخرجها من اليد وقيل أن كانت

مطلب

هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبلين
لما خرج من غير السبلين في وجوب انقضاء الطهارة ايضا
عن ابي عبد الله الذي سئل عن رجل اذا طهر فوجد
كان في اذنه وخرجه من اتبعه والصديق لقوله عليه السلام
الوضوء من كل دسائس وتجنيته في الشرج اما القية فانه اذا
كان ملاء الفم بان كان لا يمكن معه التكلم او قيل ان لا يمكن
استاكره لا يمكن فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعام
او ماء او مرة او صفة او سودا وعن الحسن لو قاء الطعام
او نساء من ساعته لا ينقض وكذا القيء لو ارضع وقاءه
من ساعته لا يكون نجسا قبل وهو نجس اذا روي الصحيح انه
نجس في الجميع لما طهته النجاسة وفي القية لو قاء ووجد
كثيرا او وجده ملاء فانه لا ينقض وذلك انه طاهر في
نفسه وما يستبعه قبل لا يبلغ ملاء الفم **فان كان طهرا لا ينقض**
الوضوء عند راي حنيفة و **محمدا** سواء نزل من الرأس
او صدر من الجوف الى ابي يوسف ان صدق من الجوف
ينقض الوضوء لانه نجس بالمجاورة وطهرا لانه لا
يخذه النجاسة وما يصلح قبيل وهو غير ناقض للنجاسة
مالا الى قول ابي يوسف حتى لا يكره ان يأخذ بالعلم به
و **صبيته** معه كذا في الخلاصة وفيه نظير مذكوره في شجرة
وان قاءه طهرا ان يكون من الرأس او من الجوف سواء نزل
عن الرأس كان سائلا نزل من الرأس ينقض اتفاقا ان ساقط

مطلب

الوضوء

الوضوء وان كان علقا في مجرى لا ينقض اتفاقا وان غلب في
عنه ابراق فتنس وكذا ان كان سائلا وان كان اصفر او نجسا
فان كان القصة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم
ان يخرج من الشك ان صدق من الجوف ان كان حلقا
لا ينقض اتفاقا لان جوده القية لا تفسد ماء مشقة فانه
بما اثر انواع القية **والنفس** سائلا فعلى قوله ان حقيقته ينقض
وان لم يصب ولو لم يكن ملاء الفم كما ان الماء المتساوي لا يفسد من
جزئية في الجوف اذ المعدة ليست محل القيم وعند **حنيفة** ينقض
ما لم يكن ملاء الفم اعتبارا بالحق لكونه من الجوف **وان قاء**
مغسلا او غيره سوى الدم اشغل وانما ذكره ليعلم ان لا ينجس
ان القية قد تم انعقد ذكوه **فان قاءه** مشقة او كانت
نجسة لو جمع على الغرض ينظر ان اغتسل نجس بان قاءه نجس في
نجس وانما جميع عند ابي يوسف ويحكم بان ينقض **وإن قاءه**
ان النجس وهو ان نجس نجس ويحكم بان ينقض **والا فلا**
وهو لا يمتنع لان الاصل استفاضة الاحكام في سببها ونسبها
انما الشك في الاخذ اذا كان في انما الشك في كونه
انفس من الجوف **والا** انما الشك في كونه نجسا
ملاء نفسه وكذا اذا رابها فذلك هو غير نجس **والشك**
انما اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا يسيل
بنفسه ينقض والا فلا خلا خلا فلو لم يقله عليه السلام
في القطرة والقطرتين من الدم وضوءه الا ان يكون سائلا

مطلب

عن زكري

مستطاب

مطلب

تحریر

تَبْلُغُ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ
مَعْرِفَةَ خَطِّهَا وَتَلْفِظِهَا

10

11

ما قلنا صاحب المذنب **انما** لم يبق من ينقص به خروج نفسه
من غير انقطاع بل هو من لا يمتنع عليه وقت صلاته كما لا يمتنع
تدبيره به يوجد منه فيه وهذا تعريف صاحب المذنب
التي بعد تفرقه من صاحب المذنب فاما ما يوجد منه في
كل وقت صلاته ولو مرة فهو باق على كونه صاحب المذنب وكان
تفرقه ابتدا انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضأ ويصل ما ياء
المذنب وانما يمتنع به من اول وقت صلاته الى اخره فيستطاع
التيمم استيعاب الوقت بالحدوث على هذه النسخة كما يشهد
في احوال استيعاب الوقت بالظنارة منه بان يمتنع الوقت
ولا يوجد ذلك لعدم فيه وفيما بين ذلك يبقى الفقه وسجود
لحدث على وقت مرة **والا** فوضأ صاحب المذنب
تكون في المذنب المذنب والاربعون من المذنب الذي استيعب
فارسا في هذه الوضوء ذكره **في** المذنب هذه لان
الوضوء لم يقع لذلك المذنب بل وقع لعين وانما لا يمتنع في
الوقت ما وقع له وانما ينقطع المذنب وتخرج من الاعذار وقت
كامله يخرج من ان يكونه صاحب المذنب بالظن الى المذنب
المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودان لا
ينقطع لا يبعد لانه صحيح حتى يظهر الاحتياط وكذا لو
كان على التيمم وان قرأ الانقطاع لانه معدود وصلى
بظنارة المذنب ومن وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى
على التيمم لان المذنب انما اعتبر بوضوءه وهو قائم وقت

الوضوء

الاذان وان توضأ على التيمم وصلى على الانقطاع لعين
باعتبار الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلاته دون الاعذار
والعدو منقطع كذا في الكافي رجل تشرى اني استخرج في
الفقه بالفتن فستطعت من الله كذا في المذنب بالضم الجارة
للمستعانة من نحو المذنب والظن والمذنب به هي ما قطعته بجملة
من المذنب المذنب **فان** ينقص وضوءه لان المذنب هو الذي
يجز رحمت الطبيعة تخرج من المذنب وضوءه النفس هو الذي
في الشك وان قيلت اي المذنب فانه يذكر ويؤتى **المنقص**
وضوءه التيمم **ان** هو الذي هو التيمم من الجوانب **ان** المذنب
المنقص وانما تارة دعاء كان كذا بان كان ما مضى يمكن ان يبعد
بمنه لو خرج من المذنب ينقص به الوضوء وان كان صغيرا
بان كان ما مضى دون ذلك لا ينقص اما **ان** لم يمتنع لانه
من المذنب حتى انما كانت حيث لو سقطت **و** شئت
منها في المذنب ينقص الوضوء وان لم يمتنع ذلك المذنب ينقص
واما المذنب **ان** المذنب والمذنب وضوءه كذا في المذنب **ان** المذنب
دعا لا ينقص اما المذنب المذنب الذي ليس له قوة التيمم
او ان المذنب الذي لا يبعد المذنب **ان** المذنب واحد منها هو
المذنب **ان** المذنب هو يوسف وهو الصحيح خذوا منه خذوا
المذنب لا يمنع جواز التيمم وان المذنب اي ولو لم يمتنع وزاد على
الرجح التوب وكذا ان وقع في الماء التيمم لا يجز لانه لو كان جازا
لنقص الظنارة وكذا ان وقع في المذنب **ان** كان انما ينقص

مطلب

ولا انقطاع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مفتی

[illegible]

لا ينقض بطلان بنية بعد ما سقط على الأرض **فان**
 الوضوء ومن **ان** ينقضه ان بنية عند ما سقطت الأرض
 لا ينقض ومن **ان** ينقضه ان بنية عند ما سقطت الأرض
 قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن غيره ان قال
 على الأرض فلا ينقض بنية انقض وضوءه وان بنية قبل ان يركب
 فلا قال في الخلاصة والفتوى على قول أبي حنيفة **وان** نام
 على دابة **فان** ينظر ان كان نومه على ما لا ينقض
وان استواء لا ينقض وضوءه في الحائض **فان** يكون
 مقعدا **وان** كان ذلك حاله المصلي **فان** ينقض وضوءه
 فكيف **وان** كان **فان** لا يكون **فان** لا ينقض
 وضوءه في الحائض ان حاله المصلي وضوءه من السجود
 والاستواء **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 وان قيل في ولو قل كونهما فوق النكاح **فان** لا ينقض وضوءه
 البتة بخلافهما **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 ان لا يعرف النكاح **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 ما قال في **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 انهم **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 ساقط ذات النوع **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 سواء كانت **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه

قوله

ان قوله عليه السلام من ضحك في الصلاة فليعد الصلاة
 والوضوء **وان** حقه في صلاة الجأزة **فان** لا ينقض وضوءه
فان لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 في صلاة طائفة وحده الكاملة ذات الركوع والسجود **فان** لا ينقض وضوءه
فان لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 في الاصل قال في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط فدية
 صلواته ووضوءه وبه الخد عاقلة **فان** لا ينقض وضوءه
فان لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 في الاصل من في الاصل ومن بعده من الاصل **فان** لا ينقض وضوءه
 ان حقه انما لا ينقض الصلاة ولا الوضوء **فان** لا ينقض وضوءه
 الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة **فان** لا ينقض وضوءه
 في صلواته لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
فان لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 تكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع **فان** لا ينقض وضوءه
 ما ينظر فيه اتفاق **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 نادى بالوقوف والتعجب قوله **فان** لا ينقض وضوءه
 من عند موالي حذرهما به جهو راعيا **فان** لا ينقض وضوءه
 اول **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 فاجبه ومنعه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 لا ينقض حتى يتبع صوته **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه
 الاخر **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه **فان** لا ينقض وضوءه

مطلب

مستوعباً أصلاً لا له ولا لجيراً له وذكر في التناهي المتأخر
وغيرها التمسك لا يظلم الوضوء ولا التسلية ولا التمسك
بعض التسلية لا تهتم له الكلام الموع ولا يفسد الوضوء
لأنه النص ورد في الحقيقة والتحقق وهو ما وجدنا في
أن يكون مستوعباً له دون غيره منه وكذا البشارة المتأخرة
فأفضله هو من غيره من أجل أنه ورد في خروج مذي عند
أي حقيقته وإن يوسف رحمه الله تعالى لم يفسد وهو
أنه من بطنه يظلمها أو ظهرها أو فرجه من غير أن يفسد
حاشاً من جهة القبيل والذبر وذلك لأن هذا لعله يغلب فيها
خروج المذي فاقبم الشيب الغالب مقام الشيب والقبيل
منه ذلك في قوله تعالى متاعه المتأخر مباعدة كما في قوله تعالى
لغيره فانه لا يفسد الوضوء من غير أن يفسد في قوله تعالى
الذكر وما كان متاعه المتأخر فانه لا يفسد الوضوء من غير أن
يفسد من غير أن يفسد من غير أن يفسد من غير أن يفسد
سواء كان يشهوه أو يدوفاً أو لا يفسد في بعض أذنيه
فهي مطلقاً أو لا يفسد من غير أن يفسد من غير أن يفسد
مستوفات في التمسك والتسلية أي شعر رأسه عليه أو غيره
أو قدامه أو غيره مما لا يفسد الوضوء من غير أن يفسد
ولا مما لا يفسد عليه ولا إعادة غسل ما تحت الشعر أو الظفر ولا
مسحه لأن الغسل والتسلية في محله وقع عليها حكمية للبدن
فمن لم يفسد لا يفسد بذلك الغسل فلا يزول حكمه

مؤلفه

مطلب

برأيه وعلى هذا لو كان في بعض أعضائه بشرة قدما تشبه بها
موقع غسل أو لمس عليه في غير وقت أو غير وقت أو غير
من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا يفسد طهارة ما تحت
ذلك إذا فلتا ومن يتقن في الوضوء أي بالوضوء وشك
في الحدث فلا وضوء عليه لأن اليقين لا يزول إلا باليقين
ومن شك في الوضوء ويتقن في الحدث أي يتقن أنه
حدث وشك هل توضأ بعد ذلك أم لا فعليه الوضوء
لما شك ومن شك في حدث أو الوضوء في غسل بعض
أعضائه من غسل لا يفيد غسله كان غيباً ظاهر أو
بالشك فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد
تكماله الوضوء ولا يلزم في الشك ولا يلزم غسل ما شك
فيه ما لا يتيقن بعدم غسله لأن القيام قريبه ترجح عليه
وكذا من علم أنه قد غصصه وشك هل توضأ ولا فهو
يجب وضوءه ومن علم أنه غسل فغسله الحاجة وشك هل غصصه
أو لا فعليه الوضوء نظراً للقربة ولو يتيقن أنه لا يغسل
غسل واحد من أعضاء الوضوء ونسي أي غصصه هو ذكر
في مجموع التنازل أنه يغسل الرجل الأيمن ومن رأى بالوا
يقين الوضوء لا يعلم من هو ماء أو يولد أن كان قول ماء من
له الماء والوضوء وإن كان الشيطان يريه كثير لا يثبته إليه
نفسه بالظن وشك في الحدث ويضيغ أن يضيغ فيه
وغيره وبه بالباء إذا توضأ قطعاً لوضوءه أو يضيغ بالظن

مطلوب

فصل في بيان الخيانة الحقيقية الخيانة على حد
ان توتين خيانة غليظة وخيانة حقة ما لا يتعد
المنطقة في كاحد من وجهي رجوع الانسان والبول
اي ما لا يוכל لحمة سوى العزس والدم نفس فوح
وهو الكتاب اذ رجعه وكذا سماع اليه لم يسمع للفرس
وجميع احواله فان الاشياء بخائسها جميع عليها الا ان يعرف
فان فيه رواية عن محمد انه توفع في لقاء لا يخسه
وكذا يعرف ما لا يוכל لحمة اذا لم يكن مدبورا بل حقيقة
او حكاية وانما في مسلم او كتابي فان تشايعهم نفس خيانة
غليظة انما اذا اذبح لثان الحيوان بالشمية او حكاية كان
وكان القاذع مسلما او كتابيا وصلى احد مع غيره او سجد
حقيقة قبل ان يبايعه في رواية ما صلى هذا الذي ذكره
هو اختيار صاحب الهدية وطائفة واضع لان الحكم
لا يظهر بالذكية قاله في الامرار وغيره وقد حققناه
في الترخيص انما الخنزير فانه لا يجوز الفصل من لحمه
اذا زاد على قدر درهم وكذا جلد فانه اذا ذبح بالشمية
لا يظهر منه ولا جلد لانه نفس العين واما نوح جلد
في ظاهر رواية عن حماد بن ابي اسحق انه لا يظهر
حالة المشقة ما تتدبراته نفس العين وروي عن ابي
في غير ظاهر رواية انه يظهر بالذباغة ويجوز بيعه ولا يسلأ
به والصلون فيه وهو غير صحيح انما لا يذبح جمع روث وهو

لحم قومه اياها به بنه فقه طهر
حديث صحيح ان المراد بغير نفس العين
وعاين ان الذباغة بغير الذباغة كجلد الحية
والخارفة فكل الخنزير فانه لا يقبل الذباغة
الحق بغير

جميع ذي الحافر والاخشاء جميع خشي وهو جميع نوع
البقر والغنم وكذا نفس خيانة غليظة عند ابي حنيفة
عن حماد بن خزيمة الاخشاء والاوداش سوى الفرس فغليظة
وتذكر في غلبة الفقهاء وكذا في غيرهما بول النحر وهو
المنطقة وروي عن حماد بن ابي اسحق انه لا يظهر
طريق في ذبحه وفان ذبح نفس خيانة غليظة انما اذا
الخيانة الحقيقية في قوله ما يוכל لحمة وهذا عند ابي حنيفة
واي يوسف رجهما انه وانما عند محمد بول ما يוכל لحمة طاهر
هو قول مالك وهو ما لا يוכל لحمة من الظهور وانما هو جميع
الفرس وكون خزما لا يוכל لحمة خيانة خفيفة كما هو في
الرواية الغلبة ابي جعفر انه قال في عن ابي حنيفة وروي
عن حماد بن خزيمة خيانة غليظة وروي عن ابي حنيفة خيانة غليظة
عند محمد وعند حماد بن ابي اسحق الا انما الشبي
في مسويله وفي النامع الصغير لما شيطان انه محقة
عند حماد بن ابي اسحق عند محمد وصححه صاحب الهدية وروي
الحق ان قد عتد كل ما طاهر ان يبول ما يוכל لحمة
وخزما لا يוכל لحمة صحيح ما يبول من نصيب الخنزير ولر
يذكر في رواية ان خزما لا يוכל لحمة طاهر عند محمد
وما يبول ما يוכל لحمة فليس وقد ذكرناه وما يبول الخنزير
في ظاهر الحديث هو نفس خيانة غليظة وروي
عن محمد في الذي يباع والبول ان يوله ما يزرع لعمود

والذي يكون بول ما يزرع

والضرورة انذار الاحواز عنه وقال الغنبي ابو جعفر
 يتبين الآلاء دون التوب وهو حسن لان الآلاء تحذر الآباء
 فلا ضرورة في حقها بخلاف التوب وتاخرها يكون حسه
 من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز ونحوها **فصل في**
عندنا وذلك كالحجارة وانعصروا ونحوها لوجع على اقب
 في التمسك مع الامر عليهم كما لو كان حرا ما نجسا تركوا
 فيها ولو وقع في الماء لا يسهل كونه طاهر وكذا بواحدة اذا
 وقع في الدخان لا يسهل اذا كان قديرا بحيث لا يظهر بطنه
تعود البوت وفيه ذكر في التدرج وفي فوائدها طبقات
 و بول الحرة وانما تدرج في ظهورها وايات بقصد الماء والتوب
 ولو طعن برأينا مع الحظ ولم يظهر أثره يعق المردة
 البطة اذا وضعت من الدجاجة في الماء وفي المدة لا يسهل
الزمن الحظ اذا وقعت من تهاطية في الماء لا يسهل لا يسهل
 الزطوية التي عليها ليست بحصة كونها في حلقها **كذا** لا
يكثر الحظ وفيه آلاء وقد تكرر وهي ما يكون في حصة ارجع
 من انزاع اذن طاهر عندنا في حنيفة **اذ خرجت من سماء**
حنيفة سماء كانت حمارا او ما يده وعندنا لما جنة
 ولها مدي حنيفة تظهر بالفضل لما تخرجت من مديها
 فالاخلاق في طهارتها والاختلاف في ابن ابية على هذا
 انما استعمل **حنيفة** غنيفة عندنا في حنيفة
 راحة الله في رواية لمسلم عندنا عنه وعنه في يوسف

مطلب

مطلب

نجر

حنيفة حنيفة وهي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
 ايضا **عند محمد** وهي رواية من ابي جرح ايضا **كاهن**
عزيم وهو ابي عزيم مطهر وبه **الحنيفة** وهو طاهر الزاوية
 وعنه التوبة لانه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وانما حنيفة عنه التوبة فكان طاهرا ولم يرد عنه عند الحنيفة
 في الاسناد سيما في الاماكن العديدة انما ولا في بعضهم
 اخذ من **عصم** عزيم واشبهه فقال على عدم كونه
 مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستحججا لمحمد او غير
 لمحمد خلافا لفرقة غير لمحمد **ولما استعمل حنيفة**
نجر اذ لم يرد حنيفة كذا اذا استعمل من به حدث ولو يلاينة
استعمل في آيات **عزيم** **الحنيفة** اي العبادة التي قصد
 باستعمالها التقرب الى الله ولو كان مستحججا لمحمد لا يثبت
 على التوبة فهو يصير مستحججا باحد حذين الامر بين عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يصير مستحججا
 الا بالقرينة فلو توشاه او اعتزل وهو يحدث بالذنية كعلم
 الغير او البعد لا يصير للآء مستحججا عنده وان كان قد رآه
 به لحدث بعد حنيفة التقرب ثم انما يصير مستحججا اذا ازال
 عن آيدين في الفضل وعن العضو الذي استعمل حنيفة في التوبة
 ضرورة التوبة وعند البعض لا يصير مستحججا بغير
 في مكانه والتصحيح انه كما اذا ازال عن العضو صار مستحججا
 لولا انما استعمل حنيفة اذا استعمل في آيدين احرازها اذا

مطابق

[illegible]

2

وشعرها وصفيها وفخرها وشعرها وكذا حافيا وجنابا وكذا
ملاحتها لغيرها منها ما هو اذا لم يكن عليها رسومه ما روي عن
زيد بن عمار قال لما حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
من لئمة قديما قالوا لزيد وشعره والشعر في الايام به وانما كان
عليه مستوفي في شريح فاما لئمة فهو في غير ما كان
اشبع وعظمه ما هو يجوز به والاشباع به عند محمد
فانه عند النبي صلى الله عليه وسلم كالمحرم فانه يجوز الاشباع منه
وروي عن محمد بن ابراهيم صلوات الله عليه في عتقها لئمة
اسد او ثعلب او كل جانث من لئمة لئمة من الاشياء
وكذا من الاشياء وعظمه ما هو في الشئ فيجوز لئمة
سلطان على نساء من ذهاب وعن محمد بن ابراهيم لا يجوز اذا كان
قد لا يهرق ذكر الامام الشيخ الامير بكى بغيره في لئمة
الشئ المهرق بعد طهارة وحسنه والاشء ثم نون الشاة وكذا
منسوب لئمة في من قوا لئمة في منعه اشباع
اي فوه اذا اخرج من دار الحرب وعراقته من يوحى ذلك
بينة لا يجوز انصافه من يفسد لئمة بئس بعد الله بالاشء
بالولدة فيهم بالفضل لئمة مع بعض وان ملته مد يده
على من عازلت الشاة به وان لم يفسد وان شئت الله من يفسد
بئس بئس لئمة ان يفسد لئمة من يفسد لئمة من يفسد لئمة
بئس بئس لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة
لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة

مطلب

ما

ما هو من الادوية الجيدة التي كمالها في الشئ والشئ
والشئ والشئ والشئ والشئ والشئ والشئ والشئ والشئ
فان قيل لا يعود بها واما الحكمة فان يخرج لئمة من
حكم النساء ويؤلف لئمة من غير استعمال بشئ من
الادوية بل بالاشرب اي جعل لئمة عتقه او جعله بالاشء
او بالاشئ اي وضعه الشمس او بالاشء بالاشء
وطوبانه بهذا الاشياء ويصير مد يده طاهرا وكذا
لو اصابه بعد الدابة لئمة ماء فغن اي خضره
في عوده بئس بئس لئمة في رواية يعود بها لئمة
الوطوبانه في رواية لا يعود بها لئمة لئمة لئمة لئمة
غير تلك الرطوبات التي كانت فيه وكذا حكم لئمة
اذا اصابه من فؤله لئمة لئمة وكذا لئمة الارض
اذا اصابها بئس وجفت لئمة لئمة وكذا لئمة
تجست ففاب لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة
روايات في عودها بئس والاشء في غير لئمة عدم
العود وفي لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة لئمة
اي لئمة يعود بها غير صحيح بل لئمة في لئمة
فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بئس لئمة
وذكر في لئمة لئمة لا يعود بها لئمة لئمة لئمة لئمة
حب جديد فصل في البئر اذا وقعت في البئر لئمة
نبتت اي خرجت ماؤها وكان نزع ما فيها من لئمة لئمة

مطلب

وقعت بين اوطين ولايج رجعت في التراب في التراب
لونها فيل عنده احتياجا والاشفاق وانفتح يد على حبل
مده فهدا لا عتيا والغاب وان وقعت بين اوطين من
بر الا لا واغتر فابتر فاخرجت قبل الافتراق في التراب
يتجسس التراب فان خرجت بعد الافتراق يتجسس التراب
استحسانا والتباس ان يتجسس التراب على كماله لان هذا
خباية وهت في ماء قبل فخبه كما وقعت في اوطين
لدفع لوج لان اذا عدلوات ليس لها اضحية ولو ان يتجر
واذا مات فجعل القليل عتوا دون الكثير وان وهت اى
البوة وانعتان في القين وقت للقلب فاخرجت حين وهت
ولم يبق لها افر يتجسس التراب ايضا كما لم يتجسس التراب وهو
عن يمينه ومثاله تعالى عنه وان وقعت غير زمان للقلب
كوقوعه في آراء الاواني فيتجسس في الاصح لان الضرورة اليها
هي زمان للقلب لان من عادتها ان تبعه ذلك الوقت والاحتراق
عنه مسير ولا كذا في غيره وروى عن ابي حنيفة ان
البحر ان كانت يابسة لم تفسد الماء ان ماء التراب لم يستكثر
اناس اليوم ابلوى وفيه اشارة الى ان الرطبة ليست كذا
وفيها اشارة لكثرة ان يستكثر التراب وهو الصحيح وقبل
ان لا ينجوا من يومين بعدة يومين وعن محمد ان يأخذ
رج وجه الماء وفي الرطبة والمكسرة اليابسة انما
بين المشايخ بعضهم اقل فيها بالتجسس وبعضهم سوا

بني

البحر الرطبة واليابسة والمكسرة والطينية وهو مختار
لداية التحقيق الضرورة في الجمع والاشفاق والاشفاق
القليل والاحتياجا فيها وكذا الاحتياجا والاشفاق في
انه يتجسس فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان فيه خباية
وبلوى يتجسس الاحتيازا ووقوع العرج كبايات لغزوات غير لغزوات
الكثير القارب لا يتجسس بالاحتياجا للضرورة وان كان
الاحتيازا غير متعسا كبايات البسوت والاماكن المحفوظة القليلة
القارب فهي بمنزلة الآلة لا يعنى فيه القليل وهذا هو القرب
يتجسس ان يعتمد عليه ان يجمع يستدلون بالضرورة والابق
يتجسس في ما في فيه والروا ان كان حبل في حبل لا يتجسس
في الفكر وان وقع من الحبال وان تعصفت في التراب
الآلة لا لا وعادتها من هذا خلافا لفاضي وان وقع خربة
الاحتياجا فهدا لانه يتجسس في حبله وكذا ما يشاهده وخربة
البط والاذن بمنزلة خربة الاحتياجا وخربة الحشايب
ويؤله لا يلب والضرورة وكذا ان يرقى ما لا يركب
لحمه من الطيور فانها تراه عن عاصي روايه خذها
فهي وهو يتجسس قوله لئلا يروى له محمد كاهما
طهران وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وفي
يوسف ان روى سباع الطير يتجسس خباية تحتها
لا يتجسس الخرب الا بالخشى ويقترب لها وان كان
الاحتياجا الحنيفة ولا يفسد الماء الكثير لم يتغيره

بالشكوك وتبين البطلان الذي اذنه ذكره جنة منهم
الشرابي في الترخ الخدابة حتى لو كانت امة ومكة مسورة
كسور العرس لانه العبرة بالاذن وكذا الحيات امة بقرعة ومصر
من حيا من قريش واما لان سورة طاهر فخرقة كذا في حيا
كان سورة تجس فخرقة تجس وما سورة مكره بقرعة
اي يكره ان يصلي ويدينه او يؤيده بقوله به الا انه عرف
لغيره وكذا البطلان طاهر بالاشك وان قرئ ان الترخ في
طاهرة سورة وقوله عندنا جنة حيا في الرواية المشهورة
انما هو لانه الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة وهي
رواية الطاهر فلا لانه الامام جنة طاهر في قوله القدوس
اي ذكر ان عرقه طاهر في الرواية المشهورة وفي بعض
الروايات انه جنة خدابة طاهرة وكذا في الرواية المشهورة
الا انه جعل عفا في التوب والبدن مكان الضرورة وفي
بعضها خدابة خدابة والمشهورة هي القصيدة انه طاهر
وغير الاثنان اي لهما تجس في طاهر الرواية عن احاديثه
وروي عن محمد في التوازي انه طاهر ولكن لا يؤكل
وهو الصحيح لانه تصحبه لغو النص بل تصحبه انه جنة طاهر
ما حقتنا في الترخ لانه جنة طاهر وان طاهر اي طاهر
كانت بحيث بعد كبره وان اسباب الشك والبدن شت
من الترخ لانه فاحشا لانه طاهر الا انه كره التصديق
لا يكره الوضوء واكبه وشربه ويكره ان يدع الترخ وتجس

بدنه او يؤيده فربما من غير غسل ولا وضوء اما كراهة تزيين
هذا اختياره الكون وقيل يحرم على ما اختياره الطحاوي وانما
التوب والبدن شت من سورة التكملة لا يمنع جواز انضابة
الاسباب وان شت وعنه اي بسببه فان يمنع ان شت بآه
على انه جنة خدابة خدابة والتجسس ان الترخ في طاهر
لا في طاهر به برهوه طاهر قطعاً وقد تقدم وان اسباب التزيين
من شت من الترخ انفس منع جواز انضابة ان الترخ في طاهر
ان كانت قد ردت بعد اوله في عفا لانه جنة طاهر
انضابة عندنا وعند زفر والشافعي منع جواز انضابة
وانه طاهر وكذا عند مالك والشافعي ومنه في الترخ
تجسس والحيات اي ولو كانت خدابة اقل من قد ردت بعد
على ما تقدم في الاذنب حتى في التوب والبدن اما ان
من الترخ الخدابة اقل من قد ردت بعد ولم يرد لها
فاسبابه منها انه راجع بتلك الخدابة اي مع تلك
التخاسة التي اصابته او لا يصير الترخ اكثر من قد ردت
سعت تلك الخدابة في جواز انضابة بالاجماع وقد روي
عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قذرة دبر صاحبه زيادة
ورعد وحافظته على الغالب الشريعة ودافع التوق
فرادهم المقدوس هو الدرع الكبر الشهاب كبر
التجنس منسوب الى التزيين اعم موضع وهو مثل عرش
الكفن اي قد ردت بالكت وهو التوق الاصابع وقد انضابة

مطلب

طلب

والتاريخ

وعاشرت في الجحيم من الله من انفس هو عذو ذلك هو
في الجحيم يطير النوب الى المصوب حتى تجس الشيطان
يصل بحق يصفو النوب ويصل الله ان يرضى انما هو
من النوب السقيم وكذلك فاجتنبان في خطاب النوب
يلحق ان لا يكون طاهر ما دام يخرج منه ماء الموت بلوت
لنماء **والله اعلم** اني لو غسل انثى الماء لذكر وللماء يغيب
حرم من ولا يابون ونحوها فانما تظهر افرق في الماء انما
بالله **والله اعلم** اني يوسف في تطهير ذهن النوب
انفس الله واجعل ذهن في الماء صبغت نعمة الله فعل
فعلوا ذهن في وجه الماء يرفع حتى فراق الماء في يصل
هكذا حتى اذا فعل كذا في ثلاث مرات يصح بصفاء النوب
خلا فاجعل في النوب على قول يوسف **وح** **والله اعلم** اني
يصل من النوب ثم توشه وغسل رجلا فلو ان رجل
لما هو وضوه **لانا** انفس افسل وهو ان الماء هو حصل
نوب يصل صانه في طهارته نجاسة **وقل من قدر الذنوب**
فقدت في بطنه فصار النوب باعتبار النوب حتى اكثر
قدر الذنوب **منع** ذات النوب جواز النوب عند محمد
لا يظلمة مع الظلمة في حكم النوبين وعنه اي يوسف
لا يمنع لاحقا في حكم نوب واحد ولو تنافس في نوب
الواحد **والوجه** انما هذا وقيل ان النوب لا يمنع بالانما
والاول ان يخل بقلوب يوسف في المغرب ويقول

مطالعہ
مکتبہ اسلامیہ

محمد بن الغزي لأن انتحرب بسيد ثوبا واحدا لا ذات انتحرب
الميلول الخبيث في ثوب طاهر يابس فطهرته بغير ثوب
ذات ميلول على الطاهر ولكن لا يصح بعد ما يجثى بسيل
له شيء بالعركان بحيث لو عسر لأبطل منه شيئا ولا يتق
اختلف الشارع فيه والأصح أنه لا يصح على ولا ومن
الميلول لبول من أمه لا لبول من غيره الخفاة كالبول فإذا قلنا
لو أنه في لبول طاهر فطهرته فيه الاتفاق خبيث على كذا
في الترح وكذا الزناد لا يظهر في الطاهر الخفاة من ثوب
أبيض فلو ظهر منه من ذنبت خبيث وكذا سكر اتوب الطاهر
أيا يابس أيضا لا يابس على أرض نجسة وطية أمه
فطهرته بطوبى فيه ولكن لا يقطر وعسر فإنه لا يجتثى
وكذا لو كان اتوب ميلول لا الأرض بابة نجسة لا تجتثى
الأتوب ما لا يظهر فيه من الخفاة وكذا ما لم يجثى
خبيث خرق أو ابل العز من عرق فإنه لا يوجب على
العز شي بعد ما يتلوه بالعر وجهه لا تجتثى جسده وكذا
إذا غسل رجله وحشي على اليد خبيث قابل اليد لا تجتثى
رجليه وكذا إذا شق على أرض نجسة بعد ما غسل رجله
قابلت الأرض من بل رجله واستود وجه الأرض ولكن
لم يظهر أثره المتصل بالأرض في رجله لا تجتثى رجله
جاءت سكون لعدم حضور عين الخفاة في جمع ذلك وأما
صارت لأرض طيب وطها من على رجله فاصاب ذلك

فحين دجده وح تجس دجده ولا يجوز صلواته ما لم يغسلها ^{في} ^{مقت} ^{مقت}
 فقد ما عاها وقال في آخره في رجل رعدت عنه فليأخذ
 بكراتيم فاجتمع رمضان فصلا وهو وح ايضا يجتمع في
 في اياها في في حانية العين حالي الا انه قال يجب ان يتكلم
 في اياها الماء يعني تحت النقص ان لو وضع ايضا له
 فاجب ان يتكلم في اياها الماء والى الماء في حالة النقص
 ايضا وهذا الشيء محلها ما بحث النقصه وانما في
 انزل وهذا في قوله تكلم في هذا مع ما فرج من انه
 فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس هو النجاسة وكذا ان
 خرج من النجاسة فلا وضوء عليه ما تعلق او ان خرج من
 الفضيلة الوضوء قبل لان ما يخرج من النجس فما يخرج
 بعد انوصول الى الوضوء وهو من النجاسة وان دخل ماء في
 اذنه عند الاستنساخ فرج من النجاسة فلا وضوء عليه
 وكذا ان عاد من اذنه وهذا الماء اقل وان كان على نوا
 قضى الوضوء لكن ما كان ما لا يجب الوضوء بكونه نجسا
 ناسب ذكرها في ما بحث النجاسة اما ما بعد هذا فليس
 الاستنساخ وهو قوله النجاسة اذا برئت فارتفع نجسها
 وهو النجاسة الذي كان نجسه لثأده ولحق اطراف النجاسة
 صولة بالجلد للرفع الى الطرف الذي كان يخرج من النجس
 ما منعت غيره من غسل النجس فضاء صاحب النجاسة فوق
 ذلك لغيره للرفع جاز وضوءه وان لم يزل ولو لم يغسل

اجزاء الضرورة ستر العورة والافاق في المنطق شرط العصر
من قول اي يوسف ايضا وتقدم رتبة ظاهره ذهب عن
الكل وفي المنطق ايضا ولم يصاب ببول يوم خمس وعشرون
في طر جاد وعصر يظهر وهذا قول اي يوسف ايضا في
من ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية وقال
في يوسف ايضا بعينه ثلاث مرات ويعصر في كل مرة
وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه بعينه في كل مرة
غير تدبره ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة فقط ذات
الغوب يظهر وقال تقدم ان ذلك غير رواية الاصل في
كل موضع شرط العصر فيجب ان يبالغ في العمل
حتى يصير الغوب بحال العصر بعد ذلك لا يسلط
من الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته ومكانه
قته حتى لو عصر صاحبه حتى صار كحيث لو عصر هو
لا يقطر ولو عصر من هو اقوى منه يقطر منه يظهر بالنتيجة
ان صاحب دون الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في
وسعه ثم ذكر مسائل قد سلك بطهارتها من غير عصر منها
ان عصر العصر ولو نذره فقال وفي المستوى اي القميص
لكن بطهارته سابقة ذكرنا في الاتفاق في بطانة من كوكبا
قد سلك في جوفه اي باطنه وفي منغ انفاثا وغيره في
خروقه ماء عيس فليس يلحق ذلك به اي نعم ما ولاء
لحق ثلاثا واحده لانه في ثيابه له عصر الكبراس في

طهر ليلفت بحجر جويان ثناء قاهر والاطمان غير عصر لغيره
وروي عن اي انما جبر انقذاره قال في رجل
يسقي ويجري ماء استنجاه ونحت رجليه من كل موضع
تحت ما وعوضت في صيب ذلك الماء خفيه وليس يجف
خرق اي فربما ذلك الماء في بطانة للثمن له ان يصل مع
ذات لطف لانه ظاهر لان الماء الاخر من ماء الاستنجاء
لحق كما يظهر موضع الاستنجاء بعمل موضع الاستنجاء
الضرورة وعموما يروي وقال في الملقط كان خفه
اي نحت المستقي خفقا لمصاب الماء اي ماء الاستنجاء
جوده في نفاذه رجوت سعة الامر فيه بان يظهر رجلا
وهنا فقه بعمل موضع الاستنجاء الا يرى ان البسائط للثمن
التمس انما يعمل في جريانه وذلك في يومه وبقوله كذا في
منع هذا الكتاب بالواو والاصح منه باو كفي عامة الكتب فانه
اذ ازلت يومه والوجه في انهر حتى جال الماء عاينه يظهر
من غير عصر ولا خفيف لكن شرط ان لا يبق في ثيابه فيه
ومن ثوب اوسع لان الاستدلال على المسئلة الشا
لهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا ينبغي ولو كان على
يدى ثيابه وطيرة واشهر شوك الما عروية المحترقة اي
على برقي من الخياشع استنجاه فانه غسل يده في الماء
بما عروية الما عروية اليد والتمس العروية تعاقبوا الكف
مقيد بان لا يبق في ثيابه اذ غير شافه ولغيره من الغصب

10

[illegible]

انه في ذلك ارض بول وكذا ان حرميت الصلوة في الماء فخرج منها
 رشا فاسا ببولها ان طهر فيه اشيا يتنجس ولا فلا هذا هو
 الخشاي و به اخذ العقبه ببولك سواء كان الماء جاريا او ركنا
 وفي فتاوى قاضي خيطان فرق بين الجاري وغيره في بول الجار قال
 اذا كان في ماء ركنا فاصاب ارض اكثر من قدر الدرهم لم يفسد
 الثوب ويمنع جواز الصلوة او ذكر عن محمد بن الحسن العنبري
 اخيرا لعقبه في الجاري والركنا وهو انه اذا كان في رجف
 الفرس نجاسة نحو المرقين اي ارض فخرج في الماء فخرج منه
 رشا فاصاب الثوب اركنا صا الثوب اي موضع الاصابة
 من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء جاريا او ركنا وان لم
 يكن في رجفه نجاسة فلا يضره ولا يمنع هو الا ان لا يثبت
 الا ببول بالثوب وفي سئل ابو نصر ان من عنده المار به
 في حية من ذلك الماء التي يسيل منها او يصبه من عندها
 شيئا قال لا يمنع قبله وان كانت اي ولو كانت قد تمعت
 في بولها ورواها قال اذا جفت وتناثرته ذهب عنها الا
 ايضا وذكر في الخبر اذا القى الحبل المصنوع في الماء واليها
 فارتفعت قطرات فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم
 فلا يوركو يعني ان لا يبين نفسه الا ان يظفر فيه اي
 في الثوب لو ركب النجاسة في ذلك نصير بها بن يحيى عيب عليه
 عليه ولا يمنع قول ابو بكر لما تقدم ولو صلى احد ومعه
 شعرا انسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة بلا ثمة

منه

ظاهر في به اخذ العقبه بوجع الحنك وفي بول النائم ايضا
 وفيه من النجاسة وهو النجس وروى عن ابي حنيفة **عليه السلام**
 ورواية شاذة لانه لا يجوز الصلوة به لانه نجس وبه اخذ
 القسري يحيى وليس صحيح لانه الشعر لينة اذا لم يكن نجسا
 فكيف يكون شعرا انسانا المكنون نجسا وخرجه ابو بكر في
 لانه انها محل النجاسة كالبقي والبركة بكسر الباء وقد يقع مكان
 جبهته وتغير بعد ان يقع في حنكه والسرقة والسرقة بكسر
 الهمزة اربابا مطلقا وكذا جرة كل حيوان يجر كالبحر والعم و
 يعني حكمها كحكمه وروى عن جواد كونه لانها جرة
 صغرة وهي نجسة تكونها من الغضوات اذا وقع جوارها
 في ثوبه النجس انما سقطا رطبا في ثوبه اي جبه لانه
 اذا لم يكن في ثوبه نجاسة والنجاسة فان من الظفر فهو غشوة
 يخرج خان القزعين وقوع القليل يتعسر في النجاسة الاربع
 اخذوا المنيخ واصبح الذي هو خاها زواية فيها طاهر
 وذكر في الفتاوى الباقى قطعة جلد الكلب اي غيره ينجس
 ولا مذكور في الجراحة في الرأس اي جعل ناقة فوق المرحمة
 بعيد ما يصل به اي بذلك الجسد الحان اكثر من قدر الدرهم
 وحده او باقتراء نجاسة اخرى وان صلى ومعه سوار
 وحقه او نحوها مما ليس سورة نجسا يجوز صلواته مطاها
 ان يمس نفسه واما ان يمسها فان لم يكن على ظاهره نجاسة
 مانعة فكذلك ولا فلا يجوز صلواته كما لو حمل صلبا لا يتحرك

منه

بفسه وفي غيابه او بدنه غلبية مانعة **بجوارف** استقلت
لان المصطفى ليس حاملا للقبالة التي عليه **بجوارف الكلب**
ويخرج مما سوره نفس اذا حمله انصلي فانه لا يجوز ضلوه
لانته حاملا للقبالة التي هي عليه اذا جلس عليه بنفسه
ولرجله نفس رواية انه نفس العين كذلك لا نه حاملا وهو
لقبالة ولما رواه القوي في غيبه ان يجوز المشاة لانه غير
حامل للقبالة **واذا لم يست** **الكلب** وجعل وموضعا لتحيين
بدنه بكونه ان يبين ما يقابل ذلك لانه ريقا سكره وانكروا
بالكلب فذكره وكذا بكونه ان ياكل ويظهر ما بين منها مما سابه
لما جاء وذكر في موضع آخر ان **الكلب** عضو انسان فليس
قبل ان يتصل ذلك العضو جان فساد المشاة والاولى ان يتصل
وحده لا يتصل ما قبله لان الكرامة لا تناف لولا ذلك ولو لم يتصل
دالته وحمل لتسحب اول من ذكره وذكر في الحديث ان كانت
القبالة في موضع الاستبراء اكثر من قدره ليدل به فاستحب
والاستبراء بتأثيره اجازة **والانكسار** موضع الاستبراء ولم يبدله
بالداه فان العقيدة بالمرث في مشاويه **يخرج** من غير كرامة وان كان
المسلم فقتل به اى بالانكسار فاشهد بالانكسار فيه ارجو ان
استبراء بالاداء وخرج منه بعد ذلك **وج** في ان **يخرج** موضع الاستبراء
من نفس من اياته الموضع الذي تتركه ارجع الى اختلافه في المشاة
الوجه انه اى الموضع الذي يتركه ارجع لا يتجسس حله فاما اختاره
فمن الالة لحدوث ان انه يتجسس وكذا لو حترت ارجع على قبالة

واصاب ثوبا لم يولد لا يتجسس حله فانه وذكر في موضع آخر ان
عنه ان **يخرج** او **استبراء** لانه ارجع نفس في الاستبراء **والكلب**
بعد الاستبراء يخرج منها الماء الذي **يخرج** وقت الاستبراء
فانه نفس يكونه ويصل الى محل القبالة فخرج والارجع انه لا يجد ذلك
يتحقق ذلك او يذهب على نفسه وكذا اذا كان قد ليس **بجوارف**
فخرج منه ارجع حيث لا يتجسس **الكلب** ولا على ارجع حذفا
فخرج ولا اذا وقع بجوارف الكلب في الحذاء **والكلب** يربط اى ان كان
الكلب يربط فيه اذ يربطه كالاصيل فاستحب ذلك لانه يربط اى يربط
في الكوة التي في التفت **والكلب** اذا استحب في التفت فربط لجمه
وفطر على احد فاصاب بوجه او بدنه فانه يتجسس لان ذلك يربط
اجتمع من اجزاء القبالة والذكر في مشاويه فاستحب وطهارة
التجسس فحاشا والاشياء ان لا يتجسس فتزود وعسر يقرز وكذا
الكلب في جوارفها وموضع ذلك فانه يتجسس **الكلب** متى **يخرج**
طهر وطهر موضع رجله عليه على ذلك الطريق في موضع رجل
الكلب يتجسس فانه يتجسس ذلك الموضع بالاصيل رجل
الكلب به وكذا للكلب اذا مشى **الكلب** على طهر وطهر وطهر
كله بناء على ان الكلب نفس العين والارجع خلافه ذكره ابن
البراء **والكلب** الذي مشى عليه **الكلب** **الكلب** **الكلب** **الكلب**
جبهه رطوبة **فخرج** لانه انصاف النفس الجاف بالظواهر
بجاف لا يتجسس **الكلب** اذا مشى على عضو انسان او ثوب لا يتجسس
ما لم يربط فيه **الكلب** لا يتجسس بالاشياء سواء كان ذلك الكلب

ما جيب في حالت المتأخر عي لو كان عصباً ذكره في المنطق و
 هو اختار رطله لما قيل انه في حات التلاعب جيبس لبار
 وفي حات العصب لا جيباً له الجيب اذا اكل بعض عصبه العيب
 جيبس ما صاب فثلاثاً ثم لا ياكل جيبس بلعابه كما ياكل من لسانه
 ولو عده ثلثاً لا وكان جيبس بعد ما جيبس العصبه وهذا عيباً
 فاما من ثلثه فانه ياكل من رطله و لو عده الجيب وما عساه لعل ياكل
 احد من بالقراب اي ياكل من رطله ستة ايام و مرة واحدة و اذا
 كان جيباً باعد ما كان و هو جيباً عند انشا جيب من جيب و يكتفي
 الدليل في الشرح و لو عده رجل العصبه في رطله اذ خرج
 منها الدم و قال ذلك الدم على اصبع رطله و لا يظهر ثلثه
 فيه الا جيبس و قد قالوا ان جيبه على رطله و قد كان في التلاعب
 الجاري ذكره في المنطق و فهم منه انه لو ركب العصبه في رطله
 الا رطله او ظهر انهم فيه يكون جيباً و لا يكون عصبه حقيق
 لو صار جيباً لم يخل فاختار انه لا يظهر في رطله و قد عده ان و
 فعت حاد في حاد من رطله و قد عده في رطله و قد عده في رطله
 الجليل وان تفتحت العادة لا ياكل و لو فعت العادة في العصبه
 فخره فخل لا يكون فخره ما لو فعت في الفخر هو الفخر و كان
 لو و لو عده العصبه فخره فخل في الفخر في رطله و انما
 انه لا يظهر في رطله فخره فخل في رطله فخره فخل في رطله
 لا يظهر وان تفتحت العادة لا ياكل و لو فعت العادة في رطله
 و قد عده في رطله فخره فخل في رطله فخره فخل في رطله

مطلق
 و لو عده رجل العصبه
 في رطله

مكرر

ما جيب في حالت المتأخر عي لو كان عصباً ذكره في المنطق و
 لا ان كان الكواحه و ما لوق من الدم انشا في رطله و جيبس و ما
 جيب في رطله و العروق من الدم غير انشا في رطله جيبس لان العصب
 الفاع هو الدم المسفوح في الشرايين و هو في الايضاح الدم
 في العروق طاهر و عن الجيبس يعني في الاكل دون انشا
 و روي عن عائشة رضي الله عنها كانت تخط في رطلها صفره فخره
 كان في الفتيه و قد عده ما بينه و ما بينه جيبس و قد عده صاحب
 الجيب في المنطق و قال روي في بعض الكتب الجيبان او
 القلب و انشا و خرج منه دم ليس بسائل فليس يشك
 اي ليس بشئ معتبر في الجيبس و في الفلاس الدم الذي
 يخرج من الكبدان لم يكن من غره و يتكاثر فيه فهو طاهر و كان
 الدم يخرج و لا اذا قطع فخره فخره من الدم ليس جيبس
 و كان مطلق الفخره و قال في المنطق لوصلي و هو طاهر
 و جعل جيبه و عصبه على الشرايين و ما في رطله و قد عده
 و قد عده طاهر حكا ما دام متصلاً به و لا ما لم يصب غشه
 عنه ما اذا انفصل عنه فهو جيبس كسا في الدماء و قال
 صاحب المنطق في موضع اخر و اذ صلت و هي طاهرة
 صبي و قوب الصبي جيبس جازت صلواتها و قد عده ان
 هذا فيما اذا كان الصبي يستسك بنفسه لا اذا كان لا يستسك
 فان غير المستسك بمنزلة الجوار فكما انها حلت امتعة بعضها
 جيبس اذا اصنع مصابرين شاة ميتة بان ازال عنها

مطلق
 و لو عده رجل العصبه
 في رطله

ع

22

[illegible]

في موضعين
بني دواجر
قوله العبد
موضعين

في التيجور ليس بفرقة بطور سنة عداً فلا يشترط حياضاً
صنعها وكان وضعها على الخفاصة كدورها الكعبين والركبتين
رواية شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو النيث
التصحيح ان يقال ان كان في موضع ركبة لا يجوز
صلوته وذو ركبة ليس ما اذا كان اليدين في موضع اليدين
والصحيح ان الذكر في موضع ايدين ايضاً كذلك والناسل
موضع ايدين والركبتين في التيجور ليس بفرقة اكثر من موضع
شيئاً منها على الخفاصة لا يعني بل يقع جواز الصلوة ان كان قدرك
ماتاً وحده او متضماً الى غيره وان كان موضع احد كعب
قوله فيه خفاصة لا يجوز صلوته اذا كان قد وضعها اما اذا
وضعها فانه يجوز صلوته لانه القوس وضع الحلق القوس بين
لاكتنيتها وان كانت تحت ظهره او قدرك قدرك قدرك
قوله لا يجوز يصيرها كرا من قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك
قدركه في ايدين والركبتين وهو مذكور في كتابنا في
كما يقع اليدين اذا كان في قوس ذكراً حقيقين في كونهما القوس
من قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك
كان ملبوساً او مجزلاً او كان قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك
رواية في موضع الصلوة في مكان قدرك قدرك قدرك قدرك قدرك
على شئ من جنس لوقاه اي مكنت عليه ان لم يكن قدرك قدرك
اي قدرك قدرك اي مقدار او لو لم يكن جازت صلوته اتفاقاً
والا اي وان لم يكن بل مكنت مقداراً ما يؤذي ركناً فلا عيب

قال يجوز صلوته وهذا عند اي يوسف وقال محمد يجوز ما لم
يؤذي ركناً على ذلك لكان **رواية** اي في موضع ركبة في
الصلوة وعليها قدركه اي اذا مكنت ركناً فسد صلوته اتفاقاً
وان لم يؤذي فان لم يكن مقداراً ما يؤذي ركناً لا يفسد اتفاقاً
وان مكنت قدرك ما يؤذي ركناً فسد عند اي يوسف لأحد
قدركه والمقدار هو الذي يؤذي يوسف في الجميع لانه الحوط وقدركه
قوله اي من قدركه لو كان المصلي بحيث اذا جدد موضعها
على شئ من جنس جازت صلوته **والا** ان كانت تلك الخفاصة ياخذ
او يحصل منها قنوت بقدر ما يقع ولو حصل بها شئ من
اعضاء مجزوءة وفي اختلاف ذكراً قدرك قدرك قدرك قدرك
قدركه ويوقوب اذا كانت الخفاصة على اليمن واليسار
على ظهره فاقم بيسل او تشد صلوته وكان الخبير
مشرعاً اي مثلي الحكم المذكور وهو عدم الفساد **رواية** ان
الخفاصة بخشبة ففصلها فصل عن وجهه الطاهر فانه
قوله لفتة بحيث تقبل القطع اي يعني ان يشترط ان
الوجه الذي فيه الخفاصة والوجه الاخر يجوز الصلوة
عليها **والا** فلا لا يفتا بمنزلة القبلة في الوجه الاول وجه
لا شوب في الوجه الثاني واذا اصابت الارض
بخفاصة وطية او يابسة فغسلها بطين او جص فغسل
عليها بما لا يفسد كالماء كالماء كالماء كالماء كالماء
فانه لو قرش على خفاصة رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو

طهر ماؤها لاجوائها كان في تحت فوق ذلك طهر الكوكب كذا
ويبين ان يقيد بما اذا زاد وفي حقيقا في الصورة الاولى
بما اذا لم يظهر اثر النجاسة في كلتا الصورتين والبعده بين
الابا لوصف ويجزئها قبل تبين ان يكون في الماء نجاسة اذ يرفع
قبل سبعة والخمسة قد رما لا يظهر اثر النجاسة من لون الماء
طعم او ريح وتوضاه ومثل على الانواع مشقة بعد شق
برجليه قد رما ليجعل نجاسة رجله ما لم يجر له وضع رجله
على موضعته عزوارة ومثله المثل في الماء لا ينجس
ما لم يجر له غسالته نجس جوارا نجاسة مع جوارا نجاسة الماء
زاد على قدره وان زكية لانه لا ينجس نجاسة ولما
قبضها فالاصح انه طاهر فانما نجس في جوارا لا ينجس
بئس وبوكل لا الذي يوجد في الحقيق لانه لاصلا نجاسة
وهذا الخليل يبيد انه اذا وجد في الروث فان كان صلبا
جسدا ويوجد في خلاصة في الطين واسبابه وصل وسد
بفسه جازت ما لم يضر فيه اثر النجاسة هو الاصح للصورة
فان كانت في دهن ان كان جامدا فهو راسوخا وانما في
طاهرا وان كان راسوخا كانه نجس والذهب النجس بجموده
يستصح به في غير النجس ويدخ في النجس قال بعض النجس
بكونه النجس في ثياب النجس وقال صاحب النجس
في النجس الاصح انها لا تكون لانه لركونه من ثياب انة
لا التراب بل مع استعماله من النجس هذا اولى ولا يجوز

مطابق

مطابق

مطابق

النجاسة في الدجاج الذي يشبه اهل فارس لانه نجس
فيه البول بزيادة في ريقه كذا ذكره ابن النصار في الشرح
المعاني وذكر في القية عن صلوة الاثر زعفران في
اناء الصبي فقال فيه صبي يصيب به انبوب في غسل
ثلا ثا فيطهر وقد قدمنا في فصل الاسرار الاولى في
مشهد ان يغسل حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الدجاج
لذكره ونحوه لا ينجس ولا يتلو به الماء فهو طاهر وانما
ابيض بغير الغسل وانما في القية النجس في الماء
بدون الخنزير اذا غسل بغيره لا ينجس بقاء الاثر والجلود
والتي تدع ولا يغسل مذبحها ولا يتوق النجاسات فيها
ولا يتوقها على الارض النجاسة ولا يغسلها بعد تمام الدج
في طاهر يجرى انما النجاسات والمكعب وغلاف الكتف
والدلاء منها رطبا وباسا واذا وقع في غير الدج نجس
حالة الغليان نجاسة يغسل ثلا ثا في مياه فيطهر وقبل لا يطهر
في غير حالة الغليان يغسل ثلا ثا والبركة لا خير فيها الا
ان يكون تلك النجاسة طرا فله اذا صب فيها خل حتى
صارت كالخمر حاصرت طهرت ولو طين النجس في
الخمر قال ابو يوسف طين ثلا ثا في الماء ويخفف كل مرة وكذا
الخمر وقال ابو حنيفة لا تطهر ابدا قال في النجس وبه
يعق ونواقيت دجاجة حالة الغليان بالماء يغسل قبل
ان يمسح به قبل الغسل لا تطهر بها الا على فوط

يوسف على قانوان ما تقدم في العلم وكان الماء لم
يصل إلى السحابين عند الانقاء فيه وكان في سلك
عند انقائها ولورثك حتى يفرق بينهما الفيل فلما
يتطرح صرع شاة يسير فيهما بيد رطبة في غيابة
الذين روايتان وفي القصة حين ان البهر ما هو ان فرديك
حتى تحت برهم لو كان ميتة لكانت النار وحرارة
زمانا في الدفن الميكانيكي الذي يجب من البهر ليداري به
ما ذكره في التبريد وشرح الفقد ذكر وصلة ليداري به
وجها عن الحسن في برة وقت في وفي حطة المظن ليوكن
وقال ان حقايل يوكلم الى تخرطها وكان الدفن والذين استعملوا
على طرف ثوب او ساطع ونحو وطرف الاخر جس جازت سواء
تحرك احد طرفيه بحركة الاخر او لا هو الصحيح بفكر ما اذا كان
لا يسه او سامية والى الطرف النقص على الارض وصق فانه
ان تحرك بحركته لا يجوز ولا يوازته وتوصل على ان يراه في
شراجه او دكا بها جس تقاسه ما يقاسه فانه على الله لا يجوز
وقال في البسوط واكثر من الساجوراء والوقام على القياس
وفي رجليه خطاه او جوراء او نضارة لا يجوز الا ان
تباعها ويقوم عليها وكذا الوستر القياس بجذو حيد تلتها
لا يجوز الا ان يكون متزوعا وكذا لو كان اسفل لعليه جسا
وصق بها لا يجوز وان زعمنا وقام عليها جاز وحدها
ديانج وقوا جسا تقاسه ما نعه ولا طهر صفي في التبريد

في القصة ان كانت في العورة والعورة اي ما يفرض
ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه من الرجل ما تحت السرة
من الى الوكبة وعلى هذا ان السرة ليست بعورة والوكبة
عورة ايضا لقوله على ما الصلوة والستر والوكبة من العورة
ان العورة المذكورة انما هي عورة من بين الامن خلفه
هو الختان وروى في هذا بين شجاع عن ابي حنيفة وابي
يوسف نصا في تقريب القول انهما قالوا ان اي
انصق على الخشب فظهر الى عورته اي عورة نفسه
ان نفسا صلوته وهذا هو الذي مشى عليه فاجتنبات
في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة
من نفسه ايضا ثم انه هو رواية هشام عن محمد بن
الحارث ان بعض المذكورين كان ان انصق على الخشب
لجانب كسفة الخشب بحيث يستوعب خية جيبه بالستر
فان من يستره وان كان خفيف الخية ولا يغطي خية
يجبه لا يجوز حتى لو فرض انه نظر في جيبه راي
عورته فصوله فانه وراى هذا القول في بعض
المشايخ في الفلاحة جعل هذا قول محمد والاول قوله
كأن ولو صلى الانسان عريانا في بيت في خلة مغلقة وله
قرب حاهه كراهه او ربه وهو قادر على ان يستره لا يجوز ان يستره
بالاجماع وهذا يرجح القول الذي اخبر به بعض المشايخ
ان لو كان وجوب التستر لحرف رؤية العورة لجازت التستر

غير ان الامة في سكر الله كور لبقائه ارق جهن ولو شئت
 وهي في الصلوة مكشوفة اراس او نحو فستره بعمل
 قبل اذ هو وكى جازت لا لو جعل كثر بعد ركعتي **وان**
الكنفت عصفوا انسان هو عورة في الصلوة فستر من غير
ثوب لا يستر ذلك الاكتشاف وان ادى معه اقمع الاكتشاف
ركعتا لا ثيابا وان كان فيه اوافر كوخ او غيرهما يستر ذلك
 الاكتشاف صلواته **وان لا يستره الاكتشاف ركعتا** **لكن**
مكتة مقدار ما يوقى فيه ركعتا يستدرك ذلك مقدار
 ثلث بيتات فليست ذلك العوض فستر صلواته عند
 اي يوسف خلوا فلهي وكذا اذا وقع الرجل المصلي في الحاجة
 في حشف التفتاد او وقع امانه الا امانه في امانه او امانه
 وقع في حشفه فراق اي تلك القياسه فعلى هذا لا يكون
 ان مكنت قدر ركعتي من غير ان يوقى به فيستدرك ركعتي
 يوسف خلوا فلهي واختار قول **اي يوسف** وهذا
 كله اذا حصل من ذلك بغير صفة وان كان يستره
 منسبت في الحال انما قام من لم يجد ما يستر به العورة
 فاعدا بانما **كلاه** ذكرنا في بحث القياسه ولو وجد ما يستر
 بغير العورة وجب استعماله وان قل ويقدر في الستر
 ما هو اعظمه كالمتوبين في الفضل في الركعة وفي المرأة بعد
 الفضل البطن والظهر في الركعة في الباقي على السواء ولو
 ما يستر به من الخيش وخوء وجب الستر به وفي القبة

عز

عز ان قد ورد على **يخضع** بعورته ان علمته ببقى عليه يغلب
 الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ران يحنط عليه
 وادق التبر **في** مع ريقه ثوب ومن ان غطيه اذا فرغ
 من صلواته ينظر ما لم يستر ثوب الوقت ومن اي حشفه
 انه ينظر ما لم يستر ثوب الوقت وهو قول اي يوسف وهو
 الاظهر وان كان يستر وجوه وجوارث الثوب يستر ما لم يستر ثوب
 الوقت كطهارة النكاح وفي القبة صبغة صلت مكشوفة اثر
 لا تومر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة بغير الفضل وهو
 قول ما لا عادة وكذا يستر وضوءه انتهى والمسح بان يصلي
 الرجل في ثلث اقباب قبض وانار وعامة ولو صلى في ثوب
 واحد متوضعا به كما يستره في حاله عليه جازت من
 غير كراهية ولو صلى في سراويل فقط او في ازار من غير
 عذر كره وفي القياسه اربعة خرجت من التبر عريانة و
 ثوب لو صلت فيه قائمة يكتشف شيء من فخذهما ومن
 ساقيهما ما يمنع الصلوة ولو صلت قاعدة لا يكتشف فانها
 تصل قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسد ما وربع راسها
 فترك غطية اراس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل
 من اربع لا يستر ترك الغطية **والشرط اربع** **في**
القبة **في** **كان** **بجسم** **الكعبة** **ادخل** **الغداة** **في** **قمر** **لا**
اما **الشرطية** **مقدرة** **بجيب** **عليه** **اي** **يقرب** **عليه** **استا**
عليها **التي** **تكون** **وجبه** **مقابل** **لعين** **الكعبة** **حتى** **توصل**

قوله ما يستره له لفظ يدل على قول من لا يستره
 بقية قوله ولو صلت اده وفي بعض النسخ لم
 يوجد قوله شيء وهو الظاهر فلا حاجة
 الى التوجيه

جادج للمرام في مصر فلا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عند
 محمد ويكره عند ابي يوسف لانكره وتختلف الائمة في
 مقدار الزوج فقيل قد زفر حتى الفرج ثمانية عشر اخطوة
 وقيل قد زفر حتى ليل اربعة الاف خطوة والاصح قد زفر ما
 بين رداء فيه المسافر قصر ولو افتتحها خارج للمصر فزحل
 قيل بينهما راكبا والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض
 واستقبلت القبلة عند الخروج لمن يتنقل على الدابة ليس بركب
 خلا فائضا ففيه وان استقبلت عليه القبلة وليس يحضر
 من قبل ذلك المكان من يشبه عليها اجتهاد في بطل جهده
 وطأ قدمه في طلبها بما يذهب على طقه من الايام والليل لانه لا يلزم
 وتجرى في طلب ما هو الاخرى والا يلقى من الليل والامارات
 عليها وصلى الى الجهة التي اذنه اجتهاده وتجرى اليها في اجتهاده
 وذلك بالاجتماع بقوله تعالى فائضا فلو اقيم وجهه الله اى جهة
 التي امر بالتوجه اليها زلت عند ما استقبلت عليه على جهادة
 من التخليط وصاروا الى جهادة فافهمه وفي قوله وليس يحضر به
 اشارة الى ائمة لا يجب عليه طلب من يشبهه ولا ان يخرج اليها
 من مشارف فستوال عنها بخلاف ما اذا كان عند اواب القبل منه
 حوله فانه يجب عليه ان يستاهم عنها فان طرأته خطابه
 ما صلى فلا زيادة عليه لانه اقرب ما هو الواجب عليه
 بالنظر الى وضعه وقدرته وان عذر ذلك لظننا وهو في الصلوة
 استدار الى القبلة وبين عليها ما بقي منها لما روي ان اهل مدينة

في

قبا كما هو في الصلوة متوجها الى البيت المقدس في صلاة الفجر
 فاشبهوا بتحويل القبلة فاستداروا الى الكعبة واقره النبي
 صلى الله عليه وسلم على ذلك **سواء استقبل القبلة في**
المسجد او في غيره كان ذلك في صلاة الفجر او في غيرها
 لان القبلة لم يفسد بينها وان تجرى وقهره **في صلاة**
فوقها وصلى على غير جهة القبلي بعيد فلو ان استدار
 ادى **واو على ائمة اصحاب القبلة** عند ابي حنيفة ومحمد وعنه
 ابي حنيفة انه يجزى عليه الكفر وقال ابو يوسف **ان**
اصاب لا يجبها لانه بعيد الى الجهة التي صلى اليها فلو كان
 في الاعادة **وهما ان فرض جهة تهرى وقد تركها ولو**
استقبلت عليه القبلة ولم تجر فخرج في الصلوة **وصلى**
بأن تحضر لا يجوز صلواته لان القبري فرض عليه وقد تركه
 وان عثر في صلاة الصلوة **انما اصحاب القبلة استقبلوا**
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف **بني** لما تقرب له
 من الدليل وهما ان ساه بعد امل احوي منها قبله وبناه
 انقوى على التضعيف لا يجوز وان عثر بالاصابة بعد الفراغ
 فاذا اعادة عليه اتفاقا والفرق المذكور في الشرح ولو
 تجرى فترفع تهرى على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى اربع مر
 الى اربع جهات وهو الاخطوط **ولما استقبلت عليه القبلة**
وكان يحضره من يشاءه عنها من اهل ذلك المكان
فترتب له القبري وصلى فان اصاب القبلة **كانت الصلوة**

ان يصلى القبلة في غير المسجد
 قال ابو حنيفة وهو ما رآه الله تعالى في مكة خفف
 بغير طرائق ركعتي الصلوة في الجوفين والقبول
 وبالله التوفيق والتمتع في الصلوة في غير المسجد
 من ركعتي الصلوة في غير المسجد

لحصول المقصود **والأول** يجوز صلواته في ذلك الموضع بالقرى المأهولة
وهو السؤال من الأهل **وكذا** لا يخرج إذا توجه إلى جهة من
من يشاء أن أصاب القبلة جازت صلواته والأول يجوز ولو
كان من محضره ليس من أهل ذلك المكان لا يدخل جهته أن
لم يوافق تحريمه لأنه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تعبد المجتهد
والمسألة من حضر من أهل ذلك المكان ولم يزد حتى يخرج
وسكن في آخره أن القبلة غير القبلة التي توجه إليها **والثانية**
ما سأل لأنه لم يصر حيث سئل وموافق في القبلة **فصل**
وحال في جهة وقع عليها تحريمه **فصل** وهو في الصلوة
والتحريم فوقع تحريمه إلى جهة آخره فصدق أنها جهة ثم وثق
ثم **الاصول** أربع زعمات **الأول** جازت الصلوة في كل مكان في
الصلوات **الثانية** لا بد من اختيار الموضع لا يفسد حكمه
قبته في حق ماضٍ واختلت المتأخرون فيما إذا تحول رأي في
الثالثة أو أقر به إلى الجهة **الأول** منهم من قال بغير الصلوة
ومنه من قال يستقبل كذا في الثالثة والأول وجه
وهذا كله إذا شئت عليه القبلة وشئت فيها ما أوضح
في التمهيد من غير أن يشك أو لا تحري ثم شك بعد ذلك
فوعلى القولين حتى هو وزا الصلوة حتى يفسد صلاته فيجب
فيجب وإن لم يفسد لغرض أنه المخطأ أو كان أكثر رأيه فيجهت
الأغادة **وذكر** في الأما في الفتاوى أن على المصلي أن
قبلة الكعبة فلو غير ما وقت الشروع جاز بعد مرأى شرط

قبلة الكعبة **وذكر** في الفتاوى أن لو في المصلي يعني وقت الشروع
أن قبله صواب منبجهم لا يجوز لأنه علامة على جهة القبلة
والثاني **بشيء** فيكون مريضاً غير القبلة بنية من توجه إلى
ركن إليها في نوايا الصلوة إلى بيت المقدس فإن بنية الوجه وأنه
لم يشك لكونه من جهة الاعتراض عليها شرط ولو حوّل صلاته
عن القبلة بغير عذر **فصل** صلواته اتفاقاً في الصحيح ولو شغل
بوجهه عنها كان عليه واجباً أن يستقبل القبلة من ساعته
فصل **فصل** صلواته في ذلك الموضع **والثالث** إذا كان
لغيره عذر مثله حين سألته فاقته عن الالتفات في الصلوة
فإن هو غلبه بخلافه فليطأ من صلوة العبد وقوله عليه
السلام لا يشك في الصلوة فان الالتفات في
الصلوة هكذا ولو ظن المصلي أنه أحدث فغفل عن القبلة فلو
فرطه لم يفسد قبل أن يخرج من المسجد **فصل** **فصل** صلواته
في حنيفة لأن استدلاله بركن الفرض بل قصد الإصلاح
في **في** أنه لو غيّر مثله **فصل** **فصل** من المسجد **فصل** صلواته
بالإختلاف لأن اختلاف المكان يبطل الأبعد والمبعد كما
واحد فإدراكه لم يثبت مكانه بخلاف خروجيه منه وهذا
ذا لم يكن أمماً واستخف مكانه فإن كان أمماً واستخف
لم يثبت أنه لم يثبت فسدت وإن لم يخرج لأن الاختلاف في
الصلوة منافع كالخروج من المسجد وكذا لو ظن أنه المصلي بل
وضوءه فأنصرف ثم علم أنه كان متوضئاً ففسد صلواته

وانظر يخرج من المسجد وكذا لو راى انتم سراً فظن انه سراً
فانصرف ثم علم انه سراب او ظن المأخوذ على الخلق ان مدته تمت
وانصرف ثم علم انه لم يتم نفسه الصلوة وانما يخرج من المسجد
لان انصرافه على قصد الرخص لا على قصد التيمم بخلاف
الذي ظن انه اشدت وان صلى في التيمم جماعة فكانت
الصلوة له حكم المصلي حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن
لعدت لم تقبل وان علم بعد مجاوزتها بنفسه هذا ان
المحقق وان توجه الى قدامه فاعتبر بجماعة من الامام
وعندما اتكأ له ستره والاعتكاف ما لو تاخر بها في
وان كان مفردا اعتبر بمجوزة قدر موضع التيمم وعدها
فروع في شرح الطحاوي في الفكية اهم لعمده فانه
الميطان لو صنعت في موضع اخر فصلها بها لا يجوز ولو
صلى في جوف الفكية او على سطحها جاز ولو صلى الى الخيم
وحده لا يجوز ومن صلى في سبينة فلا بد له من الاستتار
اذا كان قادراً ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت ويؤممه
ان يستدير الى القبلة كما دارت ولو صلى جماعة با
تخري مخالفين في الجهات ان صلوا متفرقين جازت صلوة
الكل وانصلا جماعة لم يجز صلوة من خالف امامه عالا
بها حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه
خلفه قوم صلوا اخرين جماعة وفيهم مسبقا ولاحق
فلا سلم الامام فاما انقضاء ظهرهما ان القبلة غير

بنيمة التي هي انما الامام مكي المسبق اصطلاح صلوة
بان يشهد به لانه متفرق فيها وتبينه بخلافه لا يسمع فانه متفرق
والنقطة في اذا ظهر له وهو يراه الامام ان القبلة جهة اخرى
لا يمكنه اصطلاح صلوته لانه ان استلذ خالف امامه ولا
كان مقبلا صلوته الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما
فكلما لاحق رجل تحري في محله فاقبل على آخره تعالى
اصاب الامام جازت صلواتهما والاجازت صلوة الامام
فقط ولو صلى الاعني ركعة الى غير القبلة فجاء رجل فاداء
اليها واقتدى به ان وجد لاعني وقت الشروع من يشهله
غيره شل لم يجز صلواتهما والاجازت صلوة الاعني دون
الاعتني في **الشرط الخامس** من شروط الستة **عوارض**
اول وقت صلوة الفجر **الشرط الثاني** وهو ان يصلي
الاعتني في ابياس اي انوار المستطير اي المنتشر في الافق
اي غايي الشفاء والظرفها فيطولع **الفجر** الا قول الحق **الفجر**
الكاذب وهو ان ياتي المستطير اي الذي يبدو وطول لاعتد
الي جهة الفوق غير اخذ في عينه الا في ثمة القبلة لا ينجح
وقت القضاء والاي نيل وقت صلوة الفجر لانه من حكم
الايضاح ان لا يجز على انقضاء فيه الاكل لقوله عليه السلام
لا ينعكس من سحره ان اذن باول ولا الفجر المستطير ولا في الفجر
المستطير في الافق وتعكر وقال في الحديث اما **الفجر** **الكان**
وهو ان يرتفع ابياس في ناحية واسد فريثا شي ريث

ان المشوب الذي صلي المشاء به كان حيا فانه بعد المشاء
دون الموت **عندما في حنبه خلافا لما** وانما ان الوقت كان
شرط لا راء الفسوق فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما
في المشاة التي وردت في في زمن الفسوق وبعثات
الائمة ان لا نجد وقت المشاة في بدنه او بين صلوة تكب
ليس عليك صلوة المشاة ورافق ظهره من الميقات ووردت
هذه الفتوى **بما في بدنه** لما كان الفجر يطلع بها فيك
شيء به المشقة في قصرها في المشقة على نفس الافة لهذا في
رافق بصلوة المشاة في وقت يوم رزم على الفجر انكم بصلوته
اشقة انما في رافق بدنه لم يجز قلع جزاءه لغيره في فارسل
من يسله في عامته بجامع بخوارزم ما يقول فيما ان سقط من
الصلوة لنفس واحدة على بكره على احسن الشيخ فقال ما يقول
فمن قطع بزمان مع كرمين او جلاء مع كرمين كرمين كرمين
فان ثلاث سنوات في الرابع فاذ فكم لا في المشقة لتمام في طبع
لغيره في جوابه فاحسنه ووافقه فيه ولا ينال التمام على اخره
قد اجاب عنه في الفرج **ويجب في المشاة الفجر الاسفار**
بالد مبني في وقت ظهوره وانما في المشاة في المشاة والفتوى
بجدة برهاني في وقت ظهوره **عندنا المشاة في المشاة** في وقت ظهوره
المشاة اسفروا بها في وقت ظهوره اعظم لاجل وفدا في حيا لتمام
انما ان يدها في وقت يمكن ان يصلها به عن وجه المشاة
وفي من الوقت بعد صلوة حاله ظهر ان كان على غير طهارة يمكنه

مجلس
الشيخ
الشيخ

مجلس
الشيخ
الشيخ

ان يتوضا ويغسل ما على وجه المشاة قبل خروجه في استحباب
الاسفار وعندنا ما في **الاشارة** كما في صلوة الفجر يوم
الاحد في **بمنه لغة** فان التفت في المشاة انما انما في المشاة
وقت الفجر **ويجب في المشاة** الا انما في المشاة في المشاة
لغوله عليه المشاة اذا المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
شدة لغيره من غير جهنم **ويجب في المشاة** في المشاة في المشاة
انما في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
لغيره المشاة ويكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره
المشاة كان يصلي العصر والمشمس في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
لغيره المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
والا فلا فلا في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
المغرب مع النبي صلى الله عليه واله وصحبه وسلم في المشاة في المشاة في المشاة
احدنا وانما ليصير موافق لله وعن ابن عمر انه انما في المشاة في المشاة في المشاة
بما في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
الى ظهور الفجر وفي الغنية يكره تأخير المغرب عند مجده في
رواية عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية لغيره في المشاة في المشاة في المشاة
فتجب المشقة والاصح انه يكره الا من عذر كالمسافر والمكون
على الاكل ونحوهما او يكون انما في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة
انما في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة في المشاة

الغشاء الى ما قبل ذلك **الليل** مستحب لقوله عليه السلام
واستلامه لولا ان اشق على امي لارفعه ان يؤخره الله
الى تلك الليل او ينسفه وتغيرها **الى ما بعد** اي بعد
ثلاث ايل الى نصف الليل **مباح** لا يثبت في الفرج ولا
غيره **الى ما بعد** اي بعد ما مضى قبل **الى طلوع**
مكروه اذا كان بعيد عن رلاته يؤدي الى تقبل
لجأه اما اذا كان بعد رلاته واما التاخير في الوقت
فالاصل فيه ان لا يفضل انه ان كان لا يثق بالاعتناء
او قبل النوم وذا كان يثق بالاعتناء فتاخير في
التوايل فضل لقوله عليه السلام **واستلامه** من ثا
ان لا يتغير من آخر الليل فليوترأه ومن طبع ان يتغير
آخر فليوترأه قبل فان الصلوة استوفيت مشهورة وث
افضل وان كان اليوم يوم الغضب فالمستحب في الفجر والمغرب
والعشاء **ما يغيب** بالتاخير عنه **المستحب** في الاول
الوقت لا يترأه تاخير شي به الذي يشك بسبب في بقائه
فانسية الخط المراد من تاخير المغرب قدما يحصل التيقن
بالغروب والمستحب في يوم العيدين في كل من العصر والعشاء
تجيب المراد بتجيب العصر قدما يقع عنه انها لا تقع
حال تغيب الشمس وتجيب العشاء بتجيب قبله على الوقت
الاعتناء كذا في الحديث لا تؤخر لجماعة لخوف المطر وروي
الحسن عن ابي حنيفة التاخير في جميع يوم العيدين لا يترك

اي ان لا يتأخر ان لا يقع قبل الوقت **اما الاوقات التي ذكره**
فيها الصلوة **عشاء** المراد من ان كان حية عابث عليه الجوار
ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه **ثلاثة** اي ثلاثة اوقات
من ثلاث النوبة **فيها الفجر** **والصبح** فان كان حية في الفجر
كالغروب يتبع العشاء وجوبه سبب كامل وكذا الفجر
الاعتناء كهيئة الثلاثة وجبت بالوقت وفي وقت غير مكروه
وجيزة فيه والوتر لا تجوز وجبت كاملة فلا تؤدي ناصية
والاعتناء في الصبح لا تقع العشاء وكذا كرامة عظيم وتحقيق
ذلك في الفجر وذلك المذكور من التاخير كان عند طلوع الشمس
وعند غروبها **العصر** يومه ووقت الزوال فيه عشاء
من الصلوة في هذه الاوقات واستثناء عصر يومه لانه يصح
عند الغروب لانه وجبت ناقصا فاذ كان مكروها وجبت بخلاف
عصر يومه ونحو غيره من الصلوات على ما تحقق في الفجر
وفي كتب الأصول وروي عن ابي يوسف وهي الزوايا
المشهورة عنه **في جواز الصلوة** وقت الزوال **يوم الجمعة**
اي من غير كرامة ودليله وجوبه في الفجر ولا يصح فيها
التجيب في الاوقات الثلاثة المذكورة **صلوة الجمعة** **ولا يصح**
الاعتناء اذا كانت حصرت او تليت في وقت غير مكروه **ما اعتد**
ولا يصح **فيها الصلوة** لانه من اجزاء الصلوة **واو** **فصل**
فيها الفجر اي صلاة مفروضة بعيد ما عدا صحتها على
ما قد سناه وان تلا في اي في وقت من الاوقات الثلاثة

مستحب

15

الامام **وكذا يكره** ان ينقطع عند **الاقامة** في يوم الجمعة كما
 خصه قاضيان وصاحب الفوائد وغيرهما وبما في
 غرض الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ في **الاقامة** ما لم يشرع
 في **الامام** في القبلة وقد شرعوا ايضا **لا يكره** سنة الفترات
عنه انه يدرك **الركعة** الثانية **والشهادتين** على ما فيهم من الخلاف وكذا
لا يكره بقية التثنية اذا علم انه يدركه قبل **الركوع** في
الركعة الاولى ذكره السروجي وعنه ابن التتعة بذكره في
 جميع ذلك ان يصلي غاطضا نصف او خلف النصف من غير
 حائل بل يصلي في **المنجى** الصبي النكاح **الامام** في القنوت
 وبالعكس او خلف **السطوة** **فان كان شرع** في صلته **الخطب**
 فيخرج **الامام** فحمله ثم يخرج **الامام** لا يقطع بل يما كنه
 كانت قوة التمسيد **والغسل** **والنكاح** سنة الجمعة قبل
 يقطع عن راس **ركعتين** **وقد يتبها** او بها حال **المرتبة** في وهو
 الصحيح وهو اختيار **احسان الدين** **الشيبه** وذكر في **الفتاوى**
 انه يسلم على راس **الركعتين** **والنكاح** **فالمرئ** في **الخطبة** **وقد بها**
 بالقيمة اساق **اليها** **الاربعه** وسلم وسقط **بالقرعة** وحكي
 عن **الشيخ** **الامام** **ابي علي** **استحب** الله رفع اليه بعد ما كان
 يقف بالاول واليه **مالا** **الفرج** **والقاضي** وقال **الخطيب** كان
 الذين امن **بالحمام** **الله** **واوجهه** **ولم يركب** في **القنوت** **اما** **انما** **قال**
الي **المنافاة** **ولقد** **حيا** **الجيد** **واختلف** **فيه** **فقبل** **بعده**
الي **النفود** **وسلم** **وقبل** **تم** **ونجحت** **هو** **الوجه** **على** **احتش**

354

في التلويح فإذا سئل على رأس الركعتين قبل الأربعة قضائه
 شيء وقبل يقضي ركعتين وفيما يكون يجتهدان الفضل
 يقضي رجباً في أي حال قطعها لأنها بمنزلة صلوة واحدة
 وكذا يكون المظنوع أيضاً قبل صلوة العبدتين وعند
 خطيبهما وسكناً بعد خطبتهما في المصلي على الآخر ولا
 يكون بعد رجوعه عنه **وكان يكون المظنوع عند خطبة**
الكسوف وعند خطبة الاستسحاة وكذا عند الخطبة
 في الحج والعمرة بالاشتغال والاضطراب في النحر والوشح
 في صلوة المظنوع في الأوقات الثلاثة ما لا يفضل
 أن يقضيها ثم يقضيها في وقت غير مكروه بخلاف الكوا
 ولو لم يقطع بل تم شفعاً فقد ساء في مخالفة التيمم
 ومع هذا لا شيء عليه أن يلبس عليه إعادة ماصلي لأنه
 أي بما كاد جئت عليه ونوشح في أثناء الصلاة في الوقتين
 أي بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر
 إلى غروبها ثم اضدها لزمه القضاء وقد علم هذا أنه
 من قوله سابقاً ثم يقضيها لأنه إذا لزم قضاء ما شرع
 فيه في الأوقات الثلاثة وافق مع أن كراهتها أشد
 فزوم ما شرع فيه في الوقتين أو في الواقتين الثلاثة في
 وقت مستحب غير مكروه ثم اضدها أو قسدها
 لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب أو بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس أي يكون أن يقضيها ولو قضى

مطلوب

صفت مع الكراهة وسقطت عنه وكذا إذا لم يقرأ
 الكراهة ما عدا الثلاثة فإنها لا تسقط عنه بقضائها في وقت
 فيها لو لم يفسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما
 من الكراهة قضاء ما لزم بالشرع في الوقتين ولا يلتزم
 أي ما ذكر في الخطب عن بعض المشايخ أنه إن خاف أن لا يذكر
 الفرض لو صلى السنة فالأحسن أن يشرع بالسنة ويكبرها
 في ركعة أخرى للفريضة فيخرج من السنة ويصبر غارعا
 في الفريضة ولا يصبر معها بل يصبر بها ويأمن عمل
 إلى عدد أضافته في ذلك لأنه وإن سار لا يصبر معها
 فكذلك كراهة قضائها بعد صلوة الفجر باقية اللهم إلا أن
 يعمل ذلك يقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال
 فهو غير جائز بالسنة كما سئلت فالجواب في هذا التكليف
 وقيل يقضيها بعد ما صلى الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من
 أن الكراهة موجودة فيه ونوشح في أربع ركعات قبل
 طلوع الفجر فما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام
 بعد طلوعه وسبق ركعتين من غير أن يسلم تسوب صلوة
 هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عند هذا أي عند أي
 يوسف ومحمد وهو أي قولهما **الروايتين** عن أبي
 حنيفة وهو ظاهر الرواية بناء على أن السنة تؤدي
 بطلان نية الصلوة وهو الصحيح وروي عنه أنها لأنوب
 وذكر في الزمخشري لو صلى ركعتين على غير ما

مكتبة
دار الكتب
القاهرة

[illegible]

1928

والذكر في هذا وما مضى ان الاختلاف في التواريخ
في السن المذكورة صحيح انه لا يجوز بمطابقة الصلاة في
التواريخ ولا في السن وذكرنا هؤلاء ان التواريخ مساندة
للسن مما يدل على صحة السنة وهو اختيار صاحب الفكرة
ومن تابعه وحوالته على الاحتفاء في التواريخ وليس تبع
فانما انما حيث قال **والأصح** انه في التواريخ لا يجوز
بمطابقة السنة ثم قال بناء على ذلك **والأصح** ان في
التواريخ ان يوى التواريخ في نفسها ويوى سنة الوقت
فانما هي السنة في ذلك الوقت ويوى في ما قبل يكون
حاجباً عن خلافه على ما قلنا **والأصح** ان التواريخ من
ذلك في السنة النبوية السنة نفسها ويوى الفصول
والمطابقة في السنة عليه وسرور في صفة الوقت
وفي الفصول **لجملة** او في صفة **تعدد** فانه يوى صفة
الوقت **فقط** ولا يوى سنة **لجملة** وسنة **أفراد**
يضرط النبي اتفاقاً ولا يكره مطابقة السنة وكذا جميع الأمر
والفاجبات من السنة ووقتها من الزمان والفرق وغيره
في صفة **الجنة** ان يوى **السنة** على تقابلها والاعمال
اذ يكره من غير ما ذكرنا **والأصح** ان لا يكره سنة
مسقط الغرض من السنة في نية **الظن** او **السنة** في نية
ما شرع فيه من غير من الغرض ولا فرق في ذلك بين
الغرض وغيره **فان يوى** فرض الوقت ولم يعين التواريخ

192

ولربك الوقت قد خرج **جوابه لا في الجمعة لان**
 فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة الا انه امر بالجمعة
 لاستقامت الظاهر وذكرنا مستحان لو كان عندنا ان فرض
 الوقت للجمعة جاز ولا يشترط نيته اعملا وان كان
 اجبا على كونه بالجمعة معلومة ولو نوي الفرض والتقصير
 معا جاز ما صلوا به تلك الفرض عن الفرض عندنا به يوسف
 لقوة الفرض فلا يزال وجه الضعيف **خلافاً لغيره** فانه لا
 يجوز عن الفرض عندنا ولا عن التطوع وان نوي الظاهر
 لا يجوز لان هذا الوقت كما يفيد ظاهراً اليوم بيده يظهر
 يوم آخر ما لو نوي ظهر الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي
 في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت فلا يظهر خروج
 نوي الظاهر لا يجوز كما عرفت ولو نوي فرض الوقت لا يجزى
ايضا ولو نوي ظهر اليوم يجوز والتفصيل ان نوي ظهر اليوم
 جاز وان نوي صلوة لا يجزى وان نوي الجمعة جاز كما
 ذكره في خلاصة التواضعات ولو امتنع المكتوبة في نواها
 لم تكن انها **تطوع** **فصل في** نية التطوع حتى يخرج من
 صلوة هي في صلواته هي تلك المكتوبة التي شرع فيها وما
 لها اذا لم يرد استصحاب النية التي انعم الله بها ولو كبر
 نوي التطوع تركه نوي الفرض يصير شاعرا في الفرض
 ويصل نيته التطوع ولو صلى ركعة من الظاهر **فما مضى** ان
 انعم الله بالتطوع بتكبيره متعلق بما فتح الله من الفرض

شروعه فيما كبر وبالله وكان اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة
 كانت تركه نوي الشرع في التوافقة اي كانت يصير لها
 المكتوبة وشارعا في التوافقة او كان من شرع في المكتوبة
 متعمداً تركه نوي الاقتداء بالامامة فانه يصير شاعرا
فيما كبر هذا اذا نوي بتكبيره **بغير نيته** تاويلا
 الصلوة مقتدياً بها فصلا فصوله متعمداً لغايرة بينهما
 حيث الصلوة وان صلى ركعة من الظاهر **فما مضى**
الظاهر هي في عدم التوافقة ما شرع فيه لما كان فيه
 فيكون مقتدياً به وهذا اذا نوي بتكبيره اما اذا قال
 بلسانه نوي ان اصلي الظاهر بطلت تلك الركعة كذا في خلاصة
 ويجزى اي يكفي تلك الركعة لعدم بطلان عام يحكي عنها
 با في الظاهر حتى انه لو سكتا مقبلاً **وصلى** **اربعاً** اخرى
 بعد ذلك التكبير على ان تلك الركعة الاولى قد انقضت
 ولم يقم على لاس الركعة الرابعة من صلواته التي
 هي قائمة بعد ذلك التكبير **فصل في** سبب تركه
 فرضاً وهو الفقدان الاخيرة ولو نوي مكتوبتين معا
 احدهما دخل وقتها والاخرين لم يدخل وقتها بات
 نوي في وقت الظاهر هذا اليوم وعصره معا في اي
 النية التي اي المكتوبة التي دخل وقتها لان التي
 لم تدخل وقتها لا تراجمها ولو نوي فالتكبير معا في اي
 النية الاولى منهما **لترجمها** بالسبق والمركب صاحب ترتيب

وإن نوي ثلاثة ووقية معاً إن كانه الظرف فوي في وقت العصر الظهر والعصر معاً في الوقية الثالثة، وإن كان في الوقت سعة كان ذكره في الخلاصة عن التثنية وذكر في جامع الصغائر أنه لا يصير شأراً في واحدة منهما وليس اختلاف ما في التثنية هكذا قال **الآن يكون في آخر الوقت أو في** مع تلك الوقية هو وقية لغيرها وفيه إشارة إلى كون التثنية واجب ترتيباً فإن لم يكن صاحب ترتيب يفي الترتيب والتميز كان في الوقت سعة للترتيب **ولا يحتاج الإمام في حقته الاقتداء** إلى وقية الإمامة حتى لو شج على نية الاقتداء فاعتد به **الأول حتى اقتداء النسخة** فإنه قد عرفت به لا يجوز أن يكون الإمام لم ينه عن نية اقتداء غيره فافهم **فوي الاقتداء** أيضاً ولا يكفيه في حقته الاقتداء من غير **والفريق** أي قبيح الفريقين بل يحتاج إلى تبيين نية الاقتداء وتبين نية واحدة وإن عوي الاقتداء بالإمام أو غيره **والصلاة** يجوز به ذلك وهذا قول بعض وذكر قاسم بن إسماعيل أنه لا يجوز وهو المختار لأن الاقتداء كما يكون في الفريقين يكون في المثل فلا يمتنع أحدهما بدون الفريقين **والله** أعلم إن أقوال نويته إن أصحها مع الإمام فإن قصد **يجوز** والمختار عدمه لغيره وإن نوي أن يصلي صلاة الإمام ولم ينوي الاقتداء لا يجزئ له لشرعية نية الاقتداء في حقته وقال بعضهم إذا نظر بكيفية الإمام لم يكن بعد

شروط

شروطه في صلاة الإمام وأن يجزئ نية الاقتداء **فيسلم** الانتظار مقام نية وإن نوي الشروع في صلاة الإمام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك في حقته الاقتداء **والأصح** أنه يجزئ به قاله قاسم بن إسماعيل وقال غيره لا يفي أن يزهد فيقول نويت الشروع في الصلاة الإمام وأقصد به وذلك لا يحتاط في المزوج من خلاف ذلك لبعض وكذا أن لم يعلم الإمام في أي صلاة هو فوي صلاة الإمام والأقوال به يجوز ويوعى صلاة الإمام في غير الصلاة **وإن نوي أن يصلي صلاة الجماعة** ولم ينو الاقتداء بالإمام جازعاً لبعض وهو المختار لأن للجمعة لا تكون إلا مع الإمام فثبتا بضرورة الاقتداء وإن نوي الاقتداء بالإمام وكفى لم يحضر بآية من هو الإمام **وحيث** الاقتداء **وكان** أن نوي الاقتداء بالإمام وهو يطقه إذا الإمام زيد فإذا هو **وحيث** الاقتداء أذ ليس في نية قبيح الاقتداء فقد ثبتته وقال أصحاب زيدوا نوي الاقتداء زيد فإذا هو **عروغ** لا يجزئ **وحيث** تكون نية مقابلة بخصيص ليس هو الإمام **و** في الأول نوي الاقتداء بالإمام والأفضل نوي الاقتداء بعد ما قاله الإمام أنه لا يصير مقتداً به صل كان ذكره في المخطوط وهو قوله تعالى في حقه لا فضل مقارنة تكبيره والتعدي به تكبير الإمام **ولو نوي الاقتداء حين وقت الإمام موقف** الإمامة جازعاً للمشايخ وإن لم يحضر آية عند الشروع

ولو نوي الخروج في صلاة الإمام وكبر على خلفائه أي الإمام
 قد شرع قبل شروعه وهو أي ولما لأن الإمام لم يشرع
 بعد لم يشرع في صلاة الإمام لأنه قصد الخروج في
 فقال في صلاة من ليس بمصلي ومن صلى سبعا ولم يعرف
 أنها رقة من الفريضة وإنما يقوله كما يفعله الناس أن علم
 أن الكلي أي كل شيء يصلي به فريضة جائز فيه وسقط عنه
 الغرض وأن لم يعلم أن فيها فريضة أو عزاء بعضها فضرر
 بعضه مسنة ولم يضر ولم يوجب الفريضة لأبي زرعته فضا
 صارت تلك السبعين ثم فيها إذا شئت أن أكل فريضة بل
 اقتدا به أحدنا كان في صلاة لأمة فيها كما عرفت
 صحت صلاة المقتدي وإن كان في صلاة قبلها سنة مغلط
 كالغيره الظاهر لا تصح صلاة المقتدي **وكان الرجل**
شاكيا في قضاء وقت الظهر مثلا فزوي وقت الظهر
أو وقت كان قد خرج يجوز أن يظهر بناء على أن هذا
بينة الأدلة وهو قوله **بينة الأدلة** كما إذا قال وهو
 في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز **هذا هو الحق**
 كما ذكر في المحط أما جواز القضاء بينة الأدلة وكيفية
 الجمع عليه عندنا وأما بينة ظهر الوقت بعد خروج الوقت
 فما تصحح لا كما لا يجوز صرح به في فتاوي فاصينيات
 وغيرها وليس من القضاء بينة الأدلة إنما القضاء بينة
 الأدلة إنما إذا نوي ظهر اليوم وهو يبين أن الوقت

مسألة
 إذا نوي
 قضاء وقت
 الظهر

لم يخرج

لم يخرج وقد خرج ما ذكره بقوله ولو نوي فرض اليوم يجوز
 بلا خلاف وإن لم يعلم بوج الوقت سمو أيضا أن
 فرض اليوم محتمل أو قربة والمأثنة والصلوات إن يقال ولو
 نوي ظهر اليوم ومضى الظهر في ظهر اليوم أي هو فيه أو
 ظهره لا من غلظه ونوي أن هذا من ظهر يوم الثلاثاء أي
 ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وإن الظهر منه قبة إن ذلك
 الظهر من يوم الأربعاء تبين أي ذلك اليوم يوم الأربعاء
 والظهر منه جاز ظهره والظلم إنما هو في تعيين الوقت أي
 اليوم الذي ظهر منه وذلك لأبصار إذا حصل تعيين الفرض
 ونوي في صلاة ما في صلاة من الصلوات هي عليه بنية
 أنها بسببية أي من صلوات يوم السبت فإذا هي في ظهر
 أن نوي قضاء التي شرع فيها إنما هي بسببية أي صلوات يوم
 الأحد بالمكان عليه ظهره مثلاً فظنه ظهر يوم السبت فضا
 بنية آتية فظهر أنه لم يكن عليه الظهر يوم الأحد **الافتح**
 تلك الفتحة لا يبري عن ظهر يوم الأحد التي هي عليه لأنه
 صلها قبل وقتها بنية حرك نوي ما فيها إلى يوم قبل
 وجوبها ولو كان بالعكس بأن شرع في صلاة عليه علم
 ظن أنها بسببية فإذا هي بسببية تنج لأنه ما فيها إلى
 وقت بعد وقت وجوبها **والفتحة في الآية أن نوي**
ويحصل بالقلب ويحكم باللسان بالنية لا بنية أن لا
 كذا في الآية بالقلب في الظاهر وهو من غير أن يسان

هذا هو **الافتتاح** واختاره صاحب الهداية وغيره وقيل ان **التكبير**
 بالاسنان بدعة ولونوني بالقلب ولا يكسر بالاسنان جازيا
 خلاف بين الامة لان التنية على القلب دون اللسان وفي
 الفصح الخطاوي لا يفضل ان يشغل قلبه بالتنية ولسانه بالذك
 يعني بالتكبير ويد بالرفع **والاحويل** في التنية من حيث التنية
 ان يشغري حال كونه مقدار التكبير **وتحاطا** اي ان يكون
 التنية موجودة في زمن التكبير **كما هو من غير التنية**
 فان وجود التنية في زمن التكبير شرط عندنا فلا كان هو الاصل
 عندنا لم يخرج من الملاحف انتهى وذكرنا طيفي في **الاشياء**
 ان من خرج من منتهى يد ويد الغرض بالمعنى على التنية
 الي الامام **كبر** لم يحضر التنية في تمام التنية **الكان**
 يقال لو قيل له اي صلوة تسلي ان امكته ان يجيبه من غير
 تامل **يكون** **الاول** اي وان لم يكن يقال بكنهه ان
 يجيب من غير تامل لا يجوز صلواته وهذا هو الغرض بهادوي
 من جهل انه لو فني عند الوضوء الله يصلي الفجر والعصر مع
 الامام ولم يشغل بعدها التنية بما يش من حسن الصلوة
 بمن سوي انشئ الا الله ما انتهى في مكان الصلوة لم يحضر التنية
 بخازن صلواته بتلك التنية ومنه عن ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهم الله فعرفوا جواز الصلوة بالتنية المنعومة اذا لم يتصل
 بها وبين التكبير يعني ليس بالصلاة **وان تاجر التنية** **وموجب**
 بعد التكبير لا يقع صلواته بنية التنية اخذ في ظاهره ان رواية

مطلقا
 وان تاجر التنية

خلافا لما ذكره فان عند يميز بالتنية التنية قبل الي التنية
 الي التنية وقيل ان وقع وقيل ان وقع منه وهو في غاية
 التنية **الافتتاح** اي اركان الصلوة التي توجد
 ما هيها الجوز **فما** فرض منها **سنة** فرض على
الوفاء بين المتنا ومنها **انسان** على الملاحف **بغيره** وهي
 بالافتراض التنية المتفق عليها **كبر** **والافتتاح** وهي وان
 حدثت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك سنة التنية
 لا لما ذكر بل هي شرط باجماع المتأخذ فانما هي حق
 لو كان حاصلا في سنة عند بدء التكبير او مكشورا بعد
 او منصرفا عن القبلة او قبل دخول الوقت فانما هي سنة
 جلي يسيرا واستسقى **الوقت** مع انتهائه جازي
 شروع عندنا **خلافا** **والفتحة** **والغزاة** **والركوع**
والسجود **والقعدة** **والاخيرة** **مقدار** **الركعة** **التي**
 الامة على ذلك لان التنية صلى الله عليه وسلم لم يترد عنها
 الاخيرة قط كذا والاركان فكانت ركنا خلافا لما ذكر
 فانما سنة عند **واما الفرج** من الصلوة **بصلته** اي
 بالصلوة التناهي من اختيار المصلي ففرض عند ابي حنيفة
 خلافا لهما ونظر فائدة في المسئلة الاثني عشرية على
 ما سياتي في انشاء الله تعالى ودل فرعية لانه لا يتصل
 الي فرض اخر اليه وما لا يتصل الي الفرض الا به **يكون**
 فرضا **وتدبر** **الاركان** وهو **الصلوات** **وزوال** **الافتتاح**

الأسماء والألقاب قد رتبته في حق عبد الله يوسف والألقاب
 المذكورة لمحمد بن مشهور رضي الله تعالى عنه الله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزي صلوة لا
 يقم إلى من في الجاهل في الزكوة والتجود وفي التمسك به
 سكان طهره هذا الآية بالمعنى والجواب أنه عليه لا ثبت فيه
 التعبدية وتحقيقه في الترخيص المصنف في تصديره من
 بعد ذكرها أيضا لا يقال ولا يجوز في الصلوة لا يتكبر
 إلا في حال الإحتياج الألقاب المذكورة هي قوله تعالى
 الله أكبر ولا خلاف فيه والله أكبر وخالف فيه مالك في
 والله أكبر ولا يتكبر وشأن فيهما أنهما في الإنشاء
 عند أبي يوسف مكان يحسن التكبير بأحد هذه العناوين
 أي لا يرفع يده أو لا يرفع يده أو لا يرفع يده أو لا يرفع يده
 أي غير المذكور من أسماء الله وصفاته أي لا يشارك فيها
 كما يحسن وتوافق وأروق وعار الغيب وأنشأه وعار الغيبات
 وأتقادر على كل شيء وأرجم لعباده بواره ذلك عن التكبير
 لأن المقصود به التعظيم وهو ما عمل بما ذكر ونقوله تعالى
 وذكر اسم ربك فصلى ولو أفتح الصافي بالعبارة يقول الله
 من غير زيادة وقال يا الله صبح اقتباسه لأن ذلك تعالى
 يراد به التعظيم والتفخيم وخالف الكوفيون في الله لأن معناه
 عند عبد الله آمنا بغير أي قصدنا بغير ما يقف مكان سؤالا

سئل
 في جواب

الله عز وجل والصحيح مذهب البصريين لأن معناه بالله حفظ
 وألهم المشددة عوض من حرف التثنية ولو قل بـ
 التكبير هذا غير ما في الآية وأما في قوله لا يستغفر الله أو
 أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو ما شاء الله لا يصح
 شروعه لأن المقصود بهذه الأذكار ليس بحض التعظيم بها
 بل هو به أي يتكلم من السؤال سريعا أو تعريضا كما هو في
 بسم الله لا يصح شروعه وكذا هو ذكر اسم يوسف به غير كافي
 ولتكره والكريم إلا أن ينوي به ذاته تعالى وفي الكفاية الأظهر
 الأصح أن التذرع يحصل بكل اسم من أسماء الله تعالى كما ذكره
 الكوفي واقتن به المذهب في التثنية والله الله من غير زيادة
 يصير شارعا عند أبي حنيفة فقط في رواية الحسن عنه وفي
 ظاهره أن غاية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن أبي حنيفة
 وذكره خلافه في غير ذلك وفي الكافي أن قال الله شارعا
 عند حماد لأنه تعظيم خالص انتهى والله الله أكبر بأدخال
 الألف بين الألف والراء لا يصير شارعا وإنما ذلك في
 خلافه الصلوة غشيد قبل الله اسم من أسماء المستبشرين وقيل
 أنه جمع كبر بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير شارعا وقيل
 يصير شارعا ولا تشد صلواته لأنه إشباع والأدب
 أصح ولو قال الله أكبر بالكاف الضعيف أي الوخوة كما
 ينطق بعض المبرزين في الحديث وفيه البصريون والكوفيون
 والأصح أنه يصير شارعا لخالف بين البصريين والكوفيين

سئل

مستطاب

۱۰۰

[illegible]

والاخذاء به بعين رعايته صلوة الامم

والاشارة انه اسجد وبيانه فيمن اعين عليه عند الزوال
 واستدرك في الزوال من بعد سقط عنه انقضاء عند هذا
 ولا يسقط عند منعه من الخروج وقت انقضاء هذا المانع
 في المانع فان كان يتيق والا فاقه وقت معلوم كان يخطئ
 منعه عند صبحه فيبقى قبل الزوال انما هو افاقته
 معتبرة بطلانها من حكم الانقضاء وان لم يكن فيها وقت
 معلوم لكنه يتيق بقتة ثم يتيق عليه فلا اعتبار له في ذلك
 ولو زال عقده بالبيع اكثر من يوم وبيعه يلزمه انقضاء عند اتي
 حقيقته وعند منعه لا يلزمه وان قد انقضت على انقضاءه
 الكونج وانجود اتي ولو كان بحيث هو فاما لا يقدرون ان يتيق
 وانجود لم يلزمه انقضاء عند ان يتيق زمانه فاما عند وجوب
 افضل فلا فرق في الزوال فانه عند فريضة الله في حجب
 فاما في ذكر في التخيير انه ان قدر على القيام والكونج ولو
 التخيير يتيق بقدره بقوله فاما بقدره الذي لم يكن
 ان يقدرون التخيير بالبراءة انقضاء وعلمه ان يصلي فاما عند
 بالبراءة واكثر المشايخ على انه يحبس انقضاء صلى فاما وانقضاء
 صلى فاما بالبراءة قوله عليه السلام من صلى بغير انقضاء
 ليس كذلك بل يخبر انشاء الله فاما وانقضاء فاما عند خروجه
 وله ان يصلي فاما بالبراءة ان كان احسب والبراءة فاما عند
 افضل لعزيمه من التخيير وذكر ان هذا في انه يوجب
 كونج فاما التخيير حاسب ولو عكس لا يبيح رسل في سجدته

جزءه سبلان صلى بالكونج وانجود لا يصح بهما بل فاما
 بالبراءة وهو لا يصح او فاما كما مر وذلك لان انقضاء الصلاة
 من انقضاء مع كونج صحيح فاما في انقضاء صلى
 اتي زول بوله او كان به جزءه سبلان وانجود اتي وانجود صلى
 انما سائر كونج وجوبه لا تسبب المراجعة ولا يسبب بوله فانه يصلي
 جاسا بركونج وسجد ولا يبيح غير ذلك وكذا لو كان بحيث هو
 سبلان بوله وانقضاء رجمه فانه يصلي فاما بالبراءة فاما انما
 كان بخلاف كونج فاما سبلان بوله او جرحه او نحو ذلك ولو
 صلى مستقبلا لا يسبب منه شيئا فانه يصلي فاما كونج وجوبه
 لانه لا استاتيا لا يجوز بل عذر كان انقضاء مع كونج فيترج
 ما فيه الايمان بالاركان وعند من في التوادة انه يتيق
 من طهره او بدو العورة بمنزلة طهارت في جميع ما ذكر من انقضاء
 ولو كان بخلاف كونج فاما انقضاء عن انقضاء ولو صلى فاما
 قدر عليها يصلي فاما براءة لان انقضاء بالبراءة انقضاء مع
 كونج لا يجوز بل عذر بخلاف انقضاء مع انقضاء يعني بالكونج
 يضعف من البراءة الشيخ الثاني انه لا يقدرون انقضاء بالقيام
 انقضاء انما الذي يقدرون على بعض فريضة اذا قام فانه يلزمه ان
 براءة مقدار وقوته فاما وانما في فاعدا وانقضاء بالشيخ الثاني
 اتفاق الاخرين بين الشيخين في من احتجب انقضاء ولو كان
 هناك لو صلى من غير ان يقدرون على القيام ولو صلى مع الاستدراك
 عليه يبيح فاما فريضة فاما في اتي قريب وقت الكونج من وجوبه

ان قد روي ذلك والافضل من ذلك وقيل يصلي مع الاسماء
وبرك النيام ولا اعادة في غير ما تقدم اجابنا في الموضع
يقصد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يشهد في التفسير
ان استطاع وهو قول زفر عليه السلام انه لم يحد في
الصلوة وشعر واية بعد عن ابي حنيفة بعد كيف شاء
وقيل يقصد به ما عدا حالة التشهد فكيف شاء وفي
التشهد كما في الصلوة والظاهر الاول وعند الضرر وقيل
استطاعته وفي الآخرة مرة خرج راس وادها وخاف
قوت الوقت فوشد ان قد روي الا ثبت وجهد راس
ولها في قدره وحفره وصلت فانه ركوع وسجود فانه
لستطاعها في ايها **ابن حنبل** بحسب ما فيها ولا يحد
الصلوة لان الصلوة لا تقدر عليها ما لم يخرج كذا في روي
الذي قد روي في روي شئت في روي راس وادها وحفره
شبهه ورويه فانه يصح وجهه ورواه في القامط بنية التيم
ويصلي ولا يجوز زكاة الصلوة ولا تسخيرها عن غيرها
قد روي في التوضوء او التيم بوجهه ما قاله في الصلاة لا فيه في
زكاة الصلوة مع الامكان باق وجهه كان في النظر فيها انما
وتأمل في هذا المسألة التي بينها الائمة هل يجد فيها عذر
في التيمر انما في التيمر الصلوة عن غيرها فلو كانت تركها
واولاه هي علة لجمع بينه قبل معناه الفضيلة استعمالها على
طريق التوبة وقوله لا تركها اي لشارك الصلوة في

مطلبت
وجها الصلوة

مطلبت
خرج راس وادها

تصحيح

تصحيح هو ادعاء فضيلة يلزمه بسبب تركها من الاثر المعتبر في وجوب
الصلوة الا ان الله تعالى خلق من بعده خلقا من بعده خلقا من بعده خلقا
قبل لم يقدروا وجوبها وقبل تركوها وركبوا فظنوا عليها ومن
جوابه ان معناه انهم لم يقدروا وجوبها من موافقتها وانهم لم يقدروا
يشقون عنها قبل اي ضلوا لا **وقال الحسن** عدا باطل ولا **وقال**
ابن عباس شرو قبل وهو وا في التلاوة حاشا واجابا
قد روي في بزي قال له ان يذهب **وقيل** اياها في جهنم بيل اليها
انهم وانفسهم كما في آيات التفسير وعن **ابن حنبل** **صلى الله عليه**
وسلم انه ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كانت
له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيمة ومن لم يحفظ عليها كانت
لرئيس له نوراً وبرهاناً ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارة
وفريقين وهما من ابي ابن خلف والا حديث في ذلك
كثيرة ذكرنا طرفاً منها في المخرج وان **صلى الله عليه وسلم** بعض
صلواته قائماً **فما** في روي في شأنها **مريض** او عذراً **مريضاً**
له التوضوء **فما** في روي **مريضاً** ومريضاً ان قد روي الركوع
والسجود او يوي قاعاً ان لم يستطعهما او لم يلقها او لم
يجبه ان لم يستطع التوضوء فيمنها بحسب قدرته وانما
قد روي اول صلواته قائماً **مريضاً** ومريضاً **مريضاً** **مريضاً**
من ذلك **مريضاً** في أثناءها وقد روي القيام **مريضاً** على
صلواته وانما قائماً **مريضاً** اي عذراً في جنبه **وايا**
يوسف رحمه الله **وقال** عذر يستقبل الصلوة لان الاقلام

مطلبت
واما في شأنها

أما لا يفتقد لا يجوز عند وجوبه عند صانعها بناءً على
الافتقار وإن حصل بعض صوره بما لا يقدّر على التفرع وتحت
فائدة أو فائدتا يفتقد الافتقار لأن افتقار من
يركع ويصلي بالماء في غير جازة فكذا بناءً على الإبقاء لا يجوز
وجوب القطوع فاعداً بغيره من جهة اجتماع الأمانة وقدره
التي هي على الله عليه وسفر ويستثنى من ذلك سنة الغير فانها
لا تقع فاعداً بالعدو ويقطعه مستثنى من اجتماع بعضه وانضم
جوازاً لغيره فاعداً بالعدو لكن بحكم وصفة التعمود صامراً
في تركه وإن امتنع القطوع فاعداً فاعداً في تركه فاعداً
أن يكمل أي يفتقد على عساه أو على كماله أو نحو ذلك أو يفتقد
لأنه عدو فيجوز افتقاراً والأجرة ما لا يكمل بغيره فاعداً
افتقاراً ما التعمود بغيره فاعداً الافتقار فاعداً فيجوز مع كونه
عنداً في حقيقته واختياره في الإشهاد أنه يجوز بالضرورة
وهو الأصح وعند جميع الجوز هذا أن قدس في الركعة الأولى
والثانية أما لو قدس في الشفع الثاني فيبقى أن يجوز عند
أيضا في غير سنة الظهور والجمعة ولو افتقاراً فاعداً فاعداً
جاز بالاختلاف يجوز افتقاراً افتقاراً افتقاراً في التفرع افتقاراً
ويجوز صلوة المصلي على الصلاة إجماعاً بالافتقار
والعلم عند أبي حنيفة في صلوة القطوع على الصلاة بالافتقار
أي في جهة توجهت جازة لمن كان خارج للمس ليس يفتقد
أمية سواء كان مسافراً أو غير مسافر عند جمهور العلماء

مفتا

مفتا

غير

غير ما لا فائدة له كونه مسافراً أو غيره في الصلاة غير
بغيره وليس بشهر سنة وعن أبي يوسف أنها تجوز في السفر
أيضا بالضرورة وعن غيرهم يجوز معها ولا يجوز عند أبي حنيفة
في السفر صراحة كره المص غير سديد وتمازياً به في الشرح
ولو افتقاراً خارج للمس فاعداً في الصلاة قبل الصلاة قبل الصلاة على
الذابة وقيل أيضاً بالافتقار على الأرض وعليه الأكثر ولو نزل
بعد الصلاة فاعداً بالافتقار قبل الصلاة يفتقد ويتركه ويتركه
بعضها نازل لا يتركه لا يتركه أي يوسف يستقبل فيها
وكان من جهل ومن غريبين فيها ما صلاوة المصلي على
الذابة فيجوز أيضاً لكن بالأخذ في ذكرها في هذا
الكتاب من خوف المصلي أو غيره أو استعانة المصلي فاعداً
على نفسه أو على ذابة من سبع أو قصر أو كان في طريق بعيدة
فيه لا يجد مكاناً جافاً أو كان مريضاً يحصل له بالنزول والركوب
وتأذنه من وجوبه وجاز له الصلاة بالمصلي على الذابة أو فاعداً
ألقية إن أمكنه ذلك ولا يفتقد ولا مكاناً وكان شيخنا
ذابة ولو يفتقد على النزول أو كان بحيث لو نزل لا يفتقد على
الركوب أو ما لم يفتقد معها فاعداً ولا يستطيع النزول والركوب
نفسها فاعداً بصلية على أي في عن الذابة وكان لو كانت الذابة
يجوز لو نزل لا يمكنه ركوبها إلا بعناء ولا يلزم إلا طرده عن
أو قال لا يفتقد به جميع ذلك والمصلي على الذابة يفتقد
والجوز ويجوز التجرد من تركه كالركوب المصلي

مفتا

111

188

ومثلها المربوعة في ثلثة انكسارات تضرب شديداً والمربوكة
الاضطراب شديداً وكانت مربوعة بالاضطراب قبل هو على
القلوب الصناديق الصنجع عذو الجوار قاعاً وانفاقاً وفي الاضطراب
كلمات موقوفة في الضطوي وفي وار الأرض فضلي ياد
لان حكمها كحكم الأرض والألا يجوز ان يمكنه المروج لأنها
والمرستقر هي كالبناية التي وانما من هذه المنسكة غافله
تألف في في السنية يؤمنه استيعاب القليلة عند الانشراح و
كلما زادت لأنها من البت في حقه حتى لا يتعلم وفيها موبيا
مع قدرته على الركوع والتجود والثالثة من الفراضن الفرضه
يتمتع لغرفه بانه بحيث يسمع فيه وان يسمع لغرفه فمما
ان يسمع فيه لا يكون ذلك قوة في اختيار الهند وفيه في القبل
وقبله فاصح لغرفه في يجوز وان لم يسمع بنفسه وهو اختيار
المرجع وفيه في لفظ الامع قد استبين وفي النكا في ما لم يسمع
اولاً لعدم في الراجح انه لا يسمع ما لم يسمع اذا لم يسمع من غيره
شخصاً
فهو في هذا كل ما يقع وافضل كاطلاق والعق والالا
والثقة على الذبابة وايبح وجوب التهمة بتلوه وعرفه
لا تسمع عند استبين ما لم يسمع منه ومن يبره والفرقة يفر
في جميع الركعات الغفل وكذا في جميع ركعات الفوت لانه
له شبهة بالاشتراك وكذا يفرض الفرض في كل موضع وذات
الركتين كالغير والجمعة وغو حاشا في ذات الاربع كلهم
انهم وعشر وعشرون وكذا في ذات الثلاث كما لم يرب

موضع أخته وذا قال وإن طاعة الله وأمره قبلها
فإن طاعة الله وأمره قبلها أي لم يصل إلى حد الاعتدال من
الركوع إن كان في الركوع الكمال قريب منه أي القيا
جاء ركوعه لأن ما قرب من غيبه أعطى حكمه له وإن كان
أي القيا ما قرب بانه لم يجز ظهر بوجه طاعة الله مع ما
فيه من كيه لا يجوز ركوعه لأنه لا يقدر على أن يقرأ فاقم
التي إلى الإمام وهو ركوع فذكر ذلك أنزل ووقع تكبير
وهو أي وثقال أنه أي الركوع قريب منه إلى القيا فصار
فأما بعد خمسة شرايع لأن الشرايع وتوقع تكبيره لا يجوز في
خلف القيا ولم يوجب ركوعا بعد ما ثبت في الركوع
الركوع ينقض راسه في الركوع تحفظا لا تنافي من القيا
أي الركوع وذكر في عيون الفتاوى إن إذا أدرك الرجل الإماما
واقف في ركعة بعد ما سجدة الإمام انتهت الركعة سجدة
فركع القدي ويحسب سجدة ثم تنهت سجدة لأنه انفراد
بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه نكته لا اقتداء
والوجه الأول الإمام بعد ما ركع وهو يقف في السجدة أو لا
فركع وحده وسجد سجدة تين مع الإمام لا تنقض صلاته
وإن كانت لا تغيب له تلك الركعة لأن زيادة ما دون
الركعة من سجدة واحدة لا تنقض وإذا ركع القدي قبل ركوع
الإمام فرفع راسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع
سجدة لو لم يعد عن ركوع الإمام ومضى على صلواته

الإمام من حيث صلواته وإن أدركه الإمام وهو في الركوع بها
أي إذا أدركه الإمام القدي ذلك الركوع عند ما طأ طأ ركعتين
أو إذا أتى الإمام وهو أي الإمام ركع فركع القدي ثم تكبير
لا يحتاج ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يجوز
أن يركع من ركعتين الركعة التي يكون منسوبة قايما وكذا لو لم
يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الإمام رأسه
أي إذا حدث إلى القيا أو قرب وقال في سجدة ركعتين
الركعة ثم أدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير في
سجدة فاقم بعض ولو تولى تلك التكبير أو سجدة الركوع لا يحتاج
مما ذكرنا في سجدة بشرط وقوعها في جاز القيا كما تقدم وذكر
الركوع متعلقة بالركعة ما يطابق نكته أهم الركوع لركعة
عند ركع سجدة وتجد خلافا في شرط الطمأنينة على ما بينا
وذكر في شرح الأستيعاب أنه لم يثبت ثبوت تسبيحا
أو لم يثبت مقداره ذلك لا يجوز ركعة ولا سجدة وهذا قول
شاذ كقول أبي مطيع البجلي برفضة التسبيحات الثلاث
في الركوع والسجود حتى لو انقضت واحدة لا يجوز ركوعه
ولا سجوده وكذا ركعة السجود متعلقة بأدنى ما يطابق
نكته اسم السجود وهو وضع الجبهة على الأرض وذكر
في زاد المعاد أن ركعة في سجدة أو ركعة في التسبيحات التي ركع
والسجود أو الركعة أو الركعة أو الركعة أو الركعة أو الركعة
سبع مرات قوله عليه السلام إذا ركع اسجد ثم طأ طأ ركعتين

مرات سيجان وفي شملهم ثلثون ذكرا واثنا عشر أنثى في كل عام
انثى والاكرام تنقص عن الثلثات واما اكلان الثلثات فاما
وانتسب الاكرام ثلثا وبان يكون الاوسط خسا والاكمل
سبعاً واربعة الخفض مائة من الاثنا عشر الاكلام فلا يزيد على
الثلثات في عرضها لطامة **والثامن** من الفلأرض **التي**
فيها تتأخر **بوضع** **البهيمة** على الأرض وما يصلح لها
بشرط الاعتناء في الأمان على غاية الأكرام مع التوسع عرضاً
القيام والكل فيه وضع لبهيمة والأغصان **والثاني**
والثالث من **الركبتين** فتوجه عرقه التمدد عرفت ان البهيمة
على سبعة اعطى على البهيمة وايدوبها والركبتين والفراف
التمديد والأغصان داخل في البهيمة لان اعضها واحد
وضع **جبهته** **دون** **الفه** **جاد** **سجود** **ديا** **الاج** **موت**
الكل **ذلك** **بغير** **عدو** **ديك** **دك** **في** **الزبد** **والنيد** **وذكر**
الحنقة والذراع انة لا يكره والأول المراد في انة عيشه
التمدد اكرام اذا سجود امكن الفه وحجمته من الأرض
وان **وضع** **الفه** **دون** **البهيمة** **ذلك** **ذلك** **بغير** **عدو** **سجود** **ذلك**
بكره **اذا** **كان** **بغير** **عدو** **وعنه** **في** **حقيقته** **والايجار** **التي**
بالأغصان **وحن** **اذا** **كان** **بهيمة** **عدو** **وهو** **رأية** **اسفل**
عرو عن ابي بنه وفيه اذ هو في ذكر الألف وهو من
صالحين وليد انة لا يجوز التمدد على الارضية وان عيشه
ان يمكن ما سلب منه وفي كفاية الخناس عن ابي حنيفة

منزل مسجد و خانقاه بریده او و کتیبه بکبر سنگی در غنچه های

محمد بن محمد بن عبد الله

بل عذر على الخلق ان يكونوا في موضع كذا على الارض
 وحينئذ ياتيهم في التجميع ولو بالاعذار الا انه يكون
 اي التجميع على التجميع قولاً اي حيلة ولا يكون من الامور
 غافلة وان سمع على ذلك لا يجوز سجوده سواء كان
 جازوا او غير جازوا هو اي ما هو عليه او اهل من الحسب
 الا ان سمع الله ان سمع بكهذه الهمزة او كقوله جازوا
 فلا وان سمع على ظهر رجل وهو اي في ذلك الموضع
 على الموضع في القصور التي جعلها الله ليجوز سجوده وان
 سمع على ظهر رجل لم يسمع الله لانه لم يسمع الله في
 سجوده الا ان القصور التي جعلها الله ليجوز
 السجود لا على عذره وانما هو ان يخصص بعد الارض
 فلا يجوز بدونه ولو كان موضع التجميع اي الموضع
 موضع التجميع ان كان ارتفاعه مقداره ارتفاع البيت
 منسوب بين جاز التجميع عليه والاي في ذلك الموضع
 المقدار ان كان زيد فلا يجوز التجميع عليه وانما بالبيت في
 قوله مقداره البيت بنحوه وهو ربيع ذراع عرض مستر
 اصابع فقلنا ان ارتفاع البيت منسوب بين نصفه ذراع طوله
 اثني عشر اصبعاً وفي قوله اي لو سمع الله في ذلك دون
 صدقه يجوز كل التجميع والاقرب ما ذكره المحقق ولو سمع على كونه
 عناية وهو دونهما يقال مكانه انما هو ان يكونها اذا دارها
 وانما هو ان الامة عشرة اكرام عشرة اكرام او سمع على فاضل
 في ذلك

قوله اي الذي هو لا بد ان يوضع كونه الامة او فاضل انبوب
 على شيء ظاهر جاز سجوده عندنا شأناً فاضلاً اي واحد فاضل
 عند جاز لا يجوز وان لا يفي في الموضع ويستوفى في صحة السجود
 في كونه الامة كونه ما سمع الله من شأنه متصلاً بالجهة فلو سمع
 على ما اتصل به فوق ظهره لا يجوز ولا بد ان يسمع في سجوده
 على ما سمع الارض كما في السجود على الفضة والنجاسات
 صكه بكم اذا كان بالاعذار ولو لم يسمع صكه او قد
 على شيء نجس فيجب عليه لا يجوز سجوده في النجس وفي
 شيء رواية يجوز وسحقه الموضع في بعض النجس وان عاد
 التجميع في ذلك الموضع على مكان ظاهر صحته بالاتفاق
 ولو لم يسمع كونه او لم يسمع حرقه على شيء ظاهر فجاز
 او قد يرب وسمعه ذلك جاز ولا يكلفه انما هو في الكراهة
 اما في الكيف فيكون بالاعذار واما الخفة ونحوها فالصحيح عدم
 الكراهة وعزاي حيلته انه سئل في المسجد الحرام على الخفة فيها
 وجوز قلنا انه لا بأس من ان يفتل من خوارق فقال لا بأس
 جاء التكرار من ورائي اي تطلون متناً تملكونها على السجود على
 اليد في بيلا كراهة ثم قال يجوز انما هو على الخشب
 ولا يجوز ما على الخفة فالجواب انه لا كراهة في السجود على شيء
 مما فرض على الارض خلا فاما ذلك فيما ليس من جنس الارض
 كالجلود والنسيج والبرص من قطن او كتان فان عدله يستحب
 التجميع على ذلك وانما قيل بالظاهر انما هو لا بد في موضع الكراهة

مفسر

كما ان ما في غير الله فانه لو بسط على نفسه بحيث يقع وسو
 انما لهاسة من ارضه وطور يجوز عن ما ربه في فضل الهاسة ثم
 انفسه لم يزلوا انهم لا يكرهه فيه واما لو وقع الخواب فان كان
 اوقعه عن عيانه او ثوبه لا يكره وان كان اوقع عن وجهه لا يكره
 مع عدم التقرب فانه يكره ومن صلى على القبر ونحوه جهر من غير
 الكففت تحت رجليه ويجوز عليه زيله لانه اقرب الى التوسيع و
يجوز ان يطلع فانه ان لم يلبس ديار يكرهه حتى يتأخر
 ويترك بعض اجزائه ببعض **وكان** ان يطلع بحيث يلبس و
 فيه اي وجه الشك فيه ولا يجوز جهره اي صراحة جهره
يجوز سجود عليه بعد استغفر وجهه على الارض او ما
 وان يرد سجود سجود عليه وعلى هذا اذا لم يلبس رجليه
 او يلبس خفيه عليه ان وجب سجود ارجل اذلية حتى
 لا يسفل بالاشياء **جاءه** **الافعال** **وكذا** **المفكر** **او** **المجد** **على** **الارض**
 او ان يقطن المخلوج او تصوف ونحوه ان لم يستقر جهره بما
انفسه لا يجوز سجود **د** **و** **كذلك** **على** **محتو** **ك** **الارض** **و** **ان** **وسا** **الم**
 وكذلك وانما ماله مركبه حتى ينهي نفسه ويجوز صلاته
 لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الجبال ومن وهو يرفع
 من الارض او على اذنه لا يجوز سجوده لانها لا يلبسها ولا يلبسها
 لا يستقر بعضه على بعض فلا يمكن التماس السفل فيها **وان**
على **المخلوق** **والمتصور** **يجوز** **لان** **حياتها** **يستقر** **بعضها** **على** **بعض**
 من ربه ورعا في انفسها **اما** **الادق** **و** **يجوز** **من** **لجود**

تعلق

وتخرج

والمخلوق وشبهه من المتعوض اذا كان غي منها في الجوارح **التي** **جاء**
 تسجود عليه اذا كان غير متعوض في الجوارح بحيث لا يسفل
 بالكنس وسفل نصيران يجرى عنه **يصح** **جهرته** **على** **الارض**
 هو يجوز سجوده **او** **لا** **فان** **وضع** **اكثر** **جهرته** **على** **الارض**
 اي مع ذلك الجهر لانه من جهره الارض **يجوز** **والا** **فلا** **كان**
في **المخلوق** **وفي** **التجسس** **ايضا** **وسجل** **جهرته** **طولا** **من** **الارض** **الى**
الارض **وعنه** **من** **اسفل** **لما** **يجب** **الى** **حرف** **الارض** **وان** **يخرج**
ر **ص** **بته** **في** **السجدة** **على** **الارض** **يجوز** **سجوده** **وهو** **المخلوق**
 لما تقدم من ان وجهه ليس بقرض **وان** **س** **د** **س** **د** **من** **الارض** **فلا**
الفتنة **الاشيخ** **التي** **تكون** **في** **اسفل** **الارض** **سواء** **فقد**
 قد ان اوله **والقد** **الارض** **في** **الفتنة** **هو** **الفتنة** **مقدور**
اد **في** **القاء** **الفتنة** **وهو** **ما** **يكون** **مع** **تصحيح** **الافتاء**
 فتزله عليه السلام اذا قلت هذا وجعلت هذا فقد مرت
 صلواتك على التاء **واسفل** **الاشيخ** **اما** **بقوله** **الفتنة** **الى** **الارض**
 واما بالفتنة فقد ردت الفتوى **والمراد** **من** **الفتنة** **الفتنة**
 الى عينه ورسوله لاما زعم البعض انه لفظ الشهادتين
 فقط **ونظير** **فرضته** **اي** **ثمة** **فرضية** **الفتنة** **في** **هذه** **الفتنة**
 وهي **ج** **ص** **الفتنة** **ونحو** **الفتنة** **ان** **قد** **الفتنة** **سجود**
ولم **يجز** **على** **الارض** **ارابعة** **بطلت** **فرضته** **اي** **فرضية** **الفتنة**
ونحو **ت** **صلوات** **فلا** **عزاي** **حيث** **يفه** **اي** **يوسف** **ح**
 الله واما عند جهره فيفضل صلواته ونحوه من كونها

صلوة وكذا لو لم يقعد على الثالثة للغيب أو ثانية أو غير ذلك
فقد ركعت أخرى بالسجدة والثالثة من المسائل **المسألة** في
إذا قرأ بالمعتمدين في صلاة يستحب فيه فائدة لا يصح قراءتها
لأن النقص الأول في فرض في حق المسألة فردون المقيم **فصل**
في إذا قرأ به أو قرأ بالمتقن وهو غير متقن عندنا
فقد بانها فائدة لأنه لو اقتضى به في الوقتية يصح لأنه صلوة
تصيراد بها ما اقتضى في الوقت لا بعد الوقت والثالثة في
المسألة إذا كان كالمصلي بعد تمام الصلوة والقعود قد
انتهى **مسألة** إذا تلاوة تمام الصلاة أي إلى سجدة التلاوة بأن
سجد ما أدتعت أي زالت الصلوة حينئذ ولو لم يقعد قد
انتهى بعد ما سجد التلاوة فصحت صلواته لا بعد ما سجد
منها وهي لقعدة الأخيرة وإذا بقعة من المسائل إذا تأمل
في القعدة الأخيرة كلها فلا يعتد أي فوق اعتبارها بغير
عليه أنه يقعد قد وانتهى وإن لم يقعد صوت صلوة
لأن الأفعال في الصلوة حالة النور لا تحجب ولا تعتبر
لصورها إلا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما إذا
قرأ في الصلوة تأملا أو قام أو ركع أو سجد تأملا أو عمل في
القيام أو القراءة أو الركوع أو السجود مفرقا أو متصفا فقبل
تتميم التأمل أو الأصح أنها لا تعتبر لأنها من الجواهر العبادات
فلا تتأدي بلا اختيار **وهذه المسئلة** وهي وقوع بعض
أفعال الصلوة حالة النور **بكت** وقرعها لا يثبت في التأويل

خصيصا

خصيصا في باب الصلوة والتميز عن هذه المسئلة
فأهلوت **والسابعة** من الفرائض وهي إحدى المسائل الثلاث
فيها وهي الخروج من الصلوة بعد المصلي فائدة فرض عند
أي حديثه خلافا لما عليه ما ذكر أبو سعيد أنه يرد في حديث
أن المصلي إذا حدث على ما قد قد بالخشوع أو تكلم
أو عمل غير ما في الصلوة كالأكلا والشرب وغير ذلك تمت سنة
بالأثر في كل وجه وأنها وإن سبقه العمل من غير حق في
هذه الحالة فكذلك تمت صلوة عن هذا ويرى عليه الأثر
واجب وهو السلام **وهذه المسئلة** برحمة يتوصل بها في
الصلوة بغيره هذا كونه فرضا في كل من فعلها حتى ولو
يتوشأ ويخرج بغيره بغير صلواته **وهذه المسئلة** وهو
كون الخروج بعد المصلي فرضا عند الاعتدال **مسألة** في كل صلاة
عشرية وهي المتيمة إذا راء المأمون رجلا استجابه **مسألة** ما قد
قد وانتهى وكذا المقتدي بالتميم إذا رأى تامة في حاله لماله
وعنه أن إمامه قادر على استجابه أو كان المصلي مائسا على نفسه
مسألة من سمعه بعد ما قد قد وانتهى أو ضل عنه
أو لمع صا حقيقة أو حكما بغير بيان بحيث أن من راء
حقيقة لا يفرضه خارج الصلوة فبذلك لأنه لو ضلعه بعمل
كثير لا يتأدي لخلاف بوجود الخروج **بصحة** أو كان المصلي
مسألة فخر سورة بعد القعود قد وانتهى بأن تذكرها بوراها
مكتوبة ففهمها من غير نكحت حتى لو تعلل من غير لا يتأدي

٤٤

للفراق لم توجه بصحته او كان المصلي عاريا فوجبه قريبا
فلازم على البسه بعد ما جدد قدر الشهد او كان المصلي موكبا
غير قادر على الركوع والقبض عند الركوع والقبض بعد الركوع
قد انشده او كان المصلي في هذه الحالة او كان في صلوة قبل
هذه الصلوة وهو صاحب الترتيب او احد اركان الامام القارئ
في هذه الحالة فاستحب ان ياتى او طلمعت عليه اي على المصلي
الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر
وهو في الصلوة الجمعة في هذه الحالة او كان في صلاة ما حيا
على الجبلين فسقطت عنه بره في هذه الحالة او كان صاحب
عدو فاقطع عدوه في هذه الحالة واستمر الانتصاح حتى استمر
وقت الصلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر
واستمر الاضلاع حتى يخرج وقت العصر وفي هذه الحالة لا يجزئ
صلاة من صلواته عند اي حيفه لم توجه من الصلوة
بداية غير مشبعة وقالت صلواته بناء على اصل المذكور وتام
جسه وتحققه في الفجر وقد روي عن هذه المسائل ما يوصي به النبي
تقدم ما يراها فربما قد قد انشده قد روي ان الله فيها اداء
وقت من الشك في صحتها فانه في هذه الحالة وما اذا استفت
وهي تصلي بعد صلاة في هذه الحالة فمر تسرع على الفور وانقضى
من الترتيب وهي انسانية من التمسك فيها تعدل الاوقات
فانه عند اي يوسف فربما لما كان من المذهب اي من المذهب
ابن مسعود للتقدم في اقل ذكر الترتيب وعند هذا تعدل

توبة

الاكان من الواجبات لان الترتيب وسئل عن ترك
الاعتدال في الركوع والقبض فقال لا يخاف ان لا يجزئ صلواته
وصحفا عن اي حيفه وعن الترتيب من ترك الاعتدال
يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدال
ومن المشايخ من قال يلزمه الاعتدال ويكون القصر
هو الثاني ولختار ان الفرض هو الاول والثاني في
جبه للخل الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة اداء
مع الكراهة التحريمية يجب اداؤها والفرض هو الاول
والثاني في جابر له قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا
لقومة من الركوع والجلسة بين التمددتين
والطمانية فيما كلفها فاقض عندي يوسف وصحفا
هي سنة على ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام في زحاما
بالحال يكون التوبة والجلسة واجبتين لم يثبت عليه اداءها
وله له عليه السلام لا يجزئ صلوة لا يتم الرجل فيها طهر في
الركوع والقبض ويذكر عليه ما ذكرنا حيفا ان فيما يوجب التوبة
المصلي الا ركع واربعة راسه من الركوع حتى حرك ساكنها
تجوز صلواته عند اي حيفه وعند التوبة وفي القضية
وقد سئل القاضي الصدوق في شيء من تعدل الاكان جمعها
تشددا بلغا فقال واكاد كل ركن واجب عند اي حيفه وعند
هو عند اي يوسف والشافعي فربما في الركوع والقبض
والقومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب

مطهر

مطهر

عليها في حقيقته وحقه رجمها الله حتى لو تركها وشيئا منها
يلزمه التوبة ولو تركها عمدا يكره اشتراكها في وزنها
بغيرها الصلوة ويكون معتبرة في حق سقوط التكبير ونحوه
كون طاف جنباً يلزمه الأعادة وتلعت به هو الأول وكذا إذا
وما سواه أي طاف بعد الأركان من الواجبات جولة أجنبية
منها تكبيراً قرأه **الفاتحة** **القرآن** كان قرائها واجبة عزاء
الأئمة الثلاثة ومنها تكبيراً قرأه **الفاتحة** في الصلوة
في الركعتين الأولى منها ومنها **الاقشاد** **الحج** أي في الركعة
الأولى على قرآن واحد في كل واحد أي يجب أن يكون الفاتحة
في كل ركعة من الأولىين والآخرين حتى لو كررها في ركعة كركعتي
عشاء وجب سجود الشكر بين كل صلاة أو ركعة أو وقت بالآخر
لأن الإقشاد فيها على مرة في الآخر ليس بواجب حتى لو لم
يسجد والشكر يتكرر الفاتحة فيهما سجد ولو لم يركع ما لم يركع
في السجود على الجاهل أو طاعة الركعة على ما قلنا ومن الواجبات
الاقشاد أي تقديم الفاتحة على السجود في الركعة ومنها **الاقشاد**
وما يترتب مقامها من **الأركان** أي عدد سواها أي في الفاتحة
في الركعتين الأولىين والآخرين سنة عزاء الأئمة الثلاثة ومن
الواجبات الخمسة **القرآن** فيها يركعها بها كما يركع الجمعة ونحوها
ومنها **الفاتحة** **القرآن** فيها يركعها بها كما يركع الجمعة ونحوها
ومنها **قرآن** **الفاتحة** في آخرها ومنها **قرآن** **الفاتحة** في آخرها
الأولى والآخر وهو طوافه عزاء الأئمة الثلاثة ومنها واجبة

في الفاتحة

في الصلوة الأخيرة **الفاتحة** وفي الأولى سنة والآخر طوافه عزاء
الواجبة في الصلوة ومن الواجبات **الاقشاد** **الحج** وفي
الاقشاد **الحج** أي طاف بعد الأركان من الواجبات جولة أجنبية
منها تكبيراً قرأه **الفاتحة** **القرآن** كان قرائها واجبة عزاء
الأئمة الثلاثة ومنها تكبيراً قرأه **الفاتحة** في الصلوة
في الركعتين الأولى منها ومنها **الاقشاد** **الحج** أي في الركعة
الأولى على قرآن واحد في كل واحد أي يجب أن يكون الفاتحة
في كل ركعة من الأولىين والآخرين حتى لو كررها في ركعة كركعتي
عشاء وجب سجود الشكر بين كل صلاة أو ركعة أو وقت بالآخر
لأن الإقشاد فيها على مرة في الآخر ليس بواجب حتى لو لم
يسجد والشكر يتكرر الفاتحة فيهما سجد ولو لم يركع ما لم يركع
في السجود على الجاهل أو طاعة الركعة على ما قلنا ومن الواجبات
الاقشاد أي تقديم الفاتحة على السجود في الركعة ومنها **الاقشاد**
وما يترتب مقامها من **الأركان** أي عدد سواها أي في الفاتحة
في الركعتين الأولىين والآخرين سنة عزاء الأئمة الثلاثة ومن
الواجبات الخمسة **القرآن** فيها يركعها بها كما يركع الجمعة ونحوها
ومنها **الفاتحة** **القرآن** فيها يركعها بها كما يركع الجمعة ونحوها
ومنها **قرآن** **الفاتحة** في آخرها ومنها **قرآن** **الفاتحة** في آخرها
الأولى والآخر وهو طوافه عزاء الأئمة الثلاثة ومنها واجبة

في الفاتحة

في شيء من الصلوة خلافا لما لا يحل له بالفتنة من المستبين
فيه على ما بيناه في الشرح فماذا نرى كبر تكبير الاحرام
رفع يديه وهو ساجد والاضل كون الرفع مع التكبير ابتداء
عند ابتداءه والاشهاد عند انتهائه وذكر في الصلاة انه
يرفع يديه اولاً ثم يكبر فانه قد والاصح ان يرفع يديه اولاً
ثم يكبر انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام وصاحب الفتاوى
منهجان واستروى وذكرنا بعد في هذا في انه قال هذا قد
استدلنا به بما وجدنا في كبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع والقيام
غيره وثاناً لان تركه اسباباً والفتنة ان يرفع او يجل
يقلد اي يقلد بما يراه من **يحيى** وفي فتاوى قاضية
بشرف بها عليه شحني ان يرفع وعنده لامة ان لا يرفع
يديه اليك منيكة ولا يترك ان يديه اذا ركبها الكفا
فاذا كان حذاء منيكة يكون طريقها منيكة حذاء منيكة
اذ يرفع **ويحيى** اي يرفع يديه حال الرفع لكن لا يرفع كل الرفع كما
انه لا يرفع كل الرفع بل يرفع على السادة **ويحيى** حال الرفع
مطلق كونه **يحيى** اي لا يرفع يديه وقال بعضهم
يجعل بين كل ركعة الى التكبير الاخر **واما** الرفع **فانه** يرفع يديه
عند التكبير حذاء **ويحيى** بحيث تكون رقبته اصابعها حذاء
منكبها لانه يستلزم في حق الخوف واما الامة فكانت
وفي رواية لمسلم عن ابي حنيفة رجة الله ان الرفع كما اقول
والصحيح الاول والفتنة **يحيى** كبر تكبيراً مقارناً بتكبير الاسماء

عنه

عند ابي حنيفة وعند جما يكبر بعد تكبير الاسماء والفتنة
انما هو في الرفع لا في الرفع ولا يترك رفع اليدين
ولو اعتاد الرفع وقد تقدم في موضع يديه على يساره بعد
التكبير ولا يرسلها عند السجدة فاما ما روي انه عليه السلام
كان ياتخذ فيها الرفع ويحيى **ويحيى** اي يرفع يديه
اي الفتنة ان يجمع بين الرفع والتكبير جميعاً وكيف ان يرفع
كبر يديه كذا اليسرى ويحيى اليمين وتكبر على الرفع ويحيى اليمين
تكون على الرفع **ويحيى** اي يرفع يديه وتكبر على الرفع ويحيى اليمين
انصدده وهو رواية عن جابر واخيه **والرفع** فتعلمه تحت شرا
بالا اتفاق لانه استلزم في موضع سنة لكل قيام فيه في ركعتين
عند ابي حنيفة وروي يوسف وعند محمد بن ابي
ويحيى على حال الشك والفتنة وصاروا في هذا لا يرفع
ويحيى في الركعة بين الركعتين والفتنة بين تكبيرات الركعتين
انما قاله يقول **يحيى** اي يرفع يديه وتكبر وتبارك
السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض
عليه وسبحوا كما برأيتكم به وان زاد بعد قوله وتعالى يبارك
ويحيى فتاوى لا يمنع من زيادته وانما سكنت عنه لا يترك الرفع
لربك كبر في الاحاديث المشهورة والاولى تركه الا في صلاة الخوف
ويقول ايضا بعد الشك او قبله **اي** وجهه **ويحيى** اي يرفع يديه
فقط والسموات والارض والارض والارض والارض والارض
اي يرفع يديه وتكبر على الرفع ويحيى اليمين

مطابقة

اي

ان الجهد عن الامام يمنع فيهما **والا** لان مقتضى حال الجمع
من الامام بحيث لا يمنع منونه فقط مخالفة المأخوذ
كما استظهر في وجوب الانصات على الجهد حال الخطبة قال
بعضهم يجوز ان يقرأه واذا ذكر الجهد والاحتج به بعبارة
قوله كذا ينبغي ان يكون هناك وان ادركت الامام في
الركعة فانه يخرج في اثناء اثنائه ان كان اكثر رايه انه لو
يخرج بانشاء يترك الامام في شيء من الركعة لا ياتي به فانما يركع
يخرج بانشاء يترك الامام في شيء من الركعة وانما لم يكن
غالب فانه ادركت شيء من الركعة لو ادى بانشاء يركع
الامام ويترك اثنائه لان ادراكه فمصلحة له في ترك الركعة
اولا وكذا الحكم اذا ادركت الامام في التهجئة الاولى ان غلب
على طهه ادراكه اذا انشأ بغيره ولا يترك اثنائه ويترك الركعة
فمصلحة التهجئة بين قبله بالاولى لانه لو تركه في التهجئة فانه
لا يخرج تكبيرا لانشاء ركعة تليها يلق من الركعة ولا ياتي بالركعة
فيها اذا ادركت الامام بعد الركعة لانه لا يحسب له فيكون
المشغلا لا يضر ذلك من فصله ولا يكون منه ركعة
او ركعة ما لم يشارك الامام في الركعة او في مقدار سجدة
منه فهو عليه ان لا يركع اذا اجتمع اليه فصله ومن جهره فانه
ولا يركع ما شجرا ومن ادركت او ركعة فتدادرك الفصل وفي
الفرقة قال له وان سؤله فتكون في الركعة يعني ما ذكرنا
الامام ركعا حصار مدركا اي اثناء الركعة قدر على الصبح اذ

منه

بعد راي لا بشرط اثناء ركعة قدر انسجعة وهذا هو الصحيح
لان شرط اثناء ركعة في جزء من الركعة وان في وادناه ان يخرج
الى حد الركعة قبل ان يخرج الامام من حد الركعة **وان ادركت**
الامام فهو في التعدة الاولى والآخر قال بعضهم يخرج
ويترك من غير اثناء وفي بعضهم ياتي بانشاء فريضة والاول
اولي لتحقيق زيادة اثناء ركعة في القعود ولا يتعدى الاجزاء
لان التعداد وان كبر وتعود وفي اثناء لا يبعد وكذا ان
كبر وادرك في الركعة ونسي اثنائه وتعود والمصلحة لطول
تدبره ولا يسهو عليه لا فاسد ولا يسهو بتركها بل يترك التعداد
فريضة فتعود يعني يقرأه بشروطه اثنان اثنان فيهما
اي بالمصلحة في اول كل ركعة يقرأ فيها وهي سنة وذكره في
في طهه كذا ان الاصح انها واجبة وكان في اثناء
وغيره في يمينه وجوب سجدة تسبو بتركها هو وهي ايلة
من التعداد انما اتصل بين التعداد جزء من اثناء
ولام من سجدة سواها الاسورة الفل خاذا لاشا هي فانها
هي اية من اثناء من سجدة ايضا في قول في رواية عن ابي
حبيبة انه ياتي بها في اول ركعة من الصلوة والتعجب ان ياتي
بها اول كل ركعة يقرأ فيها **الحينا لان اكثر اثناء في طهه**
ذكره في الكفاية عن الحسن وبيناه في المخرج ونحلي عنه
وعندنا عند خلافا في فان عندنا يخرج بها في الجهرية و
تحقيق الادلة في الصحيح انما الامام اذا جهر فلا ياتي بها جهر

فيها

بقره في بياضها ان يكون في السفر حالة الاختيار وعصره ان يكون
في بقره في صنف العجوز انفاضة سورة اليرج او نحوها
ويقره في ظهر كذا في العصر والعشاء دون ذلك غير
انفاضة والعصر في صنفها وفي الغروب يقره بالانصار سجد كما
العصر والكورثا ثمان ان يكون في الحضر في انفاضة في وقت
الوقت يقره قد رما لاقتوته اوقات انفاضة كما في السفر
حالة الضرورة فان لم يجز وقت الوقت يقره في صنف العجوز
في الركعتين باربعين اية وهو اذ في الستة او خمسين او ثمان
اية وهو الاوسط والاعلى الزيادة على ستين الى ثمانية فته
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العجوزات
وانه كان يصلي في العجوزات وانته كان يصلي فيها بستين
الى مائة على ما بينا في شرحه وذكر في العجوزة انه يقره بالاربعين
ما تروا الكفا في ربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى ستين
وقيل كان النبي في قصره باربعين وان كان في صنف الايام
وما بينهما وقيل ينظر في طول الاية وقصرها وتوسطها ويقره
في الظهر مثله اي مثل ما يقره في العجوزات وفيها ثمانية
اي ما دون ما يقره في العجوزة كما في الاصل وهو المعلوم به وفي
الاختيار يقره في الظهر ثمان اية يعني في الركعتين وفي
العصر عشرين اية انتهى ويقره في العصر والعشاء كذا في
الحدود ما يقره في العجوزة رواية واحدة وعن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يقره في العشاء والليل والربعين في كل

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

بقره في بياضها ان يكون في السفر حالة الاختيار وعصره ان يكون
في بقره في صنف العجوز انفاضة سورة اليرج او نحوها
ويقره في ظهر كذا في العصر والعشاء دون ذلك غير
انفاضة والعصر في صنفها وفي الغروب يقره بالانصار سجد كما
العصر والكورثا ثمان ان يكون في الحضر في انفاضة في وقت
الوقت يقره قد رما لاقتوته اوقات انفاضة كما في السفر
حالة الضرورة فان لم يجز وقت الوقت يقره في صنف العجوز
في الركعتين باربعين اية وهو اذ في الستة او خمسين او ثمان
اية وهو الاوسط والاعلى الزيادة على ستين الى ثمانية فته
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في العجوزات
وانه كان يصلي في العجوزات وانته كان يصلي فيها بستين
الى مائة على ما بينا في شرحه وذكر في العجوزة انه يقره بالاربعين
ما تروا الكفا في ربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى ستين
وقيل كان النبي في قصره باربعين وان كان في صنف الايام
وما بينهما وقيل ينظر في طول الاية وقصرها وتوسطها ويقره
في الظهر مثله اي مثل ما يقره في العجوزات وفيها ثمانية
اي ما دون ما يقره في العجوزة كما في الاصل وهو المعلوم به وفي
الاختيار يقره في الظهر ثمان اية يعني في الركعتين وفي
العصر عشرين اية انتهى ويقره في العصر والعشاء كذا في
الحدود ما يقره في العجوزة رواية واحدة وعن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يقره في العشاء والليل والربعين في كل

تقدم دوي يقرأ في الفجر في كل ركعة بطول الفصل
في سورة من طوال الفصل وفي الظهر والعصر والعشاء في
بأوساط الفصل وفي المغرب بقصا الفصل غاري عن
عمر رضي الله تعالى عنه انكسب اليه في موسى الاشعري رضي
تعالى عنه ان يقرأ في المغرب بقصا الفصل وفي العشاء بوسط
الفصل وفي الصبح بطول الفصل ما استدل به في طول الفصل
الفصل في سورة المجزئة في سورة البروج وما لا يوس
في سورة البروج في سورة المرحون وما القصار في سورة
لويكن في آخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله
من قاف وقيل من الفتح وقيل من الفتحة وقيل من ثمانية وقيل
من المجزئات الى خمس والأوساط الى تسعي وأما في آخر النص
وأنظره كالامام في جميع ذلك ويكمل الامام في صلة الفجر
الركعة الاولى على الركعة الثانية وهذا الاطالة ستة اشجارا
امانة على ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت نومه وعنده وقت
الاطالة وقراءته في التذمر ان يكون فيها في الاولى وعنده في
الثانية وهو معتبر من حيث الامور المتفاوتة في طولها وقصرها وان
تفاوتت بين حيث الكفاءة والمعرفة وتبين يراه في الاولى ثلثين
وفي الثانية عشر او عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين وفي
الثانية ثلاث ايات لا يشبه وذلك انما هو لبيان الاولوية
الظهر وكما علمنا من هذا في سورة الظهر من بقية الفصل في
بعض الفصح وما سواه من اي وركعتا ما سوى الفجر والظهر وسواه في

مطلب

فقد

قد استحسنوا طائفة من طائفة الاول على الثانية في غير الفجر عندنا في
حينه وبني يوسف بن كوه وقال فيهما حسب اليك ان يطيل
الاول على الثانية في الصلاة كما في طائفة من طائفة الركعة الاولى
صكنا في الفجر فان الوقت فيها سواها ايضا وقت اشتغال
بالكتب كما انها وقت اشتغال النوم وما طائفة الركعة الثانية
على الركعة الاولى فيكونه بالاجتماع في تلك الاطالة فيكون
بان اوبى فيهما والاشكال فيهما وبين لا يكون لانه عليه استدل
في الطائفة من طائفة الطول باية وفي الثانية ان قرأ في الاولى
والعصر في الثانية الطرفة كونه لان الاولى ثلث ايات والثانية
تسع ايات ويكره الزيادة الكثرة والامام روي انه عليه السلام
قرأ في الاولى من الجمعة سبع سمركه الاعلى وفي الثانية
حل اثني عشر حدث انما شية في الثانية على الاولى بسبع ايات
استمع في سورة الطول ليسررون القصار لان استمع من
صنعته الاصل والسبع قد اخذ من نفسه انتهى فله من ان
الاطالة المذكورة انما تكون اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر
الى عدد الايات وفي شرح الجمع ان يختلف في طائفة الاولى
على الثانية فيما سوى الجمعة والعبد ان اما في الجمعة والغير
فيسوي بين الركعتين انما في السنين وفي سائر الاوقات
فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخر في الطالة
جبة الطهور انما في الركعة الثانية وما في الركعة وبعدها انما في
كلية الصلاة وانما عن الخطاة فانه يحصى كتابا في

مطلب

مطلب

أمرؤا به فلا فروسه كوفي فضل ما كره انشاء الله تعالى
فلا اي شعبين فرغ من الصلاة **فلا** اي غير ذلك وهذا يعني ما بعد
خاتمة القول **بالركوع** من غير مزاح وعن أبي يوسف انه قال
وبما وصلت في تركها وقوله يكون تكبيرا يدل على جسد التكبير
مفادنا للركوع فصرح به في قوله ويحيى ان يكون ايته
تكبير عنده اذ لا يجوز ان يكون الغالب منه عند الاستسار
راكعا وقبل تكبيرا ثانيا فتركهم وبصنعهم اي بعض المشايخ قالوا
انهم اوردوا حالة لغزو الالباس به بعد ان يكون ما بقي من الصلاة
سجدة واحدة **وكلمة** واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا القول
وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الصحيح لان التكبير بعد
كان يكون حين تركه **وبصنع** بدعي في الركوع على ركبة متحيزا
بها **ويزج** اصابعه كالتكبير ولا يندب **الاستسار** في هذا
الحالة ولا يندب الا بالانحناء والجماعا وهو حالة ارفع
عند التوجه والوقوف في التشهد يتركت على ما عليه العادة من
غير تكلف منهم ولا يخرج **بسط** يفرق ويضمون راسه بيمين
ولا يرفع راسه ولا يكلمه وانه عليه السلام كان اذا ركع بشدة
فصر حتى لو صحت عليه الكلمة استقر وانه كان اذا ركع لا يتر
راسه ولا يثنيه ويسن ايضا انصاف التكبير واستقبال
الصابع نحو القبلة وهذا كله في حق الرجال **وما ذكره**
في الركوع قبله ولا يندب ولا يخرج اصابعها بل يضمها وتضم
بها على ركبتها وضعا ولا تنحني ركبتها ولا تنحني في عضديها

منها

لان ذلك استلزاما ذكره ازا هدي ويقول في ركوعه **سبحان**
ربي العظيم **لانا** وذلك اننا لقوله عليه السلام اذا ركع احكم
فيلعل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك اذا نادى وسجد
فيلعل سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات وذلك اذا نادى على
انثلاث فهو اي الفعل الذي هو زيادة **افضل** من تركه لقوله
عليه السلام وذلك اذا نادى اي ادنا للسنة والاشات ان
الزيادة على الادنا **افضل** وان نادى فالتسنة انه يحتم على
فتر لا الله تعالى وترتيب الترتيب **اقصر** في التسبيح
مرة واحدة **او ترك التسبيح** بالكلية **مجاز** صلوة
فرسية ولكن **يكفه** ذلك المثلث والاقصا على المدة وكذا
على مرتين لا يغفل بالسنة **روي** عن أبي طه عن النبي
ان تسبيح الركوع والتسبيح **دكن** لو تركه لا يجوز **وصلة**
وهو قول شاذ **ولا ينبغي الامور** ان **يقول التسبيح** او
غيره على وجهه بل به تقوم بعد الاثنان بقدر التسنة
لانها اي المظن المذكور **سبب** التقير عن الجماعة **واذا**
اي التقير عن الجماعة مكوه لانه مؤد الى حرمان ثواب
الجماعة **انما** في صلاة الفريضة يسوع وعشرين دية وان
دعي القوم بالزيادة لا يكفه ولا ينبغي ان ينقص عن هذه
اقل التسنة في الفريضة والتسبيح للامم لا يهتم بغير معذرة
فيه **ولو اطال الامام الركوع** لا دراهم لثبات تلك الركعة
لا تغرب اي ليس لاجل التقرب بالركوع لله تعالى فهو فعل

منها

11

1

44

فيهما مشروعة عن غير تعبد والتعبد بالحق لا يستلزم
الاختصاص عليهما واجب اما اذا كانت تلك الصلوة
مستترة من الشك القوي او ظاهري من غير ان يثبت فيها
في القاموس التثنية كما يشهد في الزلزلة الاولى اي شيئا
بالقائه واستعداده احترازه عن دفع الدين فانه لا يمتد
لان كل شئ من الصلوة على حد ذاته وان كان لا يصح
على التثنية في القعدة الاولى وان كان هذا في براسة الظاهر
لان كل واحد منهما صفة واحدة وقد مر في شرح القعدة
الاولى بان لا يصح فيها في القعدة الاولى ولا يستلزم اذا
الي الثانية وكذا في القعدة وفيها انه يوصي في القعدة الاولى
من السنة الظاهر ما سبغ في وجوب سجود التوبة فلا يمتنع
هذا حيث ذكر في الترتيب وفيه في القعدة الاخيرة مثل
ما ذكر في القعدة الاولى من غير فرق وقد تقدم
تقدم تقدم على التثنية في القعدة الاولى وتخرج كل ما
من الباب الاخر الى الامن لان ذلك استلزاما وتثنية قانا
انما تثنية في القعدة الاخيرة يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم وهي سنة عندنا وعند الجمهور وقد انشأ في فرض
فيها ولا خلاف في ان فرض في التثنية قانا الظاهر فيجب كمالا
ذكر وقال انما يجب في قولنا اي صبح وهو المختار في
تثنية الصلوة برغم ان ذكره عندنا في بعض النسخ وقوله
في بعض النسخ من ذكرت عندنا فيصلي على الاسديت في

مطلوب

ذلك كقيم قديم او نوكر ذكره عليه انما في مجلس واحد قال
في النكاح في الايام الزمنية فانه في الصحيح لكن يندب التكرار في
سجود الصلاة فانه لا يندب تكراره تكرار الصلاة في مجلس واحد
والصلاة في الصلوة بعد وقبل يجب في كل مرة الى انك ولو تكررت
وتستلزم تعاقبا في مجلس واحد وفي مجلس يجب على كل مجلس
ثلاثة على حدة ولو تركه لا يقتضي بطلان الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم لانه لا يخلع بين سجود تعمله تعاقبا للموجبة لثبات
فان يخصص وقت الصلوة بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم ولما كان في سنة الصلوة بعد التثنية ان يقول
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى
آلهم وسلم انك حبيب مجيد وبارك على محمد وعلى آل
محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حبيب
مجيد **ويستلزم** انما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
في كل صلاة لنفسه ولو ادعى انها امر منسوخ في جميع
المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعو بالبركات والآثار
التي لا تقبل من النبي صلى الله عليه وسلم نحو انما اغفر لي فقلت
وما اسئرت وما اسررت وما اعنت وما اسرفت وما انت اعلم
معي انت المقدور وانت المتأسر لانه لا انت رأت على كل
شيء قد برأتها فقلت نفسي ظاكرا ولا يغفر الذنوب
الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمني انك انت

مطلوب

في الثانية سنة والاصح انما واجبة كالاولى في وجوده عند استدار
 يخرج ولا يتوقف وقال **بعضهم** ان بعض العلماء ينوي
 من الملائكة المخلقة الذي وكلهم بحفظه خاصة ولا يجر آفة
 وقال **بعضهم** ينوي جميع من ماله من الملائكة بعد
 المخلقة وغيرهم لا اله الا الله **قال** خالف الاخوان في
 عدد هم قبل ان يسموا **قال** من قبل ان يقع في خلق
 الذي خلقهم وصوابه ان يقال خلقه من الملائكة بالقاء خضر
 عن الشياطين ونحوه واحد عن يمينه يكتب الملائكة وقد
 عن يساره يكتب الشياطين واحدا لهما به يات في الخيرات وحو
 وانه يدفع عنه المكاره وواحد عن يمينه يكتب الخيرات
 علي النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه آية وقيل مع **حكى**
 مؤمن مستور **حكى** وقيل **ما** ومنه وقيل ما كان وقيل
 غير ذلك فلما ينوي من سمع صوتا من قرآن يقرأه عود **بعضهم**
 المقتدي في الحامه في الشبهة الاولى مع من نوا فيها **الحكم**
 الامام عن يمينه **او** **بعضهم** ان اذا كان الامام يقرأه يقرأ
 في الشبهة الاولى ايضا وهذا عن اي يوسف وعند محمد
 وهو رواية عن اي حبيشه ينوي في الشياطين وينوي في
 الشبهة الاخرى اي الثانية ان كان عن يساره والامام
 ايضا ينوي فتدوم مع المخلقة في الشياطين هو الصحيح وقيل
 لا يتوهم اصلا وقيل بالشبهة الاولى فقط واما المنزه فلا
 ينوي سوى المخلقة **ويحيى** **الفصل** في طريق الادب **ان** **كان**

مخلص

منه

منه ينوي في حال قيامه الى موضع سجوده ولا يتوهم في
 حال الركوع الى الموضع وقيل **بعضهم** ان في الركعة
 اي طرفه وفي حال قعوده الى سجده وهو ما على جميع فخر
 من توبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان الخشوع لا يكلفه
 الزجر مما يتخيه اصل المخلقة واذا تركت العين على اصل
 ما خفت عليه لا يتوهم نظرها في القالات المذكورة غير
 الموضع المذكورة وينبغي ان يكون بين يديه حائل انما
 قد روي اصابع مضمومة **واقفة** **او** **واما** ان يكون **الشيء**
الثانية **مختص** من الشبهة الاولى في الصوت فان لم يكن
 لا يجل الاطلاء بالاستقالات وهو محتاج اليه في الشبهة الاولى
 دون الثانية لان الاولى تدل عليها لا يات بها غايها ومن
الشيء **من** **قال** **مختص** **الثانية** كذا في بعض النسخ وهو مراد
 انه يختص بالادب بها اسلا في بعضها مختص الاولى من الثانية
 في مختص الاولى ان يقرأ في الشبهة وهذا غير صحيح ولا يتوهم
 احد الاصح الاول في انه يخرج بالثانية دون لغيره الاولى لان
 المقتدي ينتقل منه فيها الاحتمال ان عليه سجدته قبل **فان**
الشيء **واما** **فمن** **خبر** **ان** **كان** **عن** **يساره** **وجعل**
 اليه عن يمينه **واما** **الخبر** **عن** **يمينه** **وجعل** **اليه** **عن**
 يساره وهذا وليا لا صوابا لا لقوله ان مشي لا يتصل احد
 الشيطان شيئا من صلاته يري ان حقا عليه ان لا يصرف
 الا عن يمينه فمما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا

٩٣٤

يصرف عن سائر ما انفك اذهب **في حواشي** لانه لم يبق
 عليه شيء **وان شأنا استقبل الناس بوجهه** لان النبي
 صلى الله عليه وسلم روي عنه انه كان اذا صلى قبل
 على الصلابة بوجهه وروي عنه عليه الصلابة وانما كان
 لا يقوم من صلاته الا في يصلي فيه الصبح حتى طلع الفجر
 وكانوا يتحدثون فيما اخذوا في امر الجاهلية فيضحكون
 ويسموا النبي صلى الله عليه وسلم **وهذا اذا لم يكن عند**
 اي معاذلة الامام مصل فان كان فانه يستقبل بوجهه
 بوجهه او يسمه سواء كان ذلك المصلي في صف الاول
 قربان من الامام وفي صف الاخير بعد عنه اذا لم يكن
 بينهما حائل والاستقبال الى وجهه المصلي **مكروه** مطلقا
 وهذا الاستقبال والاعتراف كما ترى مطلق لا يشترط
 بين عود وعند خلافه لما قال بعض الحكماء انه اذا لم يكن
 بينهما عشرة لا يعرف وقد جئنا في الشرح هذا الذي
 ذكرنا من التخيير **اذا لم يكن بعد الصلابة** **التي**
انما تطوع كما نفي العصر فان في الصلاة في الصلابة التي
 لا تطوع بعد ما كان العصر يكره ذلك فامد في مكان
 مستقبل القبلة **فان كان بعد ما** اي بعد المكتوبة **تطوع**
بقوله الى التطوع بلا فصل لا مقدارا ما يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما لم ومنك انتم لم تبارك يا ذا الجلال والاکبر
ويكون **تأخير السنة** عن حال اداء الفريضة باكثر من

يجوز

نحو ذلك الحد وماروي الله عليه السلام كان اذا سلم لم يقم
 الا مقدارا ما يقول النبي صلى الله عليه وسلم انتم لم تبارك
 يا ذا الجلال والاکبر فانما اداء الامام الى التطوع لا يتطوع في
مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يقدر ويتأخر او يعرف
 بينا وبينه لا يفتقر له ولا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي
 فيه **في التطوع** **يجوز** **لا يذهب** **الي** **بینه** **في** **فقط** **عنه** **اي** **بما** **الصلوة**
 فيؤخر بینه لانه عليه السلام انما كان يقبل الشين في بینه
 ولا يفتل في التوجه ان يصلي في البيت ان لم يتغير مكانه
ومن **لكن** **تطوع** **من** **عين** **الاعتراف** **بمنامه** **فان** **كان** **المصلي**
اما **تطوع** **عن** **سائر** **الطوائف** **فان** **يجوز** **للمصلي** **توجيه** **الصلوة**
وقد **حسن** **الائمة** **لقد** **في** **هذا** **يعني** **ما** **ذكرنا** **من** **انه** **اذا** **كانت**
 بعد الصلابة تطوع بقوله انه من غير تأخير الى اخره **اذا لم يكن**
من **ضمن** **الاستقبال** **بالنظر** **بما** **يكره** **له** **ورد** **معاذ** **ويقول**
 عقب المكتوبة فان كان له ورد فداء عنه بغيره اجازي
 بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصاروه اي عن تلكا ان الغرض
 صلى فيه فيقتضي ورده فاما وانما جلس في ناحية من
 فواحي المسجدين فيقتضي ورده ثم يقوم الى التطوع كما رواه
 اي كل من قرأ سورة فاتما ومن قرأه جاسا في ناحية المسجد
 مروى عن الصلابة وما ذكر في **بنا** **الصلوة** **من** **انه** **يكره**
 تأخير السنة عن حال اداء الفريضة **وليس** **على** **كراهة** **فان**
السنة **من** **المكتوبات** **ولا** **يكره** **حسن** **الائمة** **ولا** **على** **المجوز**

تطوع

اي جوازنا من غير هاتين شيئا كذا حجة ذكره في الكلام المتعلق في
الخطوط وان اردت بالكره كرامة التزيم قرب من كلامه شئ
الائمة فان المشهور عنه انه قال لا يأس بان يزل من غير
والسنة الا واد وانظر لا يأس بوقت على ان الاول في غير
وان فعله لا ينقطع السنة وتكون لو تكمل بعد الفرض
لا ينقطع السنة لكن ثوابها في قبل ينقطع والاول في قبل
لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان صلى
الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر كان كالتسبيحة
جدا شي والاضطجع بحيث يكون با الصلوة ولو ان
بعد الفرض اني انزلت قبل لا يكون سنة وفيه يكون
سنة هذه الاسماء المذكورة كلها في حق الامام واما
والمتقدم لها لما اقبلت ان كانا الذي سبنا في قوله
كان وان لما الى المضجع في مكانها ذلك جازا بشا وان
ان ينقطع على مكان اخر غير مكان المكتوبة بان ينقطع
او يتأخر او يتحول لا يمتد او يبرح ويستحب فيها كذا
بلا يقين انما شئنا في الفرض فصل في بيان ما فيه
الشي الذي يكون فيه في الصلوة وبيان ما لا يكون فيه
وقال فيكون المصلي ان يقضي فاد او لغيره ذكره فاحتجنا
الاعتناء بشأنه في فاته لا يكون تعظيما اذا لم يستطع كونه
والاول بشأنه في فاته لا يكون تعظيما اذا لم يستطع كونه
الاختصاص ان قدر على ذلك لقوله عليه السلام في انما

وطلعت

يذكر

سجد في الصلوة فيكظم ما استطاع فان الشيطان يزين
فيغته وان لا يقدر فلا يأس بان يضع يده على فمها
روي عنه عليه السلام وكان يكنى ابي طالب لانه دليل الغنى
والكسل ويكره الاحتيا وهو ان يلف بعض العلماء في
رأسه ويجعل يده فامته اي من الشرب الذي يمت به ضم
هامة اي يترك بعض العلماء شبه المجر ان كان مستأ
بعض حول وجهه لمجر يوزن من شرب لغيره لانه عليه
رأسها وقال بعضهم لا يحتيا وان يشد حول اي دائر
بالفم في وتكون ويروي اي يظهر هامة اي ان لا يراه
وهذا هو المذكور في فاته في احتجنا ونزاعه هو المأخوذ
لا يحتيا لانه وكرامة المشبه بما يكره المقصود
عقلا لشعر وهو صنفه وفاته واراد به في الجماع ان
يضم شعره على هامة ويشد ضم او ان يلف ذواته
لثنية ذقبة يضم الا ان الحجة وبعد ما هرة فاد رده ثم
بالمؤخر فان في الفاموس هي الناصبة والمزاد من الحيلة
شعر حول رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات
او ان يجمع الشعر كله من قبل اي من جهة القفا ويكره
اي يشد بخط او خرقه كما يصبب الارض اذا حذر
وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة ويحلى به على ذلك
المباشرة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فمكروه
لانه عمل كثير ووجه الكراهة فيه قال الله تعالى

ان يصلي الرجل وراسه معقوف ويكره وضع اليد
 على الارض قبل وضع الزقية اذا سجد ورجلها اي يضع يده
 قبلها اي قبل رفع اليد ان اقام من السجود فحافظه فحفظه
 الا اذا فعل ذلك من غير حافه لا يكون **ويكره ان يتحرك**
 في سجوده نكرا ليدرك اي كثر ادبارك في امره فحافظه من تركه
 انطباعا ويكره **الايمن** في جهره القاء الكعب اقب
 كاقاء الكعب وهو ان يضع اليديه على الارض ويضع
 فخذه ويساقه تسليلا قبل وضوء ان يصب يديه امامه
 وضوءا او لا وضع ذلك في المستحق القاء الكعب في ضم
 اليدين واقاء الايدي في نصب اليدين الى صدره وكره
 ان يقرب يديه في السجود فترشده اي كثر غشاه
 وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف باللفظ المبرر
 عنكم السلام هي عن تركها نهيك واضعاه كاضاع الكعب
 واقتضاه كاقتراش الكعب **ويكره ان يرفع يديه عند الركوع**
 وعند رفع اراس من الركوع لانه فعل لا بد وان كان لا يفسد
 به الصلوة في الصحيح لانه من جنس السجود كما روي في
 عن اي حنبليه انما تشبهه **ويكره ان يسجد لثوب** اي
 يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السجود **ان يستعمله** اي
 ان يثوب على كتفيه ويوسل طرفه على عصبه به او صوره
 وفي الفتاوى شرح مختصر الكونج هو ان يجلسه على
 راسه او كتفيه ويوسل طرفه من جوانبه وفي فتاوى

وحيث

فاضطجعت فوان يجلس الثوب على راسه او يركب عنقه ويسجل
 بجنبه امامه على صدره والكحل سجد فان السجود في
 النصف الاربعه والارسال وفي الشرح الارسال بدون اليدين
 انعتاد وكراهة اليديه عليه انسلام عنه ولو صلى
 في قباة ومطرف بضم اليدين وقطع اداء ثوب من غير ان يجل
 او ياراني اي يجلس على وزن ميزر وهو ما ليس للمصنف
 به بل يديه في كيه وان شئت اليقاء ونحوه بالخطبة احسن
 عن السجود ولو لم يكن من يديه في كيه في الركوع واختاره
 صاحب الفلاسه وابن ابي شي واختره فاضطجعت ونكره
 وهو الصحيح لانه يصدق عليه سجود السجود **وعن العنقب**
اي جهر السجود انه كان يقول ذا صلي مع نكياه وهو غير
 مستند الا لوسط فهو صحيح يعني لو ادخل يديه في كيه
 ينبغي ان يقيد بها اذا لم يركبها لانه يشبه السجود مع
 اذا رخصه صا كغيره من الثياب في اليدين واما الاقبه
 او وجبه التي تجعل لاكمال الخرق عندا على العصبه اذا تخرج
 المصلي يديه من الخرق وادسوا كرقائه يكره ايضا صديق
 السجود عليه ولان فيه شغل القلب ولاه فهو للكبيرة ان
 لا تكاد نفوس اهل الدنيا تسبح بركه ولو ادخلوا كركعت مظلمة
 ذات الكراهة لاداء المسابها المذكورة **ويكره ان يركب ثوبه**
 وهو في الصلوة يسجل قبل بان يرفعه من بين يديه او من
 خلفه وهو معقوف او من خلفه كما اذا دخل وهو مشرك

ويكره

11

5

[illegible]

فقد ورد في غير المتداول مع احتياطهم المزعج وكذا عن غيره
وان كان لمجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع
ويكون ان يمشي عريته عليه غير متداول عنه في المتداول
لانه تشبهه فيكون **المتداول** بدونه يمشي او يمشي لا يمشي
عليه تشبهه فيكون سفل عنه غير المتداول يمشي
المتداول من صلوات العبد ونوالفت بصدقه غير المتداول
الفت بوق عينه فلو كان ويكره ان يمشي على **المتداول**
وقد تقدم في بحث التبريد ويكره ان يمشي **المتداول** يمشي
بقوله فصل **المتداول** من غير ضرورة وهذا اذا كان التفت
صوت فقط **المتداول** اي ذلك الصوت وكذا لو كانت
له حرف واحد يتفاوت ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه
يكون متداول على ما بين انشاء الله تعالى **المتداول**
المتداول اي المتصل الى **المتداول** وكذا التفت اذا كانت
من ضرورة كما اذا مضى انما من الغرامة او غير ذلك
فانه لا يكره **المتداول** ان يمشي على ان قد رجليه من
غير ضرورة بل يمشي رعاية الادب اما اذا كان يحصل له ضرورة
وشغل قلب بضرورة فالاولى بضرورة ويكون ايضا ان يمشي
المتداول بالاشارة بوجه او راسه لانه جوارب في
ولو حصل بضرورة فتشدد كما اذا رزقه بلسانه فيكره اذا
كان معي فقط ولو صاغ في بنية التواضع فندرت ويكره
ايضا ان يمشي **المتداول** او يمشي على وهو في صلوات

بطلان

بطلان

فقد ورد

فقد ورد في غير المتداول ان في المتداول تشبهه ويكره ايضا
المتداول اي يمشي التواضع من خلقة بالمتداول تشبهه
فتشدد اي غير تدروسه كالتفت في تشبهه ويكره
ان يمشي في **المتداول** او يمشي او يمشي او يمشي او يمشي
وتفت هذا اذا كان يمشي لا يمشي **المتداول** او يمشي
المتداول **المتداول** وان مضى ذلك من المتداول او يمشي
بقره فقط وما يجوز به المتداول بان سكك او يمشي
ليس بقرات **المتداول** لانه لا يمشي ويكره ان يمشي
في المتداول يمشي بالفت المذكور **المتداول** صوته الميم
له حرفان او اكثر فان سمع له صوت مشغل على حرفات
او اكثر فتدوت والاخلال يكره ايضا **المتداول**
ما بين حسنة اي يكره ذلك **المتداول** او يمشي
للمصنة **المتداول** او يمشي على **المتداول** فان صدقه
فتشدد وكذا اذا كان قد رزقه في التفت ايضا ويكره
للمصلي ايضا ان يمشي بالفتية او التامين وكذا بالفتية والتفت
لما لفت الفتية ويكره ان يتم الفتية في التفت لانه ليس
تلقاها ويكره ان يمشي الا يمشي **المتداول** اسم جنس واسم
اي ان يمشي لا يمشي **المتداول** وان يمشي **المتداول** او يمشي
في المتداول يعني بالفت المذكور **المتداول** بالاسم بالفت
عند اي حقيقته **المتداول** اي يوسف وشيخ لا يمشي
اي بالفت لانه يحتاج اليه في مراتب سنة الفتية في

بطلان

اتركهم واستجود وان يتقضى من ثلاث شجعات في
 واستجود لحظاته الشبهة في ذلك كله وان ياتي بالاركان
 المشروعة في الاستعانة بالمشروعة بعد تمام
 الاستعانة بباقي بان يكون التوجه بعد الانتهاء الى
 حد التوجه ويقول سمع الله من حين بعد تمام القيام ثم
 ذلك لان الشبهة ابتداء التذكر عند ابتداء الاستعانة
 وانتهائه عند انتهاء وجهه اتي في اثنان المذكورين
 احدهما تركها اي ترك الالفاظ في موضعها اي في موضع
 التذكر والاخرى تحصيلها اي تحصيل الالفاظ في موضعها
 اتي في غير موضع التذكر **ويذكر ايضا في ان يصح عرفه**
او يصح التراب من جهته في انهاء الصلوة او قبلها
التي قبل السلام لانه من الالفاظ فيه حتى لو كان
 فيه طائفة بان كان التراب يرض عنه فيلحقه ونحو ذلك
 لا يكون لخصوص الالفاظ وهي دفع شغل القلب والاعمال
 السلام فلا يكون لما وحي انه عليه السلام كان اذا
 قضى صلواته مسح وجهه بين اليدين ثم قال الله
 ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الحشر
 والكفر والافلاس **الصلوة** **الصلوة** **الصلوة** **الصلوة** **الصلوة**
 عند ذكرها ان يقول اللهم اجعل من قلبي امانة وان يسأل
 الله تعالى **الرحمة** عن ذكرية الرحمة من الجنة والمزاج
 التبريد وان يستغفر اي يطلب المغفرة عن ذكر المعصية

مطلب

مطلب

وغيره

١٩٢

في هذا الباب من الامور التي لا بد من العلم بها
 في كل وقت

والمغفرة وما اشبه ذلك والتمكان للصلي للمغفرة في التوجه
 بوجهه ذلك المذكور من السؤال او غيره لاني قدس ولا في
 التوجه المشروع بالجماعة كما لا يوجب ولا بأس بان يصلي متوجها
 الى ظهر رجل غائبا وقائمه **يذكر** ان الذي يمكن يحصل في حياته
 لفظ يخالف منه الخط ويذكر ان يصلي الى وجهه انسان الا اذا
 كان بينهما ثبات ظهره الى وجهه الصلي لا يتفاءل سببا
 وهو شبيه بعبادة الصورة **ويذكر** اي ولا بأس بان يصلي
ويذكر اي قد مر منه **مصحف** **مصحف** **مصحف** **مصحف** **مصحف**
 لم يجد هناك **مصحف** **مصحف** **مصحف** **مصحف** **مصحف**
ويذكر ان لا يصح على التمسك برؤوسهم وان لم يصح على
 وهذا اذا كانت صورة ذي روح اما اذا كانت صورة غير
 ذو روح كالشجر ونحوه فيا لا اتفاق لا يكون وان يصلي عليها
ويذكر ان يصلي عليها اي على التمسك برؤوسهم لذي روح فليس
 جبا دهاويك **ايضا** ان يكون فوق راسه اي على راس
 التمسك به المستقيم وبين يديه قدومه قبله **ويذكر** ان
 اي في مقابلته وان لم يكن فربما **تصا** **تصا** **تصا** **تصا** **تصا**
 او غيره او صورة موضوعة او معلقة لانه فيه تعقيبها
 بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اعانة لما وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة اكراس **واما** **ان** **ان** **ان** **ان**
 اكراس يعني به اذا لم يكن له اي الشخص المخطو راسا
 وكان له راس فله بخط **ويذكر** **عليه** **عليه** **عليه** **عليه**

والتميز والجمع والتميز ويكره الصلوة في الطريق
 العامة لانه عليه السلام في ان يصلي في سبعة مواضع
 في الزيادة والزيادة والمقبرة وقاعة الطريق وفي الخلاء وفي
 معاطن الاين وفوق ظهرك الحكة ويكره الصلوة في
 الصلوة من غير صلاة الا في خوف المصلي المروءي من
 ان يتردد في بيده ويكره ايضا في معاطن الابل اي
 مباد كما وفي المنيعة وهو مطلق اذ في التريق وفي
 الجيرة اي موضع الجارة ويحذف ان من التعمير
 غيرها وفي القتل اي موضع الاغتيال وفي الحمام
 وفي المشيمة ما من من المنيعة ولان هذه المواضع
 مواضع الخفاسة ويكره على سطح الحكة لمحدث
 المتقدم وذكر فاضلان في الفتاوى انه اذا غسل من
 في الحمام ليس فيه مثال اي صورة وصلي في لا
 به والاواني ان لا يصلي فيه الا ضرورة كخوض الغوث
 ونحوه لا طلاق لمحدث واما الصلوة في موضع جلوس
 الخمار في فدان فاضلان لا بأس به لانه لا نجاسة فيه
 وكذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة في المقرة اذا
 كان فيها موضع اعتد الصلوة وليس فيه قدر الخلف
 كلامه الفتاوى ويكره ان يقرأه كل من من سورة
 قريرته تلك السورة بعد عذر وبيداه القراءة من
 سورة اخرى وكذا لو انتقل الى اية اخرى من تلك

انما صلح كيف

انشودة

انشودة وترك بينهما شيئا واما ان حصرنا بعد تلك الآية
 قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى اية اخرى
 من تلك السورة او من سورة اخرى بعد ذلك ان انتقل
 قسما كان انتقل من غير قصد قد تدعى ينبغي ان يعود ذلك
 في الفقيه وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره
 الامام ان يؤخره له كارهون بخصلة اي بسبب
 بخصلة توجب الكراهة او لان فيه من هو او لم منه
 بالامامة اما ان كانت كراهته بغير سبب بغيرها فلا
 يكره دامته لا كراهة غير مشروعة فلا تدر ويكره
 ايضا الامام ان يشغل عليه اي على القوم بالقطر
 انما تد على حد السعة في القراءة وسأول الأركان ويكره
 ان يجهلهم عن اكمال السنة في تسببت الرجوع والتميز
 وقراءة التمسد ويكره ان يجهلهم بغيره اي ان يقطع عليه
 في القراءة اذا وضع عليه بالقراءة ينبغي ان يركع المكان قد
 قراء مقلا راسيون او ينتقل الى اية اخرى ان لم يكن
 قراء ولا يجوز القوم ان يفتوا يجب عليه اي على الامام
 ان يقرأ ما تيسر عليه قرائته من القرآن دون ما هو عسر
 عليه ما لم يحكم حفظه وان عرض له شيئا من لفظة انتقل
 الى اية اخرى او يركع مكان قد قراء ما يكفيه او هو قد
 السنة وقبل قد ما يجوز به الصلوة وقبل قد ما يجب
 ويكره للصلي ان يمكث في مكانه الذي صلي فيه الفقيه

ويطلب

١٩٨

عنوه اي عند انكسار الحائل يحول بينه وبين النار نحو التستر
اي انصاف المكونة منه **او الاستطارة** بضم الفاء وتشديد الطاء
وهي تعود **او تحوّلها** من شجرة نوادي او دابة او غير
ذلك فانه لا يكون المروءة ولا الفاني وانما يكون المروءة
عند عدم الفاني اذ ان في موضع سجوده وهو الاصح
وفي النهاية الاصح انه لو حصل صلوة لغيره في باب
يكون بصره سالك قيامه الي موضع سجوده لا يقع بصره
على تدار لا يكون الاول مختار السرخسي وما في النهاية مما
في الاستطارة والحق ان يحكى على الدكان فان خاضع
انصافه انما انصافه تعصى بكونه على ما ذكر في التقدمة
وغرضنا هذا في التقدمة وانما انصافه في التقدمة
فانه المروءة مطلوبة ان كان كبرا فقبل هو كالصغير لا يتر
بينه وبين سائر القبلة وقبل كما في التقدمة بتر في ما ذكر
موضع سجوده وقبل يتر فيما ذكره خمس ذراعا وقبل
قد رما بين الصلوة الاول وصالح القبلة ورجع ابن
العماد ما ذكر في التقدمة من غير تفصيل بين المسجد
وغيره ويبيّن في التقدمة ان يتخذ ستر قد ردد
في غلط صريح او يقرّب منها ويجعلها قبالة احد جانبيه
لا بين عبيده وان التي انصاف بين يده ولم يفرقها اذ
خطا قبل يتر عن التستر وقبل لا يجزئيه وعلى المجلد
فقبل بخطا كالحارب وقبل من جهة يمينه الي

فان كان المسجد

منه

شاهه واما الوضوء في الكفاية يضع طولا لا عرضا يكون
عني مثالا للعرض ويذكره ثلثا اذا زاد ان يتر في موضع
سجوده او بينه وبين التستر بالاشارة او بالمشي
لاهما معا وسنة الامامة للوقوف ويجوز ترك
التستر في موضع يامن المروءة وفي القبلة قام في
الحرا الصلوة من المسجد بينه وبين الصلوة موضع
خاتمة قللا خلدان يتر بين يده يصل الصلوة لانه
اسقط حومة نفسه فلا يتر ثلثا بين يديه **فوعيك**
ايضا وضع البصر في التمسك في الصلوة وتكره الصلوة بحرفة
الاعمار ويكره رفع الرأس وضوءه قبل الامام واث
يضي بين يديه تورا وكا يتر موقد بخلاف التمسك
والقبلة بل وفي فتاوى الجهة الاولى عدم مواجبة السج
ويكره ان يعرف اصابع يديه او رجله عن القبلة في
التسجود وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي
خزانة الفقه من التداوة امر وله الصلوة ومن التكره
مجاورة ايدين عن الازنين ورفع ايدين تحت التكره
وسجود التمسك قبل التسليم وقالوا بكونه ستر القدمين
في التسجود وفيه نظر ولا يكون الصلوة في ثوب غير شريف
الوسط وقبل يكره والمختار الاول وانما التمسك قبل
يكره لانه كف الثوب وقبل لا قال صاحب التفتية
وهو الاحوط وان لم يرد في رما يكشف الكفان لا

الي انسا عذو انترق فانه مكره على ما ذكره ويكره انسا عذو في
 ارضه افعو به ذن وقيل ان كان لمسلم لم يكن من روعه فلا
 وبما ينفي بين الصلوة في ارض الغير وفي الطريق ما كانت حرم
 والكان في الطريق اولى وانما في ولا يجزئ الصلوة معه
 بوجهه اذا ناء الا ان استغاث به لم يقطع كما ينقطع نحو
 سقوط اجزئي من سطح او نحو او غرقه او سرقه او سرقه
 ما قبله ودره له او غيره **فصل في تشتمل المدا في هذا**
 الموضوع ما يشتمل في الصلوة من قول وعلى ولا يجزئ غيره
 انما هي على الاذان والاقامة **والقاعدة** هي اول اثنين الاذان
 وهو سنة مؤكدة الصلوة لنفس والجمعة ورواها ائمة الصلوة
 النبي ورواه ائمة من كماله المكشوف اذا صليت نجما
 سواء كانت في وقتها او فاته فان صلى فوات وتعد
 في جماعة اذن لا يولي منها وقيم وفي اتي في انشاء اذن
 واقام وانشاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متولية وبسبح
 الاذان والاقامة من صلى وحده في جنبه وليس افر الا انه
 يكون اذنك ليس افر غلط كما يكون اذنك نجما ع الا جماعة
 منسأة وحده من وسجادة لمعد ودين في كسر يوم الجمعة
 فان الاذان والاقامة مكرهان عند الكراهة صلاتهم جملا
 وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عند اختلافه
 وهو ان يخفض صوته او لا بالشفها بين ثم يرجع فيه بما
 صوته ويريد في اذان الغير بعد الفلاح الصلوة غير

القول من بين والاقامة مثل الاذان عند صلاة فاشد فاشد
 عند صلاة قادي او عند صلاة فاشد فاشد فاشد فاشد
 وانما من كان الاذان عالما بالسنن فاشد فاشد فاشد فاشد
 والناظر قوله عليه السلام ليس ذن كخياره ويكره اذان
 الصلوة وكان عاقلة في رواية وفي ظاهر الرواية يجوز اذنه
 ان كان عاقله ويكره الصلوة في الاذان لانه ليس من اهل البيت
 وكان في الفرة وتبين الصلوة مطلوب والصلوة ان يخرج للصلوة
 عتا يجوز له في اذنه ويستقبل الفرة بالاذن والاقامة لانه
 المشرقة في كونه تركه ويجوز وجهه يذنه عند حسن تحل
 الصلوة مشيا او عدسي على الفلاح في الاذان والاقامة في
 يستدبر في الفارة اذا لم يحصل تمام الفلاح يجوز توجه مع
 ثبات اذنه من ويصل صعبه في ذنبه لانه غير مكشوف
 بالاذن وقال انه ادفع صوتك وان لم يسمع فلا كراهة ويكره
 ان يسمع وهو يؤذن ويقيم ويستألف لو تكلم في شاة لانه ذكر
 واحد ولا بد من السلام لو سلم عليه فيه ولا يثبت الفلاح
 ويكون يؤذن فاعدا الا ان اذن لنفسه ويكره ان يقرأ في ظاهر
 الرواية الا ان يقرأ في الاقامة ويجوز ان يقرأ في الاذان
 ويجوز ان يقرأ في الاذان متوجها حيث توجهت رايته ويكره
 ان يؤذن جنبا في رواية واحدة وعنده الا يكره في احد
 ان يأتين وفي الرواية بسبب الجنابة وانك والاشبه ان
 يعاد الاذان والاقامة لان تكرار مشرووع كما في يوم الجمعة

والذي يوشى له انك لا تعلم شيئا فاجابته فقال له شفا عني
وتاني اكن رفع اليدين تكبرا لا فتخرج مع التكبير قد
تدور الكلايم عليه في صفة الصلوة وانا فلها اثنا عشر
عشر التكبير بدون تكلف ضم ولا تخرج رايها اجزا لها
بالتكبير وكذا بالفتح والتكاد وطنا صفا التثنية اي في
خطبات التعمود جئت الى الحرة وسادتها التعمود بها
التعميد ثمانية التامين وثانيتها الاختار من اي
بالاربعة للذكورة من اثنتاه وما يقدح اما ما كان المسكن
او مقدره او مفره او عاشرها وضع اليدين من ايدين على
اليسرى خلفها وراى عشرها ثوبه ذلك الوضع تحت الشرة
لرجل وكونه على الشدة لثوبه في عشرها لا تكبير من اي
بما في حاله في الصلوة سدى الركوع والتجود والوضوء
والتي من استجود او التعمود الى الضياء وكذا التبعيد و
تحت وثالث عشرها تسبيحات الاربعة والاربعة عشرها تسبيحات
التجود وخامس عشرها خطرات التبعيد باليد من في الركوع
حان كونه متراجعا اصابعه وسادس عشرها وسابع عشرها
فتراس رجل اليسرى والتعمود عليها ونصب ارجل اليمنى
متوجهة اصابعها نحو القبلة في التبعيد من رجل واتورك
جسدا في ثمانية عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم جملتها في الصلوة الاجزاء وتاسع عشرها التثنية
في الصلوة ثمانية عشرها التثنية التثنية والادعية المأثورة

وتام التبعيد بالاشارة بالمسحبة عند ذكر ثلثها روي في بعض
الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل فائدة التثنية
في الايمان في التثنية ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقبل
واجب وقبل مستحب وقيل المخرج من الصلوة بانظر التثنية
سنة ايضا والتبعيد واجب واجب وقيل التثنية عن بيتها
سنة والاصح ان يكملها بواجب وقيل بعض هذه الالفاظ التي
ذكرنا لها سنة اما مواايب والاصح ان جميعها سنة سنة
ما يتارحما وجوبه وما ذكرنا يعني في صفة الصلوة فاما
ذلك المذكور هنا من اثنتي جميعها فهو واجب وراى روي
ما لم يثبت على انه فرض او واجب وقيل في هذا فاعلم
في صفة الصلوة في مواايب كالحرايج التي من التبعيد
عند التكبير والتجود وفيه نظر فان من جوده ذلك وضع
اليدين والركبتين في التجود وهو سنة وكذا ابداء
الاصابع ومجافات البطن عن المفردين وتوجيه الايدي
نحو القبلة فاما سنة ايضا فصل في التثنية جمع ثمانية
وهي في اللغة الزيادة وفي الشرح العبادة التي يستلزمها
والواجب في التثنية والتسبيح والتطوع التبعيد
المراد السنة قبل الجهر في صلوة الفجر وكذا وهي
اخرى اثنتي المأثورات روي عن ابي حنيفة انها
لا يجوز مع التعمود بغير عذر لقوله عليه السلام لا يصالح
ولو طردتكم ليحل لرا الاكل بعد هذا كتمان المغرب

مطابق

ثم اني بعد النظر لزمان بعد العشاء ثم اني قبل النظر والركعة
 ان اني قبل النظر قد بعد سنة الظهر ثم اني في قبل العشاء
واربع قبل الظهر وركعتان بعد ما روي عنه عليه
 السلام انه كان يصلي ركعتين **واربع قبل العشاء** وركعتان
 ركعتين وسنة العصر مسجدة لانه كان يصلي **ركعتان**
بعد العشاء لقوله عليه السلام من صلى في يومه ركعتين
 عشر ركعة سوى المكتوبة بجله جئت في الجنة اربعين
 الظاهر ركعتين بعد ما روي عن ركعتين بعد المغرب وركعتين
 بعد العشاء وركعتين قبل الظهر **واربع قبل العشاء** وهم
 مسجدة **واربع بعد العشاء** مسجدة ذلك **والسنة ركعتان**
 واما المذكورة في حديث القدرية انما **اذكركم** من السنة
في العصر العشاء في وقت **مسجدة** كما ذكرنا وذلك
 الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع ايضا بعد الظهر
 تكبر في السلام من حافظ على **اربع ركعات** قبل الظهر
 و**اربع** بعد ما حرمه الله تعالى انما ويجوز في الاربع بعد
 الظهر كونها تسليمة لكن بتسليم واحدة افضل اتفاقا
 و**في** بعد العشاء كونها تسليمة واحدة افضل عندنا
 حيث انه عند علماء الحديث ويستحب السنة بعد المغرب
 لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب سنة وركعتان
 كتب من الاولين وثلاثة كان هو وابن عمر وعطاء
 بن الاربع بعد الظهر والعشاء والسنة بعد المغرب وسئلوا

في وقت

في وقت

او معهما ظاهر اني لانني بعد صديق عتيق الله صلى الله عليه وسلم
 والعشاء كما روي بعد المغرب ستا وركعتان في ضمن ذلك
 وذكر في الخط ان **الطلوع قبل العصر** **واربع** وقبل العشاء
اربع ركعتين لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب ركعتين
 فلا يخفى ان مؤكدين السنة **في الجمعة** **اربع** لا في غيره
 انما هو ما ذهب اليه الاربع بعد الزوال في جميع الايام **وبعد**
 اي بعد الجمعة **اربع** لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم
 الجمعة سنة فهو مروي عن علي كرم الله وجهه **لا**
تقربوا ان يصلي **اربع ركعتين** يخرج من التكليف **في**
 سنة الظهر وغيرها من المؤكدة قبل ياق والاصح ان لا يتم
 لكن تفوته اودجات والوقوف ويستحق للامة هذا ان
 ما حاشته ولم يستحب بها **والا بركن** **واما** **مسجدة** الضحي
 اي صلاة الضحى **فقد** **وردت** **الاحاديث** **فيها** اي في
 قد روى عن **الركعتين** **الي** **التي** **عشر** **ركعة** وهي مسجدة
 وروي عن ابي ذر انه قال اوصني يا رسول الله قال
 عليك السلام واذا صليت الضحى ركعتين لم يكتب من
 الضحى واذا صليتها اربعاً كتبت من الضحى واذا صليتها
 ستاً كتبت ذلك **اليوم** **اربعة** **ركعات** **واذا** **صليتها** **ثمانيا** **كتبت**
من **الافاقين** **واذا** **صليتها** **عشر** **كتب** **لها** **في** **الجنة**
وروي **انه** **عنه** **السلام** **قال** **من** **صلى** **الضحى** **اثني**
عشر **ركعة** **بقي** **الله** **يقال** **له** **قصر** **من** **ذهب** **في** **الجنة**

في وقت
 في وقت

في وقت

ووقت صلوة الغنيم من ارتفع الشمس الى عاقل كذا
ووقتها انظر الى زواجر ربيع كذا ثم انظر الى كذا
مسألة الجبل والشارع من الضلع لطلق ربيع وكذا
ساعة وسلاسل واجرة عروبي عند اي حنفية وقالوا
ابو يوسف ومحمد ان الضلع في سنة قليل كذا ثم
وعند انشأ في الاضلاع من ربيع والشارع من كذا ثم
والا لائق مسنوعات في الشرح والزيادة على فان كذا
بشبهة واحدة لربا وعلي اربع ركعات بنسبة واحدة
ذكر بعضها ليقول من تحت العدة وروا الاثره من
شرح في مسافة الضلع او في حدود الضلع ثم كذا
فهيئة قضاء ما عندنا هو عند مالك وهو قولنا
بكره تصديق ابن عباس وكثير من تصابيخ والاعين
خلافنا في واحد وخمسة في الشرح والشرح في
الضلع بنية الاربع اي بنية اربع ركعات
فقط اي اشد ما شرح به قبل انما شفع الازمة
اي الاضلاع شفع عند اي حنفية ومحمد خلافه
يوسف بن عبد العزيز في قضاء اربع في رواية ولو قد
بعد انما شفع فانما قبل انما اي انما بيزمه شفع
واحد بخلافه وعندها الازمة شي وما كان بعد القضاء
بها ازمه فضا شفع اتفاقا قالوا هل ذلك المذكور وهو
وما انشع فخط بالامام بعد الزمة بنية الاربع في

10

تسكن اربعون سنة العنصر والعشدة وسادس عشر في الاربع
اوتية التي قبل العنصر وقبل ثمانية اوبعد كما قد وقع شفع
الاول والثاني في يوم الاربع اي ضل ما بالاختلاف لانه لم
يضع الاربعية واحدة فلا ياتي فيها على التي عتبت ان
في القصة الاولى ولا يستغ عن اعتبارها في القصة الثانية
صلوات وسادة والشفع في الاربع عن الشفع سنة كانت
ولم يرد في القصة الثانية اي ترك القصة الاولى في
صلواته ترك عند هي وزفر لث قرين وهو القصة الاولى
لانهما وضع عند هاء في القصة على ان الذكر كهي من
سنة عشرة وعشرين القصة الاولى ابن عند هاء و
الآخرين فيهما قال اي اي حنيفة وابو يوسف لا يفتد
بصلواته في القصة واخذ ثروة ولا يبره قضاء شيء وكل من
من القصة اذا اقصاه فليده قضاء ما غيب دون
قضاء ما فيه وما بعد هاء ما لم يفتد للقصة كل شفع
صلوات على حدة لا يفتد عن اي يوسف فيها الما في الاربع
وشع اذا ضد ما قبل القصة والاول حيث يبره قضاء
اربع عزم وما السبعة الملية بالثانية وما من سكتي
اربع ركعات وترك القراءة في كذا وبعضها خلفا
الواقع فيها بين امتسابي على قاعدة اخرى مختلفة
بهم وهي ان ترك القراءة في كل ركعة اشد او في بعضها
وجب بطلان الفريضة عند هي فلا ينجو شرف في قتلهم

18

الثاني فلا يلزمه ضرورة بفساده ولا يوجب شيئا في
يوسف وإنما يوجب فساد الآلة فيصير شروع في
الشيء الثاني فإذا اختلفت زمره قضاءه بفسادها فلا يلزم
الأول في الآلة ولا في الثاني في نفسه الثاني في نفسه لا يلزم
وان ذكر في الفاضلة وفيها على غاية اوجبه باعتبار
تداخل بعض صورها في بعض فاما اعتبارها في ستة عشر
صورة وثمانية منها لا يلزمه فيها قضاء شيء وهي ما اذا افرد
في الجميع والثاني في الشيء على انفراد عدد كدرة خمس عشر
صورة وهي ثلث الآلة في الجميع بضمي رقتين وعند
اب يوسف اربعة تركيها في الأول فقط بضمي اربعة وعند
محمد شين فراه في الثانية فقط كذلك تركيها في الثانية فقط
بضمي رقتين والثالث تركيها في اربعة فقط كذلك تركيها
في الأول والثانية كذلك تركيها في الأول والثالث
بضمي اربعة وعند محمد رقتين تركيها في الأول والثالث
كذلك تركيها في الثانية والثالث كذلك تركيها في
الثانية والرابعة كذلك تركيها في الثالثة والرابعة
بضمي رقتين افعالا تركيها في الأول والثالث والثالث
بضمي رقتين وعند اب يوسف اربعة تركيها في الأول
والثالث والرابعة كذلك تركيها في الأول والثالث
والرابعة بضمي اربعة وعند محمد رقتين تركيها
في الثانية والثالث والرابعة كذلك ومن سلك هذا

على
 كذا في بعض النسخ
 انما نسخها لصلواته ان يكون
 فقط كذا والايام
 بده الكثرة وضوءه
 عشره من ذوالحج
 باطله

جواب

١٢

وہابیہ

وغيره الجهد لكونه سنة على سبيل التكميل في كل وقت
توكل الله على محبة طهره الخاضعة وصلى في بيوتهم فقد
تركوا السنة وقد سأل في ذلك وان اقيمت الزاوية
في المسجد بالمحبة وتختلف عنها رجل من افراد القياس
وسبيل في حجة فقد ترك الفضيلة الاثنية فلو كان
وفي قوله من افراد الناس اشار في ما تقدم انه اذا كان
تم يتقدم عليه لا ينبغي له ان يتخطى وانما حلي في حجة
بالمحبة حصول لهم ثوبها وفضلها ولكن لو لم يكن هذا
للمحبة التي يكون في المسجد زيادة فضيلة المسجد ولما
شعنا في الاسلام وهكذا في كل وقت في كل وقت ولو
حلي جماعة في البيت على حدة بالمحبة في المسجد ولما
فضيلة للمحبة وهي السنة تسع وعشرين
فوجه لكن لم يكن الفضيلة للمحبة بواقعة في المسجد
فالمحصل ان كل ما شرع فيه للمحبة ما لم يجد فيها ضرر
والا سيما في ائمة فيها ان يندى المذبح او يتوجه
قبلة المذبح ويتوي بسنة المذبح او قبله ويصلي
لان المشايخ قد اختلفوا في من يجوز ان يات السنة
بائنة مطلقا انزل او مطلقا الصلوة قال بعض المتقدمين
من لا يجوز ذلك وهو قولنا في كل حيلة من ذلك
بعض المتأخرين بل عامهم يجوز ذلك حلي وكما
بغية ضلوة المذبح في تبيين في طهر الله سكان اية

مقابل

انسان قد طلع الفجر قال بعضهم وهو انكرا المتأخرين
يوجب ذلك ان يصلي من سنة الفجر ومطهره
قولنا في يوسف ويحيى وهو ظاهر الرواية عن المتقدمين
وثالث الرواية عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة
ان اشك بقا ما صلي او لم يكن بينه صلوة الليل
في طلع الفجر لا يوجب ما صلاه عن سنة الفجر لا
تفاق لان الميقن لا يسقط بالشك وان قوي في
الزواج صلوة مطلقة فحسب ابي من غير ان يعرف
صفة الصلوة المذكورة قالوا في بعض المشايخ الا
الله لا يجوز وهو اختيارنا فاضبطنا خلاف ما اختاره
صاحب الهداية وقد تقدم في بحث ائمة ووقفه
في وقت الزواج ذكره باعتراف الفاعل او النفل المذكور
بعد المشاء لا يجوز قبله سلا كانت بعد الزواج
قبله وهو المختار لانه نافذة شرعت بعد المشاء فكان
تعالها كنها وقبل وقتها قبل كل ولو قبل المشاء وقبل
ما بين المشاء والوقت لا يجوز بعد الزواج والتجديد مائة
وتجديد عشرين اية لو صلي المشاء با مام وصل في الزا
بالامام انظر في الامام الاول كان قد صلي المشاء
بغير وضوء او بغير اداء بوجه من الوجوه فيجب
الاعتناء في الزواج تعالها كما بعد سنتها ولا يلزمه
الوقت في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة المكان

صلاها مع انرا و مع صلواته شيعته و عتق و انما
 يذره فقلوا انما شاة فترتيب و عند هذا يلزم اعادة
 ايضا لانه تعالى عده حسا و يثبت في هذا الجوز و يثبت
 انما زمره لان ان كانت مع الامام و تروية او تروية و يثبت ان
 او انما زمره يثبت قبل ان ترا و يثبت في ذكره في
 انما يثبت قال اختلاف مستأخر زمانا قال بعضهم
 يترجم الامام و يثبت ما قاله من انرا و مع و قال
 بعضهم يصلي انرا و مع المرويه و يثبت و لا شك ان
 ما يثبت انرا و يثبت انرا و به و اما الاستدلال
 في شاة انرا و مع فيجوز انرا و يثبت ما قاله
 اي بعد كل اربع ركعات قد و اربع ركعات و كذا يثبت
 الاخير و انرا و المرويه و انرا و هو محتمل في شاة
 سجدت و انرا و سجدت او فترتيب او سجدت و انرا و سجدت
 و هذا لا ينافي مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل
 مكة ان يطفروا بعد كل اربع اسبوعا و يصلي ركعتي
 الطواف و عاد قاهل للبيعة ان يصلي اربع ركعات
 و ان استخرج على شخص تسليما عقيب عشر ركعات
 قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره و قال انما يثبت انرا
 يستحب ذلك اي يكره تنهيا لان ادخال ما ليس به
 في العباد مذكور و من المذموم ما يفعله بعض الجهال
 من صلوة ركعتين منفردة بعد كل ركعتين لانها يروية

يطلب

يطلب

مع مخالفة الامام و كصف و لا يحصل الامام بعد ذلك
 انرا و اي فقد برما يقره في الركعتين على سبيل المثال
 و انما لا يشترط ان يكون احدهما اطول من الاخرى و لو
 لم يفعل لا بأس به و انما كان الافضل كون المتدبر
 بين التسليما ان لا يشتغل فيه بالركعة في ذلك وهو في
 انصافه و انما حصل انرا و بعد ركعة من غير ركعة
 و انما كان الامام قاهل غير انرا و انرا و انما كان
 غير ركعة و لا يستحب و لو سجدت انرا و مع كل ركعة
 و انما و يثبت على رأس كل ركعتين قد اكتفى به
 ذلك عن انرا و مع و هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة
 عدها بعض عباد النكاح عن تسليمة و اسد و في ظاهرها
 يثبت انرا و مع تسليما و في المصنف و لا يكره انرا
 مخالفت ما ذكره في المصنف و غيرها انه يكره و انما لا يحصل
 يجوز التسليمة ما لا يجز فيها اتباع سنة و لو قيل على رأس
 كل ركعتين قد اكتفى به تسليمة و اسد و انما عدها
 حنيفة و انرا و يوسف و اما عندهم فلا يجوز عت
 تسليمة ايضا بل يثبت و انما اي الامام و انرا و في
 انما يثبت اربع تسليما ثمان عشر ركعة او تسليما
 في بعض حكم هذا التمسك اختلاف بين شاة في
 بعضهم يصليون بتسليمة اخرى بخاتمة و قال بعضهم
 يترجم و لا يصلون بتسليمة اخرى الحق انرا و يثبت

انه لا يجوز وهو المختار وقال شمس الائمة انما هو
 هو الصحيح لان فيه بناء القوي على الضعيف لان نقل
 اليه اربع اقرب لان شروعه مازوم بخلاف الصحيح وانما
 اربع وكلمات بصلية واحدة وله بقدر على التفتين
 منها قد اشتهر بغيري اربع عن نسابة واحدة وفيها
 عن ركنين عن ما في حقيقه واي يوسف وهو المختار
 وهو الصحيح وقيل ثوب عن تسليتين وان قد عجل
 راس الركنين جازت عن تسليتين بالانفاق والافاق
 من القربة القربة بنظر يكون ان على ان راد
 ينقل على القربة لا بد ان تصح انما قد وفيه اشار
 ان انه يزيد الضارة على ما قد ساء الالة يقتصر في نقل
 قوله انما هو صك على غيره وعن ال فحق لانه المروض
 عن الشافعي وبه تنادي السنة عن ما ولو قد صك
 بنسب كما قد ساء عنها وذكرها بعد ما صكوا
 صلوة الموراختلف انما في اعم هو يصلون ثلاث
 الضربة جماعة او منفردين فان الشيخ الامام ابو بكر
 فيما بين الفصل لا يصلون ثلاث الضربة جماعة لا
 فانت عن محمدا قال صدق الله بغيره ان يقال
 يصلي تلك الضربة الا في قبا باق وقوله يجوز ان يقال
 اشارة الى انه لا رابة فيهما من الائمة وقول انما
 الشهدا الضربة ولو صلى الامام على راس ركعة

سألت

سألت في الصحيح الاول من التراويح فرضي ما بين
 منها من وجها قبل ان يعيد ذلك الشفع فانما
 تنادي بقصتي الشفع الاول لا غير لان ضاه لا يوتر
 فيما بعد فانما الشفع من ركنين عليه فقلنا انما
 ان كل التراويح لانسلا من وقع بها في جميع الاشغال
 فلم يخرج به من حرمة الصلوة وقد ترك القعدة على
 راس كل من الاشغال وقد روي في ساجها في ركنه
 في وجهه او تركه وبيان وقام الامام في التروييع الاما
 فرضي ما فاته وانما الركنين مع الامام قبل لا يتبعه
 في التروييع ولا في التروييع وانما يصل مع الامام
 التروييع لا يتبعه في التروييع والتصح انما يجوز ان يتبعه
 في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض
 وشرع في التروييع فاته بصل الفرض ولا وجب ثم يتابعه
 في التروييع وفي الغيبة لو ترك الجماعة في الفرض لم يلزم
 ان يصلوا التروييع جماعة ثم انما يقتدي في التروييع ثم
 استيقظ بعد التروييع الامام ولم يدرك قد رما فاته
 وبسبب وبناجه فيما بين وليس عليه قضاء شيء ماله
 يصلي بغيره ولو صلى التروييع فاعدا بلا عذر ركب لا يصح
 والتصح بغيره ومع النكاهة ولو قد اقام واقفوا
 قداما الصحيح الجواز عن الكل وقيل فيه خلاف فلو
 ويكون فقتدي ان يتعد في التروييع حتى اذا اراد لا

١١١

1. مقدمة

ولا يقتضي تحريكه الاية فمن وايت والايز من عاويت
جاءت ربنا وضايت وزيدان شاكرا وصلى الله على النبي الامم
والهم صبحه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اننا
خالق نيل جنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار
او يقول اللهم اغفر لي بكراهة لا تأجيل يقول يا رب وكبر
تأجيله لا يثبت في صلاة غير التورعة في اوقات صلاة
والثاني يثبت في التجر ويجوز عندئذ ان وقعت فتنة او
بيلة ان يثبت في التجر وله الخطا وي لا يصلي في التجر
لجماعة الا في شهر رمضان واقراد ان يكون بمجاعة
خارج رمضان لانه لا يجوز وفي رمضان قبل
الافضل الا غزاة وانقص ان الجماعة فيه افضل لان
سبيلها ليست كسنة جماعة التوراة والسبب في
التوراة يثبت مع الامام بناء على ان القنوت يثبت في
الصحيح يثبت في وقت مع الامام لا يثبت بعد نماز
الركعة التي تليها مع الامام لانه قنوت في موضع
يقين وان شك انه في الركعة الثانية في التوراة في
الركعة الثانية في وروج احدا لآخرين يثبت على الأقل
فصل الركعة التي فيها وبعده فبصل اخرى ويثبت
حين اى يثبت في كل ركعة وتكثرت الذين كثرين
لان تكلم القنوت في موضعه مكره وكذا في المسئلة
الاولى وفي المسئلة الثانية في موضع احد صلاتي موضعه

11

مطلب

لذا في بعض النسخ وفي بعضها لم يقع الا احدها في
موضعها وهو انساب والمقصود ان يكون الفكر لو شك انه
في الاول في الثانية بقت في كل كلمة يمتثل لها ثالثة وذكر
في الاخير ان الله ان هت في الاول او الثانية ساهبا الى
بقت في الثالثة وهو محقق لثبوت ثبوتك وان
ببعضها فرق وهو ان السامي قد عني انه موضع الفتوت
فلا يكون ربحا في الشك وفي القلاصة عن صدر الشهد
ان انشا في بقت ثانيا وهو الا وسبه وقد حققنا
في الشرح وهو يصلي في اخر الفتوت في قوله عليه السلام
ان لا قال القبره ايا قيس يصلي الله من انك انك
وقد تقدمت او اية في في حديث فتوت نفس وذكر
في بعض النسخ اني انما من ان يصلي خطا وهذا ان
الاول تركها وكذا من اني ابيت بل علي ان الاول
الا ثانيا فيا وقبل ان يصلي في الفتوت لا يصلي بعد ان
وكان ان صلي في الفتوت الاول هو الا يصلي في الاخير
قول لا دليل عليه فلو يعتبر واعتلوا انشا هو غير
بفتوت ام يحتاج به قال الامام ابو بكر محمد بن
بجاءت كذا اجرة العادة اي بالمخافة في مسجد الامام
ابي جعفر الكبير ايضا دي والمظاهر انه محار وهو الا
وقبل جهر عند محمد لا عند ابي يوسف وجعل بالعكس
وقال صاحب الاختصار رحمه الله في الاستسناد

بفتوت

اي انشا في الفتوت في بلاد النصارى في بلاد النصارى
في الشرح يعني شرح الاستبصار يكون ذلك الجهر في جهر
الفتوت دون جهر الفتوت في جهر بين اركن وعبر في الفتوة
ومختار صاحب كفاية والمختار كفاية وهو المختار لانه
دعا وثنا والافضل فيما الاخطاء كما في انشاء وتأمين
وسا اولا عية والاذا كان وقوله ليتعلموا فلما انضمت
ليست محو التعميم والتدوير بين الجهر والاختلاف والاضطر
الاخطاء واما الفتوى فهو مختار انشا في فت مختارة
وهو اختيار الاكثرين وانشا امن وانشا سكنت مختار
اي كل الذي كور من الامور الثلاثة من دي على وجه الاختلاف
اي ابي يوسف ومحمد بن عبد الله بن يوسف بن عبد
محمد لا بد من قبل عبد الله بن يوسف سكنت وقبل محمد
عند انشا سكنت وانشا قراءة عند محمد انشا مختار
وانشاء من ومنه عند ابي يوسف ايضا وعنه في روا
بقت الا قوله ملحق قريبك وعن محمد بقت اي ان
يبلغ اذ دعا قيو من والمفتي يسل بقت في الفتوة
معه عند ابي حنيفة ومحمد بن يوسف ساكن في الاضطر
وقبل بقدر وقد ابي يوسف بقت معه وان كانت
ومن لا يقع صوته بالانفاق حتى لا ينشئ غيره
فروم او تقرأ فتور ثم قام يصلي في الليل لا يوترها
لقوله عليه السلام لا وترين في ليلة ولانه روي عنه

مطلب

عليه السلام ان كان يصلي بعد اخر ركعتين خفيفتين
وهو جالس يقرأ فيهما اذا اذنت وتوفي بها ان كان قوام
ثمان من المصلين صلوات الكسوف وهي عاشر على
شريعنا بالجماعة من عزكاهة وصفتها ان يصلي الامام
الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة
ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويصلي فيها القراءة
فيقرأ في كل منهما صوتاً مرة ويقرأ في حنيفة
وعند حماد يقرأ في حنيفة وكذا في حنيفة في ركوعه
الصلوات يقرأ في كل ركعة وان لم يحضر امام الجمعة صلى
اناس فرادى وكذلك في صلوات القريبات فرادى
وكل ذلك عند حدوث فرج من شدة اوجاعهم
ذلك وعند اقامة التذكرة صلوات الكسوف في ركعة يد
فربون والذليل المذكور في الشرح **وهنا** صلوات الاستسقاء
اذا ادم انقطاع المطر مع الحاجة اليه والاشن فيها للجماعة
عند ابي حنيفة ان يصلون وحداناً ان اجتمعوا ولا
تشفع عنهم انما هو الدعاء والاستسقاء عند حماد
ان يصلي الامام اثنائه ركعتين كما في الجمعة بغير اذان
في رواية وفي رواية لا يقرأ ويوسف معه في رواية
وهو الاصح وفي رواية مع ابي حنيفة ويطلب بعد
خطبتين عند حماد كما في الجبل وهو المأثور عن ابي
يوسف وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على

مطلب
رعاة الاستسقاء

الاول

الاولى لا يقرأ في ركعتي علي يوسف او عصا
ويطلب الامام رداءه على قول حماد ولا يقبله على
قول ابي حنيفة والحنبل ابي يوسف واقفوا على ان
الاستسقاء للزوج ان الاستسقاء ثلاثة ايام متتالية انما هو
الاستسقاء في ثياب رداءه من الذين متواضعين خضعين
لله تعالى تاركين رؤسهم وفروا لوجهه وردوا لظلاله وقدموا
انفسهم في كل يوم قبل خروجهم ذكراً فهد يصومون
قبل ذلك ايام والاول في الشرح والاحسن في حنيفة
ان رداءه ان يكون بغير عاود مسطر ولا يعمل به عن
يظن انه ويستحب الدعاء بما ورد عنه عليه السلام انه
كان يقول **اللهم استسقنا غيثاً مباركاً غيثاً مباركاً** غيثاً مباركاً
مباركاً مستسقى طيباً **اللهم** ان اليلة رداءه والثلث
من اليلة او الضلالت حالاً مشكوراً **اللهم** استسقنا
لنا الزرع وادركنا الفرج واسقنا من بركات السماء وكنت
من بركات الارض **اللهم** انما استسقناك انك كنت غافراً
فارسل السماء علينا مياها وادركنا في زمنا في عن ابي يوسف
الاستسقاء رقع يقرأ به وايشاء اشار بالمستسقين ويخرجون
بالاستسقاء والمهمل ولا يتصوم معهم اهل الكفر ولا يجمعون
ان يستسقوا ويصومون **وهنا** ان كانت النواصير على
ما تقدم في ادب الامم من **وهنا** ان كانت النواصير
ويشترط المختص بالخروج وحول المسجد بنية الفرض والا

مطلب
رعاة الاستسقاء

111

224

الانقضاء

224

اي طلب العلم لما طس اي يريد ان يفهمه فهو و يذكره
ايام تصد مسنق لما بعد التصديق التوفيق وهذا خطا فاما
في النهاية وغيرهما من انها لا تصد لكن ذكر في القضية
عن اي حقيقه روايه انما تصد ولا تصح انها لا تصد
لا تصح بما روي جوابا وما روي قال لما طس برحمت الله
فانها تصد لا في رواية شاذة عن اي يوصف
ولو عطف رجل في التصديق فذلك له ان يشهد الله
فانما تصد في العلم لما طس المدين تصد حلاله لانه لانه
لو كان يجب تصديق العلم لما طس معصية انما تصد
ليس في التصديق برحمت الله ففان التصديقان امين فصدق
صلوة العلم لما طس لانه بمثابة الاصل لان تاجبه
ليس يجوز كذا في فتاوى اي فاصحح ان تصد المصلي
علي من ليس معه في الصلوة سواء كان في الصلوة او كان
الصلوة والاحسن ان يقال علي غير امامه تصد صلاته
لانه تصد وهو من كلام الناس هل ان تصد
الفتح اما لو تصد القراءه دون الفتح فحصل الفتح لقارن
لا تصد وشهد في الاصل ففان انكاره بان فتح
مرة بعد اخرى و لم يشترط في التمام مع التفسير وهو الصحيح
وان فتح على امامه فصدق بان فتح بعد ما قرأ الامام
مقدار ما يجوز به الصلوة تصد صلاته الفاضل وان
اخذ الاقام بقره تصد صلاته الكل وهو القابل

مطلب

ونفتح

والصحيح انه لا تصد صلاته الفاضل ولا صلاته الامام
الصلوة بقره وهو المستحسن لانه لا صلاح صلواته
الوجهي على لسان الامام بما يشهد ها لو روي فتح عليه
والصحيح انه يوجب الفتح دون الفرض لانه لم يوجع عنها
لا على ما روي ان تصد الامام الي اية اخرى ففتح عليه فهو
بعد لا يفتان فقد جنى تصد صلاته الفاضل وان اخذ
الامام بقره تصد صلاته او لا لا يفتان لانه لا يفتان لانه
الفتح على عدم الامام مطلقا وهو الصحيح فانه في
انكافي الا ان الاول ان لا يجعل في الفتح وقام امامه لا يجوز
انه من يركع اذا جاز اوانه او يفتن اية اخرى ذكره في
الهداية والمؤيد روايه بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال
بعضهم بعد قراءة ما استحب وهو الظاهر فانه ابن الهادي
في شرح الهداية والاولان يرا بعد قراءة قدر العاجب
وان فتح بعد الفتح على المصلي اخر واخذ بفتح تصد
صلواته لانه يفتن وهو يصل كثير وان اكل المصلي
في صلواته او شرب عامدا او ناسيا انه يفتن صلاته لانه
على كثير ولا بعدوا التفتن لان جبرته منكرة بخلاف
القوم والافق بين الكثير والقليل اذا لم يكن بين استاء
حتى لو شرب سبعة من الفارج فتصد وكذا يفتن في العمد
الكثير مما ليس من اعطاه ولو يكن الاصل صحيحا ولا بعد
لا يشترط بسبب انما شرط التفتن انه ليس في الصلوة فهو

مطلب

غير انه او منبره **يسوع** ونطقه **تفسر** صلواته **في** **البحر**
 وتفرغ لانه مختصة او تاديب اوملا عينة وهو عمل كثير
 وذكر في الخبره **من المصلي على اربعة ارجل** **الاسترخاء**
السير اي بطب سريته سيرها **تفسر** صلواته وهو يتناول
 الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان **ويضرب** **تفسر** **الشيخ**
 قالوا واظهر بها مرة او مرتين لا تستند وان ضربها ثلاث
 مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا فيد في الضربة
تفسر وهو الاصح لانه من قبل فلا بد فيه من التكرار
 ليصير من كثير اختلف ضرب الانسان فان الضرب في
 حقه بمنزلة التعليم او الاعلام وهو **تفسر** **ويضرب**
متن **تفسر** **قالوا** **ان كان منه صوت** **فمنها** اي نشطتها
 وحركتها **تفسر** **في** **الضربة** من لحن الخبره بدل ففتها
فيا **ها** اي صليها **تفسر** **او** **تفسر** **الاحد** **صلواته** **يد**
 اذا لم ينكر ركنها متواليات وهو موافق لمفول قبله **ولو**
احد **يه** اي باليسوع اي ارشد ها بالاربابا في الطريق
 اي حركه لرجل ذلك ومنه سبب العصبية بالحادية **وحرك**
 مع ذلك **تفسر** صلواته لان فيه تعليم ومربا كان عمل
 كثير وان سركت المصلي اوراق رجل واحدة **لاجل** **تفسر**
لا **علي** **آدم** **و** **من** **من** **او** **مرتين** **في** **الركعة** **الواحدة** **لا** **تستند**
 صلواته وان سركت كلتا رجليه **فما** **تفسر** **اعتبار**
 لها باندين **وقال** **بعضهم** **ان** **سركت** **رجل** **من** **رجل**

فيكون اي ضيقا بحيث لا يدركه الغير الا بالتمام لا تقدر
 اذا لم يوا انكر ادوروي **عن** **ابي** **يكر** **انه** **انجاب** **في**
 مشكته **من** **قال** **له** **اي** **المصلي** **كرو** **سليم** **فما** **شاهد** **اليه**
المصلي **يبدا** **يا** **اصبعين** **منها** **اي** **انهم** **صلواتهم** **و** **كثيرين**
 او ثلاث اي انهم صلوات ثلاث ونحو ذلك **لا** **تستند**
 صلواته لانه عمل قليل ومثله مروي عن عائشة رضي
 تعالى عنها وان كتبت المصلي **ما** **يتبين** **اي** **يفهم** **حروفه**
 وان كان **اقل** **من** **ثلاث** **كلمات** **لا** **تستند** **صلواته** **لا** **تستند**
 قليل وكذا ان كتب ما لا يتبين حروفه بان كتب غلب
 هراء وما او باصبعه على حرفه نحو ثوب او جمل **تفسر**
 صلواته بل يكره لانه عبث ويخفي ان يقبل بها اذا كان
 بحيث يظنه ان اقترانه ليس في الضلوة وان **قال** **في**
كتابة **ما** **يتبين** **حروفه** **على** **الخط** **اقل** **من** **ثلاث** **يا** **تكتا**
 ثلثا واكثر **تفسر** لانه عمل كثير **وفي** **الملتقط** **ولو**
قال **المصلي** **مثل** **ما** **قال** **الشيخ** **تفسر** **صلواته** **اي**
 اذا قصد اجابة المؤمن خلافا لابي يوسف وانه
 في الضلوة **في** **الحا** **قانية** **ان** **اذ** **في** **الضلوة** **يريد** **به**
 اي باننا من الاذان اي الاعلام بالحوال او وقت
 تفسر صلواته عند ابي حنيفة **وقال** **ابي** **يوسف** **لا**
تفسر **ها** **م** **مثل** **حي** **على** **الضلوة** **حي** **على** **الضلوة** **لان** **ه**
 اعلام وعش ابي يوسف هو ذكر لكن للقيمة ختم

تقديرا لا تقصد ان تصلي لمجرد انك تقصد ان تصلي
بأنك تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
اذا لم يرفع لا تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
وقيل ان تصلي في الاجناس اذا قتل العترة مرارا
قتلوا القتل بعد ذلك او قتل قتل متعدي من قتل قتل
متعدان كانا في كل قتلين قد ركن تقصد
صلوته وان كانا في قتلين فقتلوا في مهلة قد
ركن تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
ان تصلي في روح المصلي بروحه او بوجه روحه او
فروحه من متواليات تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
ولو تصلي المصلي يريد به اعلمه اي اعلمه ان تصلي
انه في القتل وسبع ثمر وفيه النفع وكذا ان سمع منه
خرمان غواص بالغص او بالضم او تخضع تقصد
ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
عندما في حنيفة واي يوسف وكذا ان تصلي في الاجناس
وصوابه عند في حنيفة ويحذر من كاهن في جميع
الكن والفساد قولنا سبحان الله عدي والله مال
حاسب انصارية وفالسفر لا تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
وهو النفع وفي ملبس شيع الاسلام انما هو تقصد
ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما

تقديرا لا تقصد ان تصلي لمجرد انك تقصد ان تصلي
بأنك تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
اذا لم يرفع لا تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
وقيل ان تصلي في الاجناس اذا قتل العترة مرارا
قتلوا القتل بعد ذلك او قتل قتل متعدي من قتل قتل
متعدان كانا في كل قتلين قد ركن تقصد
صلوته وان كانا في قتلين فقتلوا في مهلة قد
ركن تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
ان تصلي في روح المصلي بروحه او بوجه روحه او
فروحه من متواليات تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
ولو تصلي المصلي يريد به اعلمه اي اعلمه ان تصلي
انه في القتل وسبع ثمر وفيه النفع وكذا ان سمع منه
خرمان غواص بالغص او بالضم او تخضع تقصد
ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
عندما في حنيفة واي يوسف وكذا ان تصلي في الاجناس
وصوابه عند في حنيفة ويحذر من كاهن في جميع
الكن والفساد قولنا سبحان الله عدي والله مال
حاسب انصارية وفالسفر لا تقصد ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما
وهو النفع وفي ملبس شيع الاسلام انما هو تقصد
ان تصلي في ذلك واحد ولو فعل ذلك فربما

فلا يقصد انما فالعدو امكان ان يخرج من مكان لا يقدر
 ان يوافق في حلقه ولو استاذن رجل المصلي اي عليه
 الاذن في الدخول وكذا لو اداه غيره المصلي في الدخول
 ليعده الله في الصلوة او قال المصلي انه لا يخل ذلك او قال
 اكبر لا يقصد صلواته وكذا لو سجد لا يخل لا يخل
 عليه او استاذن من رايه شي في صلواته فليس عليه
 المصلي امراته او رعيته او غيره من صلواته
 ناهه ولو قبل طهر المصلي امراته بغير شهوة فله
 لان من رايه في غير الصلوة ولو قبل المصلي زوجته
 بغير شهوة او بغير شهوة نفس صلواته وان كان في الشرج
 ولو نشر في فرج المطلقة بالرجعية بغير شهوة
 ولا يقصد صلواته في انقضائه المصلي ان وسوسه
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله اعني ان يقصد ان كان ذلك
 وسوسه في امره من مود الدنيا فله ان يترك في آخره
 في امره من مود الدنيا فله ان يترك في آخره
 انوسوسه الى فكاهه مخلوق بسبب امر اخر وفي الاول
 وسبب امر يدوي في انفا في المصلي اذا اراد ان
 يسجد على غير ساجدة فقال الله فله ان يترك في
 الصلوة فيكون ولم يترك عليه ان يقصد صلواته لان الله
 على فعله الخطاب وذكر في امر غيره ان يترك في الصلوة
 اذا كان في حال المشي مستقبلا القبلة غير متعرج

مطلب

ان قال لا حول ولا قوة الا بالله في
 سجدة مخلوق وهو غير صحيح
 عز

عنه

فله ان يقصد انما فالعدو امكان ان يخرج من مكان لا يقدر
 ان يوافق في حلقه ولو استاذن رجل المصلي اي عليه
 الاذن في الدخول وكذا لو اداه غيره المصلي في الدخول
 ليعده الله في الصلوة او قال المصلي انه لا يخل ذلك او قال
 اكبر لا يقصد صلواته وكذا لو سجد لا يخل لا يخل
 عليه او استاذن من رايه شي في صلواته فليس عليه
 المصلي امراته او رعيته او غيره من صلواته
 ناهه ولو قبل طهر المصلي امراته بغير شهوة فله
 لان من رايه في غير الصلوة ولو قبل المصلي زوجته
 بغير شهوة او بغير شهوة نفس صلواته وان كان في الشرج
 ولو نشر في فرج المطلقة بالرجعية بغير شهوة
 ولا يقصد صلواته في انقضائه المصلي ان وسوسه
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله اعني ان يقصد ان كان ذلك
 وسوسه في امره من مود الدنيا فله ان يترك في آخره
 في امره من مود الدنيا فله ان يترك في آخره
 انوسوسه الى فكاهه مخلوق بسبب امر اخر وفي الاول
 وسبب امر يدوي في انفا في المصلي اذا اراد ان
 يسجد على غير ساجدة فقال الله فله ان يترك في
 الصلوة فيكون ولم يترك عليه ان يقصد صلواته لان الله
 على فعله الخطاب وذكر في امر غيره ان يترك في الصلوة
 اذا كان في حال المشي مستقبلا القبلة غير متعرج

مطلب

وغيره من

او صرح بها او نزع الترخيص بقصد ولو اسكتها او اطلع اليها
 لا وان شدا لا اذا واد الترخيص وان شدا بها لا ان يجرى
 في الحديث في الصلوة من سبقة حديث سادس من قوله
 موجب للصلاة انصرف من قوله وتوجهه
 من غير ان يشغل بشيء غير الضروري في وضوءه وفي
 على صلواته عند ان لا يعرض له ما يلهيها خلافه
 لا لئلا يلهيها لغو له عليه السلام من اصابته في وضوءه
 او قسما ومنه في حديثه في وضوءه في قوله
 وهو في ذلك لا يتكلم ويكلمه ما لا يتكلم ولا يستن
 انصرف اليه من شدة الخلاف وقبل ذلك في حق
 المنفردة البناء في حق الإمام والتفرد في الفضل من رتبة
 الجماعة الا ان يحكم بالاستتداف بجماعة اخرى وتنفرد
 القاء اليها في مكان وضوءه ان يمكن واقر بالمواضع
 المتبركين وان شاء وجع الى مضادة والمقتضي يعود الى
 مكانه انية الترخيص امامه ولو اتم في غير لا يصح اذا
 كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كانت
 امامه قد فرغ من سجدة كالمعز والامام يحكمه حكمه فلو كان
 لانه يصير مقفلا بمن يستقله في استغلاف الامام
 يخرج اذا سبقه الحديث جازا اجاعا لما روي عن صر
 رضي الله تعالى عنه انه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد
 رجل وانصرف ثم قال لا دخلت في الصلوة وكبر

مطلب

ويش في خمسة بيدي فوسحت به فخرجت اليها فغيره
 بان يتصرف على قوله فان مكث بعد الحدث في مكانه
 فلهذا من حدث الا اذا حدث بالسوء فكذلك زمانا فلهذا
 انبته وان قرأ في ذمائه او اياه فحدث في الصحيح
 وقبل القراءة في الآية لا تشدد وقيل في هذا التشدد
 والذكر لا يضر في الصحيح ولو احدث ركعا فرفع مستمعا
 فحدث وكان ان احدث ساجدا فرفع مكبرا جلية انما
 او بدون الآية وان لم يرفع الا انصرف لا تشدد ونوحيته
 او سأل ربه الشجعة او غصصة ولو منه لغو استأنف
 لانه ليس بساوي وكذا لو اصابته نجاسة ما نفعه من
 غير سبق بجلد خلافه الا في يوسف فان كانت النجاسة
 من حدثه في انفا فلو اصابته من حدثه او غيره
 لا يبيني ولو احدث سجدة كان لا يبيني لسبيلان ومن عجزها
 فان سال سقطت من غير سقط فقبل يبيني حديث
 طبع الصلاة وقبل سجدة الخاف واختلاف فيما توسعه
 لصلاته ولا يظن انه يبيني بكونه ساويا وان لم يتحضر
 في الاظفر انه لا يبيني ولو سقطت كوسمها بغير رفع يده
 كان بالاعتقاد وان سجد ركعا فعلى الخاف وان لم يكن
 الخاف من بدنه كالاعضاء والجنون لا يبيني مكانه ان
 كان موجبات الغسل كالاحتذاء وان استقل
 بغير ضروري بان سجد ركعا بقدر على الوضوء

منه الى غير ذلك لا يجزئ له ان يتوضأ مثلما كان في الاصح
وباقى بقاء الوضوء ولو وجد في الوضوء شيئا
للوضوء فحقا وراي موضع النكاح لكان كغيره مكان
الاول والاني والا فلا ولو قصد الوضوء في منزله ما
اخرجه منه النكاح البعد قدر يصح لا قصد وان كان
اكثر فصدقه وان كان غارته الوضوء من الوضوء فلو
انتهى وضوءه في بيته بني ولو كان الماء جديدا او قريبا
بما يتركه قبل ان يخرج من بيته على الخشاء وقبل
لا يمنع ان يمدح فيه وان عرض له ما ينافي في الوضوء
من كلامه وشغفه او كشف عورة لا يجزئ حتى
لو كشف رأسه لفسد وضوءه في غسل اليدين في التيمم
وكذا لو كشف عرقه في الاستبراء في طاهر لم يذهب
وقبل ان يركب عليه ثوبه في السنة ان ينصرف محمدا
ووباءه كذا بالغة بوجدها في دعف والاختلاف في الامور
ان يذهب ثوب رجله في الخراب او يذهب اليه والظن
يستلزم ما لم يخرج من المسجد او يكتفوا الصوف في الخمار
فان لم يستلزم حتى جاء وراي خرج بطلت صلوة القوم
ان لم يستلزم فلو سجد في بطنان صلواته روايات
والظاهر عدم البطاوان لانه في حق نفسه كالمسجد بشرط
كون المظنفة صالحا لا ما مر ولو سجد فادخله لم يكن
مع الامام الا واحد معين لا يستلزم من غير تعيين

الشيخ

النكاح صالحا وامامة والا بالنكاح صبي او امرأة فقبل
يتعين فقتل صلواته وصلوة الامام والاصح انه
لا يتعين فقتل صلواته فحسب ولو حصل سبق
لحدث في ركعة او سجدة او يجبا عادتهما في البناء لان
الاستقلال من حيث كان مع الطهارة وشرطه ولو سجد
فيعيد ما سجد فيه ولو لم يجد لما يجزئ بخلافه ما
تذكر فيهما سجدة فيسجد كما يحث لا يجبا عادتهما
بل يستحب ومن ابي يوسف بلزعا عادته او كثر لانت
القومه فرض **فصل في سجود الله وسجدة التوبة**
واجبة الصواب ان يقال سجود التوبة واجب فكله
ان دبا لتجوز معنى التوبة في ربه التوبة فان التوبة
تجوز تارة وهذا هو الصحيح وقبله خمسة **لا يجزئ**
سجود التوبة الا في ذلك **الواجب** من واجبات الصلوة
فلا يجزئ بركعة التوبة والمستحبات كالاعتكاف والتسبيحة
واقفا من واقفاة والتكبيرات الانشاد والتسبيحات
ولا يترك الفرائض لان تركها مفسد لما ثبت في ذلك
فيما هو او يتاخره اي يتاخره الواجب عن محله **لا يجزئ**
الواجب هو كما اذا شئ اي كركه وقت نسائه
قوله القنوت في التوراة والقشور في العدا **القصدين**
عن الاول او الاخره **فانه واجب فيهما في**
الظاهر **الواجبات** وهذا الصحيح وقبله خمسة في الاول

وكذا اذا قيل تكبريات التبعدين وكذا لا يجوز الا
فيما عرفت وضافت فيما عرفت ولما انفردت في
 غير الخاف في البصرية لانه غير وكذا لو جهر في
 الخاف في ظاهر رواية وفي رواية اخرى في
 التبعدين واليه ما لا بد من الخفاء لان الخاف في رواية
 وقيل ان جهر كجهر الامام يجب وان كان بقدر ما يسمع
 نفسه فلا وذكر في الخبر ان السجود التبعدي
 يشترط السجود فيجب السجود في ركعتي سجدة
 قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التبعيد
 من صاحب الخبر غير واقع في محله لانه الركوع
 قبل القراءة او السجود قبل الركوع غير معتاد فيجب
 انادة الركوع بعد القراءة والسجود بعد الركوع هذا
 يقع معناه لا يكون فيه تدبير الركوع نحو ان
 ذلك يجب سجود السجود لتأخير الركوع بسبب الزيادة
 التي زادها فليتأمل ويجب التأخير عن هذا في
 السجدة الثانية ان السجدة الثانية يضمن السجود
 في السجدة الاولى لا يطلب التمام بخلاف سجدة
 وسجدة السجود وان ترك سجدة من ركعة فهو تركها
 في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيها بعد ما
 فقد انكره كتابه **او يتخير في الركعة** الى الركعة
 الثانية بان يجلس بعد سجدة التمام الركعة الاولى

فربما وكذا هو مدعي الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر
 من ضعف وجع او بوجع انما الى الركعة الثانية
 بان زاد على قد انتهى في القعدة الاولى على ما مر
 انما له تعالى ويجب تكرار الركعة الثانية
نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث سجرات ويجوز
 الواجب من صفة الى صفة وهو رابع السنة نحو ان
يجوز القراءة فيما عرفت او عرفت فيما عرفت
ويجب بركت الواجب وهو عاشر السنة نحو ان
يركع القعدة الاولى في غير الفرائض او الفرائض ويجوز
 فبعد من او غير ذلك من الواجبات ويجب بركت
السنة المضافة الى جميع الفرائض وهو العاشر
نحو ان يركع قراءته في القعدة الاولى فانه
 يقال قبل الفرائض والايان في القعدة بخلاف في سجدة
 الركوع ونحو فانه مضاف الى الركوع وتلي رواية كوت
 ان السجدة الاولى سنة في السجدة من ذلك **ان السجدة**
في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر رواية وعائنه
 المحققون **وقيل** وجوبه بشي واحد وهو ترك القعدة
 قد صاحب الخبر وهذا الجمع ما قبله لان تركه
 كما لا يخفى عليه لان الايمان بالركعة في محله واجب في
 تركه او تأخير تركه تركه تركه بالركعة تأخير
 ما بعد والي في ظاهر ولو جهر الامام فيما عرفت

او عاقت فيها يجره فلهما يجوز ان يتسلقا في حجب ثلثه
 يجوز ان يتجوز هو اي ان يتقدم بها يجوز به التسليم الا
 اجمع والايه وان لم يكن ذلك حقا وما يجوز به التسليم
 فلا يجب ثلثه يجوز ان يتجوز في ظاهره او في
 بين يديه والمخافة في رواية التواتر انه ان جهر
 فيها عاقت فعليه سجودا فهو في ذلك او كثر ونظا
 فيها يجره الخفاقت المأخوذة مما ذكرها او عاقت حجب
 التسوية ثلاث ايات قصار او اية طويلة فعليه
 التمسك بالخفاقت اية فليس يجب عندها في حجب
 خلا فلهما فرق في التواتر بين الجهر والخفاقة لان
 الخفاقة في موضع الجهر خف من تكسبه او الخفاقة
 مشروعة في بعض الجهر ايات كالمعرب والمشاء ولم
 يشترع للجهر في الخفاقة وتامه في الشرح لم يذكر
 الجهران يسع غيره والدي الخفاقة ان يسع نفسه و
 هذا هو المختار وذكره في الغنية وقد تقدم في بحث
 التواتر وانواعا في الضامه انواعا الى اربعة الخفا
 او فصل بعد دفع راسه من التمسك في اربعة الخفا
 او قام الى اربعة في المغرب او انما اتيه في الجهر ام قصد
 بعد دفعه من اربعة الا وفيه في جميع الضامه يجب
 عليه سجودا فهو يجره القيام في صورة ويجوز
 التمسك في صورة لتأخير التمسك وهو التمسك

ذكرهم

وانما لا في صورة القيام وتأخير التمسك وهو القيام في
 صورة التمسك او ان يتقدم الى اربعة الخفاقة
 كان في الضموم قريب من حجب ثلثه لانه بمنزلة التمسك
 وفي وجوب سجودا فهو عليه يستلزم بين التمسك والايه
 على ما هو الجواب لان فعله هنا لم يرد قياما فكان سجودا
 ولا فرق في هذا الحكم بين الضموم والايه والايه عند
 ما اذا كان في القيام او لما كان في الضموم او في
 رفع الركعة كذا ذكره صاحب الجمل والايه ما ذكره
 يرد الدين الذي في انهم ان نصبوا لتسليم الاستسكان
 اني القيام او في الضموم في الضموم قريب من التمسك
 انما هو في الركعة في بعضه على صلاته كما لو كان في
 الاية تمام القيام وفيه في الركعة في الركعة وهو الضموم
 الا في تيمم الضموم رواية عن ابي يوسف اختارها
 شيخنا في جازي اما في ظاهره او اية فيا لم يستوفها فيا يجره
 ان استوفى قاعا لا يعود في الشك كما لا بد من انما
 وهو الاصح ويؤيد قوله عليه السلام والتسليم اذا قام
 الإمام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قاعا فليطهر
 فان استوفى قاعا فلا يجلس وسجد سجودا بين التمسك
 لوعاد بعد ما صار الى القيام اقرب قبل التسليم صلاته
 والتسليم لها لا تسلم وان عاد بعد ما استوفى قاعا
 التسليم في الاصح لتسكنا من الجناية برفض الفرض

الاصح وان سلم التسبوق سابقا مع امامه اي على اثر
تسبوقه لا يولي كسائر المتقدمين فانه لا يولي عليه لانه مقتد
بعد ويهيئ المتقدم لا يجب التسبوق وان سلم بعد اي
سلام الامام عليه السلام تسبوقا له ولو قرعه منه بعد ما
منه في الخطب ان سلم في الاولى متاخرنا فلهذا فلا يهيئ
عليه لانه مقتد وبعده يلو لانه متقدم انتهى فليحذر من
بالمعية حبسها وهو نادرا او قبح وكذا في التسبوق بالقبول
او السلام مع امامه او كبر اقامه القصر بينه وبين المتقدم مع
امامه من غير قبضه انتهى فلهذا لا يهيئ له صدره بعد نظيره
التسبوق بتابع امامه في التسبوق اليه وان كان وقع التسبوق
منه قبل اقتدائه لا يترتب منه متابعه ولو قل ان الامام ان عليه
يهيئ تسبوقا بعده التسبوق فويل ان لا يهيئ عليه ففي
رواية الاثنى عشر صلواته التسبوق به اخذ صدره انتهى
وفي رواية فسد وهو الاشبه لاقتداءه في موضع الا
وان قام التسبوق قبل سلام الامام وفادى وكبح
لكن لا يصح جرحه سيما لامامه التسبوق بتابعه التسبوق
فيه وان لم يتابعه لا يترتب منه صلواته ولكن لا يصح عند
فراغه من نفسه قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه
لان القزادة لم يستكمل بعد في جهتها بعبته ويلزمه اعادتها
فعله فيها حتى لو اعادها بنا عليه ولم يعد فسد صلواته
ان كان قد قرا ركعة التي قد قام اليها بالتسبوق لا يتا

مطلب

مطلب

الاصح ان يبين بان تسبوقه قطع التسبوق بينه وبين الامام
سواء تسبوقه المتقدمين ان يجعل التسبوق بينه وبين الامام
فانزاله بعد ما سلم تسبوقا له ان يسجد ما لا يستلزم
التسبوق اي وما لم يستلزم التسبوق فلهذا لا يترتب عليه
ان لا يسجد لان التسبوق وجوبه لا يترتب عليه ما لا يستلزم
التسبوق ومن شك في حال القضاة هو كبره ولو شك في حال
فتنكو في ذلك ومثال تنكركه قد داره ركن وعبر بعد ذلك
فان كان كبرا ومن اي غير عليه في التسبوق لانه كونه
لربك هذا التكبير فركنا كذا كبر فلهذا التسبوق يترتب
او واجب وهو اقرا من تنكركه وكذا ان شك من هو في القول
ام في التسبوق او انه صلى ثلثا او راءا او فرغ من الصلاة
وتنكركه اي سورة بقراءته او غير ذلك يجب عليه التسبوق ان طالع
تنكركه في الاصل حكم التنكركه ان منه عن الامام
كقراءة اية او ثلث او ركعة او سجود او عن امامه واجب
يلزمه التسبوق لاستلزام ذلك تركه واجب وهو لا يتاثر
او الواجب في محله وان لم يفسد محله شيئا من ذلك بان كان
في دياره لا ركان ويتنكر لا يلزم التسبوق وقال بعض المشايخ
ان منه المتكبر عن القزادة او عن التسبوق يجب سجود تسبوق
والا فلا فعل هذا القول لو شغل من التسبوق الركوع وهو
راكع متلو يلزمه التسبوق والوجه في هذا القول لو شغل من
التسبوق الركوع وهو راءا وعلمه على القول الاول لا يلزم وهو

الإمام في سجود التوبة **يُسجد إذا فرغ** وإن تابهه فسجد سجدة
 وإن لم يتابع لم يسجد الإمام **في سجود التوبة** لا يسجد في سجود التوبة
 فرغ من السجدة استخاراً لأنه آخر صلواته **وإن سجد فيها**
يقضي بعد فرغ الإمام بسجدة التوبة **بعضه** من سجدة التوبة
 يسجد لأجل سجدته وإن كان لم يسجد مع الإمام ليسجد هو
 هو أيضاً ليسجد بان عن السجود لأن السجود لا يسجد إلا بالسجود
يُسجد في السجود ولا يباح له بل يكمل سجدة **أو يسجد**
ما يسجد به قبل سلام الإمام إلا أن يكون أجنبياً لم يسجد
 صلواته من الأضداد كما أن السجدة أن ينظر أن يطمع شخص قبل
 تمام صلواته في أن يجزئ ويصدق وقت السجدة في الجملة من تعني مدح
 محضه أو يخرج الوقت وهو صاحب عذر ولو سجد في السجدة
 أو يخاف من الناس بين يديه وسجد ذلك فلا يكمل سجدة **أو يسجد**
 قبل سلامه بعد سجودته قدراً للتكبر والاشتداد قبل سجودته
 التوبة **أو يسجد** إذا فرغ من فرغ الإمام من التوبة أي
 قبل أن يسجد سجدة التوبة **أو يسجد** إذا فرغ من فرغ الإمام
 على أن ما يؤد به من قيام وقراءة وكوم وسجود وقبل فرغ الإمام
 قدراً للتكبر لا يفتد به وإن ما يقضيه أو لم يسجد في حق
 التوبة إذا لم يقرأها **أو يسجد** إذا كان مسجوداً بكلمة أو ركعتين
 أو ثلاثاً وكلمات أو أربع وكلمات **أو يسجد** إذا كان مسجوداً بكلمة
 يتكلم بها **أو يسجد** من قرأته بعد فرغ الإمام من التوبة **أو يسجد**
 يسجد زياً **أو يسجد** على حسب اختلافهم **أو يسجد** إذا كان

تفصيل

أما

أي وإن لم يقع من قرأته بعد فرغ الإمام من التوبة **أو يسجد** من قبلها
 به **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
أو يسجد من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 أو يسجد من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 ما يمكن تدارك التوبة فيه فتسجد أكثر التوبة وكذا التكبير
 أن كان مسجوداً ركعتين لا يقرأها التوبة عليه فيما وعده ما
 تداركها فيه بعد ما يخلف في ما إذا كان مسجوداً لا يكمل سجدة
 حيث لا تسجد صلواته بعد فرغ من يسجد به التوبة من قرأته
 بعد فرغ من التوبة **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 فيما بعد الركعتين فما يقضيه مقدار ما يسجد به التوبة **أو يسجد**
 يأقرا قبل فرغ الإمام من التوبة **أو يسجد** من قبلها
 أيضاً **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 ما فاتته الركعة الأولى معه **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 به **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
أو يسجد من قبلها **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 بعد أن أنه لا يسجد إلا في ركعة **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 بين قدر ما يتكبر فلا خط صاحب في القضاء من غير قنينة
 حتى وثاقها أنه توكيداً وبالوسيلة في بصيرتها **أو يسجد** من قبلها
 يتكلم في التوبة **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 ما لم ينو صلواته **أو يسجد** من قبلها **أو يسجد** من قبلها
 مع إمامة بعد ما قام قبل التوبة **أو يسجد** من قبلها

أو يسجد

أشهر وهو يقرأ في الركعة الثانية من صلاة الفجر
لا يجوز تركه عند ما في حقه ولو طهر المسبوق حيث يصح
له القيام و فرغ قبل الإمام أو تابعه في التأخير قبل نفسه
صلواته والفتوى لا لا تقيد ولو تذكر ما قام به بعد التأخير
فصحيح ما بعد قيامه المسبوق قبل أن يقيد ما قام إليه
بالتحيرة فإنه يرضيه ويتابع الإمام في سجدة التأخير ولو لم
يتابعه في سجدة صلواته وان كان قد قام إليه بالسجدة
الاشارة بعد قد تمت صلواته فإنه لا يلزمه قعوده أيضاً والأشارة
عند المناد ولو تدرك الإمام سجدة سجدة يتابعه المسبوق
فإن لم يتابعه فسدت وإن كان قد قام إليه بالسجدة وقسم
أو تأخر كما تابعه أو لم يتابعه وإن أدرك مع الإمام ركعة
من الركعتين بقراء في الركعتين أو سبق بهذا السجدة مع المصافحة
وقد عرفت أنه إذا لم يخلقه يقتضي أن صلواته في حق المأذون وأما
في حق المصافحة ولكن لو لم يمتدح فيها فهو لا يلزمه سجدة
لكنها لو لم يمتدح فيها ولو أدرك ركعة من الركعتين يقوم
بقتضيه ركعة مفارقة وسورة ويقعد ركعة كذلك ولا يقعد
في التأخير المصافحة فقط أشك ولو كان الإمام قد أقرأ
وقصاها في الأخيرين وأدرك المسبوق الأخيرين فما أقرأه
فما يقتضي قعوده عليه أيضاً لأن ثلاث القراءة التي تحتها
من الشفع الأول فخلو الشفع الثاني منها فإذ فرغ المسبوق
من الشفعين قبل صلاة الإمام يكره من قوله وقبل بركه كلمة

أشهر

التي أداه وقبل يسكت وقبل يأتي بالصلوة على النبي عليه
السلام وهو على ما كان عليه وأما في الركعة الثانية من الصلاة
سأله الإمام وأما في الركعة الثانية من الصلاة
حتى يقوم إلى إقامته الإمام المقتضى إذا فرغ من الصلاة
قبل فرغ الإمام فإنه يسكت هكذا ولو كان الإمام قد قام
إلى خامسة فما بعده المسبوق فإن كان الإمام قد قعد في
الركعة فقلت صلواته المسبوق بغير القيام وإن لم يكن
قد قعد لا تقيد ما لم يقيد مع الإمام لفارسة بالسجدة وما
لو سخن فقد يكون بسبب ما قام به المصنف أو سبق له ذلك و
أولاً ينبغي أن لا يضره أو زوجه بحيث لا يجزئ مكاناً وحكمة
أن يقتضي ما قام به أولاً فرغ الإمام أن لم يكن فرغ يسكت
المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فرغ الإمام لأنه خلفاً للإمام حكماً
وكذا لو لم يمتدح فيها فهو لا يلزمه سجدة الإمام فهو وجوباً
صلواته لا يسجد معه بل يسجد بعد التأخير ولو كان مكاناً
فأما ما مشه من أن الإمام لا يصير صلواته إلا بها بخلاف
المسبوق في جميع ذلك وذلك في التأخير من المصافحة
فقال رجل سئلتني ولدي ثلاثاً مسكناً أمراً بها فماذا أفعل
في ذلك أو ما ينبغي استئني قبل أن ما ينبغي في هذه
الصلوة وقبل شقة وقبل بعد بوضعه وقبل يعني أو لا
ما ينبغي في آخره وعليه كذا لأشأنه وإن لم يكن ذلك فقلت
أي صادقاً وهو في غير ما ينبغي أي يطلب ما هو الآخر

مطلب

بالعل كان وقع تحريم على ان يستلزم ركعة من ركعة في
الركعة الاولى ركعة اخرى ويسجد فيها ركعة اخرى
تحتوي على ركعة ركعتين في السجدة الاولى ركعة ركعتين
ويسجد فيها ركعة واحدة وتقع تحريم على شيء بعد بالاعتد
لان الملتزم بمعنى الاعتد بالاعتد منه كذا في صورة الخبر
منه في شئ الله تعالى ركعة او ركعتين يجعل لانه صلى
ركعة فيقدم مع ذلك احتياطا لا احتيازا الله صلى
والاعتد عليه فوض غاف في ان سجدة لم تكن ركعة الا ان
الله ايدى الركعة التي تليها فيها الشك من هي الركعة الا
او انما تليها يقدم على ان هي ركعة احتيازا لا احتيازا
شيء فيجعل الشك كما في الاولى فيجعل الاحتيازا
الثانية ثم يصلي اخرى لا يقدم فيها الثانية باعتبار ما اخبره
فراخه فيجعل الاحتيازا في ركعة ثم يصلي اخرى ويقعد
لانها انما هو الاحتياز بالاحتياز في جميع ذلك في
فتاوى الفاضل اذا ما يعني تركه المصلي بين الثانية والثالثة
في شك في قيامه ان الركعة التي قام بها هي الثانية والثالثة
لا يقدم وهو الصحيح لان الشك في الثالثة فظاهر وانما الثانية
فقد تقدم انه اذا ما من الاعتد الاولى لا يعود الا في
والد لا احتيازا لانه لا يقدم فيها فوض من حيثها فيقدم
ويقدم فيصلي ركعة اخرى لا احتيازا ان تلك الركعة كانت
ثانية او ثالثة في الخبر على ما ان الذي قام بها في الثانية

في الثانية والثالثة في ركعة او في ركعة واحدة في ركعة واحدة
فانه يقدم ويسجد ثم يقعد فيها في ركعة اخرى لا احتيازا
لو شك كذلك في ركعة او ركعتين قبل تقديمها الثانية اقل
في السجدة الاولى يمكنه اصلاح صلوته على قول بعد لا
تلك الركعة ان لم تكن ركعة فعلية اتماما وان كانت ركعة الاعتد
عند لا داعر من الشك في سجدة الاولى انقضت كما لو سجدة
لقدت فيها غير فعلية ويقعد ويسجد على قول يصلي ركعة اخرى
وان كان الشك بعد ما وقع من السجدة الاولى جعلت صلوته
انقضاء الاحتيازا لانه قد ترك الاعتد الاخرة وان بدله
الشك بالسجدة قبل انقضاء ساجدا في الركعة الاولى وانما
الشك في السجدة التي تليها الاحتيازا في الثانية لا تليها
وليس الاحتياز لان السجدة في ركعة واحدة لا تليها
ويقدم ويقعد في السجدة الثالثة وكذا لو شك في الركعة
وسجدة السجدة في سجدة سجدة في سجدة سجدة
وعند انقضاءها ويسجد فيها وعند ذلك ان كان السجدة الثانية
معدومة وان كان بعضها ففعله وهو رواية عن احمد والشافعي
في الاصلية حتى لو سجدة قبل السجدة اجزاء عندنا على
ظاهر الرواية ثم قبل يسجد بعد سجدة واحدة وهو قول
الجمهور منه شيخ الاسلام وغيره الاسلام قبل بعد
الركعتين وهو اختيار شمس الائمة وصدر الاسلام
اخي غير الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا

من السجدة وكذا لو شك في الركعة

صحته في الظلمة والمفتد واليتامى وتهدد بعد استيوائه
وسلم لما دوى انه على كذا في فضل كذا وفي باقي بالصلوة في
التي على انت لا موالد عا في كذا القدرين هذه السهم
وقدرة الصلوة وهذا مختار الطحاوي وقال الكوفي يا في
بالصلوة والادعية في هذه الصلوة في هذه الصلاة هو الجميع
وقيل عند في يوسف في هذه الصلوة وعند محمد في
هذه الصلوة والوجه ما صحته صاحب الهدى واعلم ان
الاختلاف في الايمان بالصلوة والادعية سوله مصروف
فيهما في الخلاف بقوله يا في بالصلوة في هذه الصلوة والادعية
في صلوة السهم وقال بعضهم يا في بالادعية فيهما ولم
اعش على ذكر في الفرق بغيره انه سبحانه على قولين صلى الله
تطوعا فيهما وسجد السهم ليس له ان يسي على قولين
تخوين ان لا يكون سجود في وسط الصلوة بدون ضرورة ولم
فعل فلا حساد وسجد السهم في الجميع اما انما في لو صلى ظهر
وكعبين وبهي وسجد السهم لم يوفى الاقامه فانه يتم صلوته
وان عطلت سجدة السهم لانه مضطرا في جميع صلوته سجد
السهم في آخر الصلوة فسلم ثم قال كذا شئت بقرعة السهم
ثم سلم قبل تمامه فثبت صلوته عند في يوسف خاذا فلهذا
الفتوى على قول محمد وعلى هذا لوضي القاضية او السورة
فقد كرها في ركوعه فنادى القرانها فليقره وسجد قبل
تسجد صلوته والاول في الاغتسال جهر فيما جازت ايدفت

فيما يجر قبل ان في بعض القاضية بعد انما جهر في الجهرية
لما يجر في الجمع بين الجهر والخطبة في ركعة واحدة او ان
يقرأ سورة بعد آية التين فقرأها فقرأ سورة قبل الاية
بالسهم والادعية من عتبة السهم بغيره من الصلوة نحو ما سرقها
عند في سجدة وفي يوسف فان سجدة السهم في الاية وعند
محمد لا يقره احد وبني على هذا انه لو قرأ في ركعة بعد
الصلوة يصح ان يقرأ في ركعة بعد الصلوة وعند محمد ان يقرأ
السهم على سجدة في ركعة واحدة او في ركعة واحدة بعد الصلوة
يصير صلوة او بعد عند محمد جلت او عند محمد ان يقرأ في
ركعة بعد الصلوة في ركعة واحدة وعند محمد لا يقرأ
في ركعة واحدة **في بيان احكام ركعة القاري** الواقعة بالصلوة الاصل في
اي في ازل ونظما انه ان لم يكن **مشرقا** في مثل ذلك
اللفظ **في القرآن** والمعنى في والحاد ان معنى ذلك اللفظ بعد
من معنى اللفظ **القران** **تغير** معنى القران تغيرا جليا
يبحث لامناحية بين المعنيين اصله **تغير** **صلوته** **مكنا**
اذا قرأ هذا العباد مكان قوله هذا القران كذا اذا كان
مشركا في القرآن **ولا معنى له** حتى يكمل ركعة بالبعد ويجوز
كما اذا قرأ يوم تلي السرا باللام في خارج كان المراد في
القران وان كان مشركا في القرآن والمعنى في معنى **اللفظ**
الذي قرأه **بعض** من معنى اللفظ المراد وتكون معنى اللفظ
المراد متغيرا **لفظا** **فاحش** **مكتا** **ايضا** **عند في حقيقته**

فيما يجر قبل ان في بعض القاضية بعد انما جهر في الجهرية
لما يجر في الجمع بين الجهر والخطبة في ركعة واحدة او ان
يقرأ سورة بعد آية التين فقرأها فقرأ سورة قبل الاية
بالسهم والادعية من عتبة السهم بغيره من الصلوة نحو ما سرقها
عند في سجدة وفي يوسف فان سجدة السهم في الاية وعند
محمد لا يقره احد وبني على هذا انه لو قرأ في ركعة بعد
الصلوة يصح ان يقرأ في ركعة بعد الصلوة وعند محمد ان يقرأ
السهم على سجدة في ركعة واحدة او في ركعة واحدة بعد الصلوة
يصير صلوة او بعد عند محمد جلت او عند محمد ان يقرأ في
ركعة بعد الصلوة في ركعة واحدة وعند محمد لا يقرأ
في ركعة واحدة

ونحوه وهو لا يحيط به بعض المشايخ لا يقتضيه
 اليقيني وهو قول أبي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن
 لم يثبت به المعنى نحو ثمانية من مكانين فالخلاف على الصك
 يقتضيه عند أبي يوسف لا عند هذا القدر في عدم التمسك عند
 عدم تضمن المعنى كثيرا وجوده في القرآن عند قوله في
 المعنى عند هذا حيث قوله على الآية المتقدمة في هذا الفصل
 اما المتوخون كقوله من مقامات وهو ما بين سلاما وصيا على الزا
 وبي بكر سعيد البجلي وهذا في وابن الفضل والظاهر في
 فاستفوا على ذلك لظواهر ان كان في الاعراب لا يقتضيه مطلقا
 وان كان ما اعتقده كقول ان اكثر الناس لا يتخرون بين وجه
 الاعراب قال قاضيان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله
 المتقدمون اسع لانه لو تعالى يكون كثيرا وساكوتا كثيرا لا
 يكون من القرآن قال ابن الفراء فيكون من كل بكاء او اناس
 الكثرة وهو مفسد كما تكلم بكاء من الناس ساكوتا ليس
 بكثرة فكيف هو كذا انتهى واختلفوا فيها اذا كان الخطاء
 بالاول حرف بحرف على ما بينه في الشرح ويا في بعضه ولا
 تناسل مسائل ثلاثة انما هي بعضها ما ليس من كونه
 الآية المتقدمة من قول المتأخرين على بعض ما هو من كونه
 بذكر كماله في قوله في المعنى في قوله في قوله في قوله
 يحتاج الى ان يقتضي ليعلم ما اعتقده كثر وما هو بعد
 فاحشا او غير فاحش في المخرج من قوله في قوله بعض

مطلب

ثم ما ليس كذلك عن قول المتقدمين
 ويعلم ما في الحروف في قوله ما هو قريب

من خبر

المتأخرين وان يترك المتأخر حرف مكان حرف كان لا يصلح
 فيه اي في ذلك الذي بل ان كان بينهما اي بين المعنى في قرب
 المخرج كالتلف مع انكاف او كان من مخرج واحد كالتسليم مع
 انكاف لا يقتضيه ورا في المحيط قيدا لا بين منه وهو ان يخرج
 ابدا لاحد من الاخر فان لم يكن بينهما وبينه وبينه وبينه وبينه
 ولا يجوز ابدا لاحد من الاخر كما اذا قرأ فاعلم ان يخرج فلا يخرج
 بالانكاف مكان النفا في تخرج وذلك على انكاف على كونه
 وكان على ان يخرج من حيث فان انكاف في اللغة بمعنى التخرج
 كان لو قرأ ان لو قرأ من مكان قريب اما اذا قرأ مكان
 انكاف في الجملة طاء موحدة كما اذا قرأ طاء الا من مكان
 تخرج الا من وقما طاء مكان ورا وقراء انكاف في الجملة مكان
 انكاف في الجملة او على القلب كالمطلوب مكان المتعصب وقيل
 مكان تخرج فتقتضيه صلوته وتكلم اي على القول بالفساد
 الآية المتقدمة فاحش في بعضها وعدم المعنى في البعض مع
 عدم جواز ابدا الى النظام انكاف وان كان من مخرج واحد
 يؤكد تعيينه صاحب المحيط وروى عن محمد بن سعد انها
 لا تقتضي لان التخرج لا يميز بين هذا الحروف وكانت
 القاضية انما التخرج لا يقتضي الا حسن فيه اي في الجواب
 في ابدال المتكدر ان يقول اي المعنى ان يخرج في ذلك
 على سانه ولم يكن مخرجين بعض هذا الحروف عن بعض
 وكان في نعمة انه اذى انكاف على وجهها لا يقتضيه

تفسد واما اذا كان التفسد على وجه التخرين بان قراءه بامانة
تفسد في انكاف لا تفسد ايجازاً واما اذا لم يكن من اصول التخرين
بان قراءه ايقاعه بغيرها واما من الاصول ولم يتغير المعنى
بان قراءه بغيرها بغيرها واما من الاصول ولم يتغير المعنى
الشيخ الامام حسنة الذي يابى سعيد بن ابي اسحق انه قد قرأه
الله الصمد بالسين مكان الصاد لا تفسد صلاته
وهو اختيار الشيخ الامام غير ان ابن ابي حفص عن
الشيخ وهو مبني ما تفسد من اختياره وبعض المتأخرين
وكان قول المتأخرين من التفسد له في خان التفسد اعماً والتأخير
واظهار ان الصاد والسين والياء من مخرج واحد وكثيراً
ما يردل بعضنا من بعض فلو ذكر ما اوردوه فاحفظنا
مدينا على قول المتأخرين منها قوله ان الصاد والسين
او يعوق ويفسر بالصاد لا تفسد والسين بالسين قال
الشيخ الامام حسنة لا تفسد ما طهر بالصاد مكان
السين لا تفسد ما طهر بالصاد لا تفسد والسين بالسين قال
الشيخ الامام حسنة لا تفسد ما طهر بالصاد لا تفسد
بالصاد مكان السين لا تفسد وكن في فان عموماً مكان
عصراً لا تفسد لما تفسد بغيره بالسين مكان الصاد
تفسد صدراً كمكان صدراً لا تفسد شطون بالسين
مكان الصاد لا تفسد فمن يخص مكان بغيره لا تفسد صدراً
مكان صدراً تفسد فساداً مكاناً تفسد الصدراً مكاناً تفسد

تفسد

تفسد بغيره مكاناً بغيره مكاناً بغيره مكاناً بغيره مكاناً
طوره لا تفسد صوطه عذاب صوطه تفسد من صوطه
مكان قصوره تفسد فصح من مكاناً مكاناً بغيره
تفسد ليس ان الصاد من عن صدراً مكاناً الصاد
صدراً من لا تفسد وفيه نظر وكانوا يرون على التفسد مكاناً
يصرون لا تفسد و قولوا قول الصاد بغيره مكاناً بغيره
تفسد فاحفظنا بغيره مكاناً بغيره تفسد وتفسد بالسين
مكان وتواصوا بالصبر تفسد ورحمة التفسد والتفسد مكاناً
والصبر تفسد فاحفظنا فاحفظنا مكاناً بغيره
لا تفسد عموماً وهو مكاناً بغيره تفسد فاحفظنا بالسين
بالسين فبها مكاناً بغيره لا تفسد وكن التفسد مكاناً
تفسد فاحفظنا مكاناً بغيره تفسد فاحفظنا بالسين
الصاد لا تفسد وكن الصاد مكاناً بغيره تفسد فاحفظنا
كل مترتب فترتب بالسين فبها مكاناً بغيره تفسد
صحة مكاناً بغيره تفسد فاحفظنا بالسين فبها مكاناً بغيره
مكاناً بغيره لا تفسد لانها لغة فيها ونوقال سمع الله
الى حسن بالهمز مكاناً بغيره ان لا تفسد بغيره
والظاهر ان حكمه كحكم الصاد ونوقال بغيره التفسد
بغيره بالهمز والاول او بغيره الاول وتروى التفسد بغيره
العين **لا تفسد** بالهمز والاول او بغيره الاول وتروى التفسد بغيره
عليه فاحفظنا بالصاد في السين الاول بغيره تروى

عليه الغاية اوفي الامارة بالسوء فاختار عامة الناس
 انها نفس وقد لا يوجب النسب لانتساب بذكر الشدة
 الا في رب العالمين واما في نفسي وعلم من المتخصص المذكور
 في قول انتقام من وهو الا حوط وحكم تشديد الخفت
 حكمه في خلافه والتفصيل في قوله افعينا بالثبوت
 لانتساب هذا الصراط بانها لا تؤمر لانتساب وكذا في
 ما قد عكس بالتحريف لانتساب **تدبر** ومن ذكر كلمة مكان
 كلمة تغير النسب في قوله عيسى بن لقمان نفس ولو قرأه موسى
 ابن مريم لانتساب ولو قرأه موسى ابن عيسى لانتساب على
 قولنا في يوسف وعنه غارة الشاة وكذا في قوله موسى
 ابن لقمان ولو قرأه عيسى بن سارة نفس وكذا في قوله
 بنت خراون جميع هذا يخرج على ما تقدم من الاصل **واو**
الا ما اضطرر له بالاء او بالظاء وبالزاي مكان انتساب
 نفس ولو قرأه ما اضطرر له بالياء مكان انتساب **الانتساب**
ولو قرأه الا من خفف الحظيفة بالياء مكان انتساب فيها
 نفس بامد المعنى وهذا فصل آخر وهو ابدال هذه الحروف
 وثلاثة الشاء والظاء والفاء بعضها من بعض فتورد ما
 ذكره فانه من ذلك قرأه الفيا او لرجيا بالظاء مكان
 الفيا كما لا يوجب النسب لانتساب بل على ما اشتق من انشوط
 بما اشتق من القنوط او بالعكس نفس وعندهما لوجع مكان
 وعندهما لوجع نفس لانهم اشتق ربهما بالظاء مكان

النتاء

انتاء لانتساب تشديد التثنية الكبرى مكان انتساب فيم جانتفسر
 الظاهر في مكان اطلق لانتساب انصرت مكان اصل نفس
 بقرآن مكان بطر لانتساب انهم مضيم مكان طلع لانتساب
 عينهم مكان مطرا بفتح ميم مكان مطرا وانشور مكان
 وانطو ورتفسر مستورا مكان مسطورا لانتساب لولا ان
 ربتا مكان ربهما نفس لوت مكان لوط لانتساب طار لوق
 مكان بنطق لانتساب كصاحب لوت مكان حوط لانتساب
 لم يبق مكان بغير انتفسر والانتفسرون مكان بغير
 لانتساب طارة لفتب مكان المظب نفس رجلة انتشاء
 مكان انتشاء نفس انتفاء طارة مكان انتفسر
 ولو قرأه بالظاء مكان طارة نفس كاذبة غائبة مكان
 طارة لانتساب حل طريق مكان حل تري من قور مكان
 فطور لانتساب والظن مكان والظن نفس اعلى لظن
 اطلع لانتساب فتان عليها ثالث مكان فطاف عليها طاف
 نفس فطافون مكان **تدبر** بالياء مكان **تدبر** بالياء
 بالانتساب لانتساب وقد تقدم ولو قرأه شيطان بالياء مكان
 انتفاء لانتساب وقد تقدم ايضا ولو قرأه هو انتفاء بالياء
 مكان لذن نفس نعم المعنى وكذا لو قرأه فربيت
 وقرأت بالياء مكان بالذال ولو قرأه لفسر على حسنة
 بالظن مكان انتفاء لانتساب لانتفاء كونه من انتفاء
 وعلى معنى الباء اي اوسدنا بجهنم غيره من امور الدنيا

ولو قرأ ما وجد من القرآن من غير أن يقرأه لا يقرأه
القرآن ولو قرأه من غير أن يقرأه لا يقرأه
قوله الميميد كبره في تحصيل مكانه في القرآن
قوله بالذات المحيية مكانها لا يقرأه في القرآن
وصحة المعنى في الثاني ولو قرأه كانت تحت الميم لا يقرأه
لأن ما قبله لا يشترط مكانه في القرآن وقد تقرر
قوله من لفظة والناظر بحسب الميم أي يقرأه لا يقرأه
لأن ما قبله لا يشترط واحد وأنه حرف افتاد ولو قرأه
بعض حروف الكلمة على بعض كلمات مكانه في القرآن
مكانه في القرآن أن يقرأه في القرآن وان تركه في القرآن
فان يقرأه في القرآن كما لو قرأه في القرآن انتم احوالهم في القرآن
تلقاوه من العلم وترك من القرآن جزءا من القرآن في القرآن
سكتة لا يقرأه وان يقرأه في القرآن فانها لا تقرأه
وترك لا يقرأه وان يقرأه في القرآن لا يقرأه وترك لا يقرأه
تقرأه صلواته عند العامة وقيل لا يقرأه في القرآن ولا يقرأه
وان كان كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن لا يقرأه
المعنى بان يقرأه لا يقرأه في القرآن والله وبلى الدين احكاما
وبراؤدي القرقي لو قرأه ان الله كان غفورا رحيما عليها
لا يقرأه وان يقرأه في القرآن وان يقرأه في القرآن بان يقرأه
استن بالله واليه والآخر وعلى صلواته كقرآنهم اجمعين
قوله وانما من يقرأه واستغنى وأمن وكاتب بالمسحوق

مطلب

ما يذكره في القرآن
فتركه في القرآن

ذلك

ذلك كما يكثر معناه في القرآن من غير أن يقرأه
ويقرأه في القرآن كما ان يقرأه في القرآن
من غير أن يقرأه في القرآن كما ان يقرأه في القرآن
وقوله في القرآن من غير أن يقرأه في القرآن
فما يقرأه من القرآن في القرآن ولا يقرأه في القرآن
وفي سورة التوبة ولا يقرأه في القرآن في القرآن
وقوله في القرآن من غير أن يقرأه في القرآن
فما يقرأه من القرآن في القرآن ولا يقرأه في القرآن
وكذلك سورة التوبة ولا يقرأه في القرآن في القرآن
الله لا يقرأه وان يقرأه في القرآن في القرآن
فما يقرأه من القرآن في القرآن ولا يقرأه في القرآن
فما يقرأه من القرآن في القرآن ولا يقرأه في القرآن
قوله في القرآن من غير أن يقرأه في القرآن
في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن
لو قرأه في القرآن من غير أن يقرأه في القرآن
من وسط سورة التوبة ومن وسط سورة القصص
الله لا يقرأه في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن
الاستان من آية إلى آية في القرآن في القرآن في القرآن
بها يقرأه في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن
في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن في القرآن
ان تكون سورة طول من سورة التوبة في القرآن في القرآن

مطلب

مطلب

الركعة الثانية من الأولى كالأولى ولولا ذلك لم يكن
سورة الأيكه ولو تركت سورتين فكان لا يكمل وهو الصحيح وهو
جمع بين السورتين في ركعة واحدة الأولى أن لا يطع في المقر
ولو فعل لا يكمل إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر ولو أنكر
في الركعة الواحدة من آيات آية يكمل وإن كان بينهما آيات
بأنه ضرورة فإن من ثم كان كرمه من قراءة لترتيب الآيات
كتردية واحدة وإن كان في الموضع يصلي به من الأيكه
وفي التريض يكون حالة الاحتياط لا حالة العذر والتفكير
فإن في الخط وفاء في الثانية سورة فرق بين قراءتها في الأولى
يكمل إلا أن يكون بغير قصد وقيل في النقل لا يكمل وسئل
علي بن إسحاق عن قراءة في الأولى من ظهر سورة الفلق
في الثانية فهو والله أحد على بلغ إلى الله تعالى فقد كثر
أن يقرأه على عود رب الناس وقال يتم سورة الفلق
وفي الخلاصة أخرج سورة قصص سورة النور في الثانية
وأما ما إذا كان يترك التكميل أنسوره يفتح التي أرادها
وإذا قرأ في الأولى على عود رب الناس ينبغي أن يقرأه هكذا
في الثانية أيضا قال أبو نزي لا أن التكرار هو من القراءة
من كسوا وفي أولها الخيرة من يختم القرآن في الصلاة إذا قرأ
من السورتين في الركعة الأولى بركعة في الركعة الثانية
ويقرأ بها سورة الكتاب وثاني من السورة البقرة في قائل
الحجة القراءة على ثلاث أوجه في المراتب على الترتيب أو سارة

والنبي

والنبي يخرج في الثانية ويقرأ في الثانية بين الثالثة والرابعة
وفي الثانية بالحق له أن يسرع بعد أن يقرأها كما يفهم والقراءة
بالزوايات التسع كلها في الثانية الأولى بالقرآن العجوبة و
أرواية القربة لأن بعض السهلاء بها يقصون في الأخر فلا
يقرأ عند العود مثل قراءة أبي جعفر وابن عاصم وخمسة
والكسائي صائفة لا يصدقها يستقصون أو يستكملون
وإن كان كل أصحبه فصحة طيبة ومثالثنا اختاروا
قراءة أبي عمر وحفص عن عاصم كان في قائل في الثانية أما
القراءة خارج الصلاة فاعلم أن حفظ ما يجوز به الصلاة
على كل مكلف وحفظه فاقعة الكتاب وسورة واجب و
حفظ سائر القرآن فرض كفاية وستة عين وهو أفضل
من صلاة الفجر وقراءة القرآن من الحفظ أفضل لأنه يجمع بين
عبادة القرآن والتعريف بالمصنف ويستحب أن يقرأ على طهارة
مستقبل القبلة لا بأس بالحسن ثيابه ويستحب ويستحب
والتمود يستحب مرة واحدة ما لم يفصل بين وقتي حتى
لورد السلا مراد بالثوبين أو شيء أو حتى ليس عليه لحاء
التمود ذكر في غنا وفي الخيرة ولا ينبغي في ذلك براءة وقيل أن
استأهل يبي وأن وصلها بالانفان لا ينبغي ذكر في الثوبين
فقبل الأولى أن يختم القرآن في كل أربعين يوما وقبل
يختمه في السنة مرتين وقيل أن أراد أن يقضي حقه يختم
في كل سبعين وقيل في كل شهر وبه أفتي أبو عيسى قال

مطلب
مطلب

بن ليا دك يعبر ان يحتم في التفسير قولها ان وفي انشا
اقول ليل ولا يحتم ان يحتم القرآن في اقل من ثلاثة ايام
لقوله عليه السلام لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من
ثلاث وقرأ فهو الله احد ثلث مرات عند ستم اقرن
لم يستحق بعض النسخ وقال ابو الفتح هذا شيء
اهل القرآن وائمة الامصار فلا يباس به الا يكون له
فالمكتوبة فلو زيد على مرة ولا يباس بالقرآن من
اذكر عليه والقرآن ما شيا او هو في عمل في شغل النسخ
والعمل عليه لا يكون والاكثر وسئل ابي الفتح في قراءة القرآن
في الاوقات التي تكره فيها اقتضاه افضل ام الفضل عليه
انتي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال افضل
علي النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح افضل
والقراءة في النيام ان لم يكن منه احد مكشوف العمود وكذا
الموضع طاهر يجوز جهر وخفية وان لم يكن كذلك فاف
قراء في نفسه فلا يباس به ويكره لغيره وكان تكره القراءة في
السلط والمقتل والمقتل وموضع الفجاسة وتكره عند
القبور عند ابي حنيفة ولا يكره عند غيره ويقوله الله
بعض النسخ رجل كتب الفقه وتعبه رجل يقرأ القرآن
لا يمكن المكاتب الاستماع قال القرطبي القاري القاري جهر
في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا فقرأه على
السلط في الليل جهر واناس ينام تألم في الخواصة ولا

يغزو

يغزو عن نظر صديق يقرأ في البيت واحياه يستغلون بالعمل
بعد رول في ترك النسيان ان افتحوا العمل قبل القرآن والافعال
وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القاري في المكتب
واحد يجب على المذاكرين الاستماع وان كان اكثر ويقع العمل
في الاستماع لا يجب عليهم ويكره القوم ان يقرأ القرآن
جهر تضمنها ترك الاستماع والابصاء وقيل لا يباس به
المكاتب في الخفية والاصرفه ان الاستماع للقرآن فرض
كناية على ما حقه في الفرج وجعل يقرأ والواجب وجعل
يؤرس ويكره فاف ولا يكتم الاستماع مقاري فالاثر على
المشغل ولا يكره قارئ القاري في جهره اذا كان مستحقا لمعظم
في الخفية واستماع القرآن افضل من تأوته وكذا من الاشتغال
بالطبخ لانه يقع قوسا وفرضا افضل من الشغل والجهر بالقرآن
افضل بان لم يكن من هذه مشغولان ما لم يحاط له ديانة وقيل المرأة
القرآن من المرأة افضل من تعليمها من الاصل في الجهر وقيل يكره
تعليمها منه لان صولها عورة كذا ذكره ولا يباس تعليمها
القرآن والفقه دجاء ان يفتي بذلك لا يسن لمعظم فالمرئيل
عزى جهر مطلقا عند ابي يوسف ومن تعذر القرآن لم ينسبه
بأمر والنسب ان لا يمكنه القراء من المعصية رجل يقرأ ويحتم
يجب على السامع ان يوقظ في انفسه ان علمه لا يقع بغير
دلالة عداوة ومنه والافه في سعة من تركه ويكره ان يجمع
والمتحيز يقرأ القرآن عند عامة النسخ لا يفسد بفعل

يكون

يكون

الكسفة هذا اذا كان لا يغير الحروف ما لم يكن المغير فمما
 خلاف ويكون تصغيرا لمصنف وكتابه بقدر حق وكتابه
 انقرض على ما يقرض وكتابه على حد ران والفتاوى غير
 مستحسنة ولا بأس بحجة المصنف وكذا لفظه وتعبيره
 واذا صار المصنف بحيث لا يقرأ فيه يصح في حرفة عامة
 وفيما خفي في بعض طائفة لا يجوز ان يصح به تفرق وقيل
 بقرائه الاخبار يجوز استعمالها في تنبيه المصنف وكتابه
 ودون كتابه فهو بكرة توشح المصنف لغير المصنف ويجوز لغيره
 كتابه في ذكره في حرفة هو فيه الضرورة والفاصلة التلويح
 فان قرأه آية استجد وهي في اربع عشرة موضعا في الحروف
 وفي قوله والفضل وبنجر سليل وريح واولج وفي القرآن
 والفيل والمخرزل وصد وفطمت والنجار والاشفاق والماق
 فانه يجب عليه ان يصعد بشرائط الصلوة الا ان يقرئ بصد
 بين التكبيرين مستجيبين وصد لثا فهي ثمانية لغيرها وصد
 ليست منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة ليست منها وعند
 الاثنية الثلاثة حوسنة وليس فيها دفع يد ولا تيد ولا
 ويجب على العارضا وعلى السامع سواء قصد السامع او لم
 ويجب على الموقر بتلاوة امامه وان لم يسمعا فان لم يسمعا
 الا بعد الا بصد لم يقرئ وان سمعا لانه يسمع ولو تلاها الموقر لا
 عليه ولا على من سمعا منه فمن هو معه في تلك الصلوة وكان
 من سمع منها بعد الفراغ من الصلوة وتجنب من سمعا منه فله

مطلوب

مطلوب

ليس

ليس في صلواته اجازة لو سمعا المصلي من ليس في صلواته
 بصد صلواته الصلوة ولا سيما لما في الصلوة ولو سمعا فيها
 لا يستطاع عنه ولا تقبل الصلوة وتجنب من سمعا من
 حائض او عتله او كافرا او صبيا او مجنون وكان من
 نائم في الصلوة ولو سمعا من اطرافه لم يقرأ الصلوة لا يجب
 ولو خفي بها لا يجب عليه ولا على من سمعا وكذا لا يجب
 بالكتابة وانظر من غير المظنة واذا التها وسمعا راكبا
 اذا قاما بالاجابة وان تها او سمعا غير راكب لا يجوز الايام
 بها راكبا الا من سجد ربيعه في الفرض ولو تلاها وهو قائم
 على السجدة لم يصد حاجتي بحسن عنه مرض ونحوه بان
 الايام بها ولا يلزمه اعادة اذا صح كما في قضاء الصلوة
 ويستحب ان يقوم ويستجد هاتين القيام وكذا القيام بعد
 منها ويستحب ان يتقدم الثاني ويصلي الشاه عون خلفه
 ولا يرفعوا قبله ولا يركب خلفه ذلك بان يسمعا حيث
 كانا في لقائهما او يصد او يرفعوا قبله ولو ظهر غدا
 سجدة الثاني لا تقبل بصد بقر ويستحب ان يقرأ خلفها
 اذا لم يكن السامع منها لم يصد بقر اذا كانا في سجدة
 بقرها ولا يجب على الموقر ان يصد حاجته سجدة
 او اكثر تقع اذا ما لا قضاء الا الله بكثرة خبرها من غير
 ضرورة ويشترط بنية الموقر للتلاوة لا التمرين حتى
 لو كان عليه سجودات متعددة فعليه ان يسجد على

فوعلهم ان يعين ان هذه التسمية لاية كانا هذه لاية كن
 وسيلها ما يعلل الصلوة من التكملة والتمتة والمودة قبل
 الوقوف على قول محمد وهو لا يصح خلافه لابي يوسف ومن
 سميها من مصلح واحد يا به قبل ان يشهد بالصلى هذه
 اختارنا بعد لها سيد لها كان اقتلا في الركعة التي
 تليتها سقطت عنه وان اردت معه الركعة والا فلا يثبت
 سجودها بعد الصلوة كما لو لم يثبت سجودها وسجدت في
 الصلوة في الركعة فيها لا تقتضي ايرادها في الصلوة في
 ولها وجه او فرين في الصلوة سقطت في الركعة بعد
 اكثر من ثلاث ايات وفيها اذا قرأ ثلاث ايات خلافه فان
 قرأ اكثر من ثلاث فلا بد من السجود لها في الركعة
 بالركوع ولا يسجد في الركعة ولو تليت بالعبادة توجب على
 من سجد في الركعة اذا سجد بها اجازة ولو تليت بالنداسة
 لم يرض عن سجدتها ولم يجمعها اذا لم يرض عن سجدتها
 خلافها لم يوجب على من لم يجمعها وان كان في مجلس
 التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة هو لا يصح
 وقبل سجدان ربنا ان كان ومن ربنا لم يرض عن سجدتها
 المتأخرين وقيل بعضهم بما اذا لم يكن في الصلوة التلاوة ولو تكررت
 تلاوة آية في مجلس واحد كتحته سجدة واحدة سواء كانت بعد
 جميع التلاوة او بعد بعضها فلو تلى المجلس الآية تكررة
 التسمية وتلى المجلس حقيقى بان يتعلل من مكانه في الصلوة

مضاف

او نحو

او نحو فكيف كانا ثلاث خطوات واكثر وحكي بان يسجد في
 على ان يكون اكل ثلاث لفان او شرب ثلاث جرعات او تكلم
 ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مقامه والاتحاد الحقيقي
 والحق هو ان يكون بين الاجزاء ما يطلق عليه مكان واحد
 عرفا كالمسجد والبيت والجامع وكان اذا سجد في من ثلاث
 خطوات في نحو الصلوة اذا سجدت هذه وان وجد الاتحاد
 حقيقة او حكما عند تكرارها كانت سجدة واحدة والا فلا
 في من سجد في خطوات وخطوتين او اكل لقمته او لقتين او شرب
 جرعة او جرعتين او تخطى من آية آية البيت او المسجد الى
 زاوية اخرى او و سألما او شئت غاشيا ثم كررها كانت
 سجدة واحدة بخلاف تسديدة اثوب والنداسة والركاب
 والاتصال من غصن الى غصن وكذا تكرار كلمات او شرب
 جرعات او غفر تكلم او بعبارة او نحو ذلك فانه لا يكتفى
 واحدة ولو طأ الطلوس من غير ان يشتغل بنقل مما تقدم
 فذكر لا يجب عليه تكرار السجود ولو كررها كما سألنا تكرار
 الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا
 يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابي يوسف وهو
 الاصح وعند محمد وان كررها في ركعة اخرى يتكرر وتجب
 كالبيت ولو تكرر مجلس السماع دون ان يكرر نحو وجوب
 على السامع اجازة ولو تكرر مجلس السماع في دون السامع
 يتكرر على السامع ايضا عند البعض وعند البعض يتكرر

مضاف

او نحو

وحيث في النكاح الاثر وفي هذا وجه فاصبحنا نأثنا في
وعليه التوقيف والبرهان على التوقيف على آيات الله
عند ذكر اسم الله تعالى يقول بوجهها كالحكماء في عدم تكرار
الوجوب عند تكرار التوقيف لكن تكرار التوقيف دون
تكرار التسمية والتفريق بين التسمية على وجهه صلى الله عليه وسلم
باعتبارها مسقط وان لم يكن بغيره في التسمية فانها لا تقترب
بها مستثناة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة خارج التسمية
ولم يسجد لها لم يخرج في التسمية من غير ان يتبين التمسك وقرأها
فيها وسجد لها كذا عند التسمية من التلاوة وان سجدوا في
لكنه تارة التسمية من التلاوة وان لم يسجدوا في التلاوة
حتى خرج من التسمية سقطا وفي التلاوة في الاولى لا تسقط
والاولى مع ولو تلاها في التسمية او لا وسجد لها فقرأها بعد
ما سلم قيل يسجد ثانيا بكنية الاولى وقرآن في تكرار بعد التسمية
قبل قراءتها بكنية الاولى وان يتكرر لا ولو قرأها في التسمية ولم
يسجد فاحسب سجد فقرأها مرة اخرى فليس يسجد واحدة ونسبت
عنه الاولى ولو قرأ سجدة ثم سجد في ذلك المكان ثم قرأ من
آخر وخرج ركعتيه سجدة واحدة سواء كان هو في التسمية او
على ظاهره او آية والسبوق اذا يسجد جامع امامه ثم قرأها في
بعضه لا يسجد على ما انتهى قولنا في يوسف سجدة فالحمد لله
لم يكن يسجد جامع الامام لم يسجد لتساوا اذ ان التسمية في
صلاة ولم يقرأ به بعد ما انتهى ايات فان شاء تلاها في الركوع

مطلب

وسجد

١١٤

في التسمية على وجهه صلى الله عليه وسلم

والتسبيح وان شاء سجد لها استقلا لا ثم اذا سجد لها على
سبيل الاستقلال بكونه ان يقوله ويركع من غير ان يقرأ بها
شيء بغيره شيئا لم يركع فان كانت ختم سجدة بغير ايم
سورة لم يركع وان يقرأ بها ايتان او ثلاث سجدة بغير ايم
شفا فليكن ينبغي ان يوصلها سورة اخرى وان لم يوصل لا يركع
والله اعلم بركه والامان بقرآن آية التسمية في التسمية وان كان
في نحو الجمعة والتعبد بين الايمان يكون سجدة بحيث تؤدي
بركوع التسمية او يسجد بها او ينبغي ان لا يوصلها في الركوع لتؤدي
بالتسبيح من التجميع ويكون بقرآن سورة ويقرأ آية التسمية لا
يشبه التسمية من التسمية ويكون ان يقرأ التسمية وحدها ويقرأ
سائر السورة لكن التسمية ان يقرأ معها آية او ايتان فها هو
المستحب والله سبحانه اعلم **الحكماء** استمعنا ما حدث الامامة
بالحجامة سنة مؤكدة وقبل واجبة في ابداء يوم تخطي التسمية
لها فحين الاحرار القادريين على الجماعة من غير خروج التسمية و
الادلة تساهل على ما ذكرناه في التفسير والاعذار التي تسقط
فيها التسمية ان يسيح التسمية ومثله كون متطوع اريد والتعبد
من خلاف او مفادها والظن والظن والظن والظن والظن
وكان الاستحسان من سلطان او غير محمد وهو معسر او لا
يستطيع التسمية او غير او ولي الناس بالامامة عليهم السلام
واسما او في العلم خافا وهم فان تساوا في العلم فادعهم
ولا كونه تارة عن التمام وان تساوا وفي الوصل فادعهم

مطلب

مطلب
اولا فان تساوا في العلم

الادلة

فان تساوى بالاربعه فاستقيم خلفا وانما بدست
 الخلق لغيره والرفق واللياء ثم ان تساوى في الخسة قيل
 اصبحهم وجماعهم انفسهم وان تساوى في الوقع بينهم وكذا قيل
 انفسهم كراهة تجزئة وعند مالك لا يجوز تجزئة وهو روي
 عند احمد وكذا المتن ويكره تقديم العبد والاعزى وروى
 والاعزى ان كراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي الحديث لا يأس
 بان يؤخر الاعلى والاصغر ولو لم يزل العبد والاعزى وروى
 انما عالم خالوا كراهة والميت من يعتد شيئا على خلاف مقتضى
 اقتضاه في الحياة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذ لم يرد
 ما يقتضيه الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اصابه الاثر
 كراهة فيمن يتخذ الصلابة او ينكر خلافة المسلمين او يحرم
 اويس بن الشخير وكما لم يمتية والقدر رتبة المشبهة فانهم
 باءة فعلى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة او انوار الله
 عند انفسه او الكرام الكاتبة امان يفتل على ولا يست
 فهو من يجوز الاقتداء به مع الكراهة وكذلك من يقول انه على
 جسم كالاجسام او يقول لا يرى جلاله وعظمته وعنه
 اي يوسف قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم حتى قيل
 المداوية من ينظر في دقائق علم الكلازمة كراهة كراهة
 كراهة خصه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل في الكراهة
 من غير كراهة اذ لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على راسه
 ولا يصح اقتداءه ارجل بالمداوية بالشافعي في جميعه ولا في

في قول من يرد في قوله كراهة كراهة
 في الكلام

لما قل بالمتن ولا اقتداء بالشافعي بالافق ولا في الاثر
 ولا مستور لم يرد بكثرة فيها ولا غير المتروك بان يفتل على المتروك
 مستلقيا ويحجب عنه ولا لظاهر صاحب تدريس ولا صاحب
 تدريس صاحب تدريس فان اقتداء في العذر ربح ولا يقتضيه
 بالمتن ولا من يصح فيمن يصح فيمن يصح فيمن يصح فيمن يصح
 بالمتن ولا يصح اقتداء بالشافعي الا اذا قل بانه صاحب تدريس
 فان المتروك رتبة التي تدريسها فلا يجوز اقتداء بالمتن بالمتن
 وبان لا تدريس العكس ومصلح ربح في الصلوة كاتادري لا يجوز
 اقتداء بسيد صاحب الاثر ولو اشتراك في فائدة فافهم صاحب اقتداء
 اسماها بالاشهر في اقتداء بخلاف ما لو اقتداء بها بعد الشروع
 في شئ من حيث لا يصح اقتداء احد صاحب الاثر ولا بالشافعي
 وبوصفها الغير ونوي كراهة لماسة الاخرى كراهة لم يرد
 كراهة واحدة بالاشهر في الاثر فافهم صاحب اقتداء من يصح اقتداء
 فيها وكذا سنة العتكة بالتراب والافق من يرى الموت واجبا
 بمن يراسته عند جدران الفضل والافق عند الموت ويجوز
 اقتداء الغافل بالماجي وكذا اقتداء المتوضي بالمتبرع والظاهر بالظاهر
 خلافا فافهم فيهما وكذا اقتداء القائم بالاحد بانه يفتل
 حذو به حذو كراهة ولو لم يفتل في حذو كراهة فالاصح لغيره
 انما اقتداء بجواز امامة لفتي الشك في نفسه وكذا امامة امرئ
 يكره ان يسبقه واحد من جماعة وان فعلت يكره ان يتقدم
 الامام عليهم بل يفتل وسطهم كذا امام الغاري امرئ لا يجوز

لا يجوز

لا يجوز

بما لم يرد من اجل السنة

أقداً لا يؤي باندي ويجوز أن أقداً لا أخيراً بالأيدي العشر
والآخر مع الأتي كما لا يري وفي المحيط أن القاري
إذا كان على باب المسجد وجو المسجد والأق في المسجد يصلي وحده
أن صلواته جائزة بخلافه وكذا إذا كان القاري في صلاة
غير صلوة الأتي جاز لا يري أن يصلي وحده ولا ينصرف
القاري بالاتفاق ما زاد على القاري في ناحية أو لا في ناحية
وصلواته سواء فقه فقد ذكره أبو حازم عنه أبو حازم على قوله
أي خيفه وفي رواية ليعزاد والاول بناء على ما لو تدي قاري
أو في حيث تقصد صلاة أكل عند أبي حنيفة وعندهما
تقصد صلوة القاري فقط ولا يجوز تقديمه أو تأخيرهما
سواء قلناه أو لمعتبر موضع القدر حتى لو كان المقتدر
المول من ماله يقع سجوده قدر الإمام لكن قد مر من
مقدرة على مجيئه والمعتبر في تقدمه العقب حتى لو كان
عقب المقتدر غير مقدم على عقب الإمام لكن قد مر من ذلك
تقع صلاة قدر أصابعه يجوز ومن صلى مع واحد يقبضه
عن يمينه وإن صلى مع اثنين تقدم عليهما وعن عثمان لو أحد
يصل أصابعه عند عقب الإمام وعن أبي يوسف أنه توسط
بين الاثنين أو ولو أحدهما لو أحد خلفه أو يساره بكفه
قبل أو لو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الأثنين
ويصفى الرجال ثم نصيبان ثم أنصاه وتلقى في الشك
بقوله قد أنصاه والتزيب بين اليمين واليسار سنة لأقر

هو التجميع أما بينهما وبين النساء ففرض عنهما حتى لو سارت
امرأة أو صبوية مشتهات وجاز اقتدعت كبره على ركن فصولها
مطلقة مشتركة تحريرة وأداء وانحد المكان والجهة بالزمان
وتوقيت ما بينهما من صلوة أو قبل فشرط الطهارة المستند
مستند على ما لا يوافق كونها بالذمة أو صبوية مشتهات وهي
ليست مع مطلقا أو ثمان أو سبع إذا كانت عتيقة خبيثة فلو لم
يكن كذلك لا تقصد والأقرب بين الجمهور وغيره والثاني كونها
تقصد الصلوة فإن كانت تقصد الأضداد إذا كانت يكون
الطهارة قد ركن عند غسل وإذا ركز معها شرط وعند
أبي يوسف أنواع أن يكون الصلوة مضافة أي ذات ركن و
مجرد فلو تقصد الطهارة في صلوة للزيادة ويجوز اقتلوع
والأول ما يكون الصلوة مشتركة من حيث التحريم لا يفي للذمة تحريرا
على تحريم أو جوا أو يميناً تحريمياً على تحريم ثالثه فلو اقتدعت الطهارة في الصلاة
صلى صلوة واحدة من غير أن يمسح بها أصابعه بالأسانين أو يمسح بها
كون الصلوة مشتركة من حيث الأدلة بأن يكون أو جوا ما لها
أو كان لها إمام فبأن يؤد بها تحقيقاً كالقصد من أو يميناً كما
أبو حنيفة بعد فناء الإمام فلو تقصد الطهارة إذا كان مسبوفاً
كما لا يفتوا ما سبق السابغ اتحاد المكان حتى لو كان أحد
على ركعة قد قامته ولا يتم على الأضداد لا تقصد أنهما من اتحاد
لغيره فلو اختلج بأن كان يصليان في جوف المعكبة فلا ضماناً
جهة توجهه الآخر لا تقصد الطهارة أن تسمع عدة الخائف

بغير حاجي لو كان بينهما استواء ونحوها لا تنفذ القضية
 التي هي في الحقيقة كذا في المثالين انما الامام مائة الف سنة
 فانه ان لم يبقها لا يبقى اقتدارها به فانه قد مضى
 محال ان لا يفسد كماله وهو غير التجميع ويستلزم القضية
 الاقضية انقاذها من الامام والغير تركها فلو كان بينهما
 حاشا فان كان قصيرا دون اتمامه فبطل عرضه غير زائد
 على ما بين المستبين ^{في الامام} فان كان فيه باب وكوة يكن اتم
 الى اتمامه وهو موضح فكونك لا يمنع وان كان اتمام
 مستويا وكوة صغيرة لا يكون التوفيق له ويستلزم ذلك
 لا يفسد كمال الامام برؤية اوسع لا يمنع على اعتبار التمام
 فاد في الخط وهو التجميع وان كان في الخط على ما ذكرنا ان
 كان عرضا طويلا وليس فيه تجميع وان لم يكن ^{في} يمكن
 ولكن بينهما الذين يقتضي وبين التساوي فانه بعد ان
 كان قد راى ان فيه صف فان كان في السجود لا يمنع
 السجود يمنع الا ان يقوله فيه ثلاثة فانه صف يحصل به
 اتقان من واحدهم بين قدامهم بالاختلاف بخلاف الواحد
 فانه لا يحصل به الاتقان بالاختلاف وكذا الانسان عند ما
 خالفه الا يوسف فان ارشده عنده كان ثلاثة في ذلك
 وفي حكم انقاذ جمعه الامام مع باقي حكم حالات التساوي
 وقد قالوا في السجود اذا كان غير واحد سجود بين المقدس لتشكل
 على التساوي لا ثلاثة فلهذا يقتضي في قضاء من غير حال التساوي

انسان

لا ينفرد بها بل يمكن فيه صف و غريبة الجدة
لا يقع مطلقا وان

لا يجوز ولو اقتضى من سطح المسجد فالكلام في ذلك لا يخرج
وقام الميراد وكان لما ذكرناه ولو اقتضى في جدار مية متصفا ^{بمجرد}
ولا ينبغي عليه حال الإمام جاز بخلاف ما لا خلاف في سطح حيث
يجوز زوال كان لا ينبغي عليه حال الإمام ولو لم يكن على سطح فإخراج
المشهور ان قلت المصنف جاز ولا خلاف ولو كان بين الإمام
والمقتدي في البناء مع أو غيره فإن كان صغيرا لا يمنع وإن كان
كبيرا يمنع والمقتدي ان العوض في الأركان فيه سائر الأروق وإن
المسح فوقه أو صدره لم يعد كالمسجد في ذلك ^{فقد} فإقتضا
لمقتدي فيه الإمام والأنايع الاختلاف في لزوم التابعية في
الأركان الفضيلة وما لا ركن القوي وهو القوة والتابعية
عندنا بل سمع ونعت سوكتا كان الإمام يجزى لقوله ولو كان
أنشأني يلزم التابعية في الفاتحة مطلقا إلا أنما هو تركه
وعند مالك واحد بخلافه وقد ذكرنا لها ما جاز الفرقان
الإمام فقال له في غير في الفسرية وعندنا حكمه كغيرها في الصلاة
تحريره فيها عندنا الفرقان من الأركان تابعية ما يأتي به للمقتدي
كأن يأتي به الإمام ويمنع في لزوم التابعية في الأركان للمقتدي
ولو دفع راسه من الركن والمقتدي في الإمام ينبغي أن يكون
يسير ذلك الركوع ولو رفع الإمام راسه من الركوع والمقتدي
قبل تسبيح للمقتدي أنما قاله المصنف انه يتابع الإمام ما قام في الصلاة
فإن يتم للمقتدي التشهد فانه جزء فريقيه وإن فتم فقلنا
وكذا لو سلم في الغداة الأخيرة فإن يتم التشهد انشأ فاته

تية ثم سلم ولوقية جاز وتوسل قبل اتيان المقتدي
بالطوبى والذخاير لانه سنة والمقتدي واجب وكذا
توسل الامام بعد تمام القدوة قبل اتمام مقتدي المقتدي
وسلم بخلافه لولم يوصى الامام في هذا الحالة فانه لا يسمي
بل ان كان قد فعله وما به من فيه فانه المقتدي صحت صلته والامام
ولو كان في التوسل ان يتم المقتدي في القنوت يتابعه كما في التوسل
منه وان لم يكن فاشياء يتبعه في ذلك ما لا يتبعه في ركوع معه وفي
نظم الزمزم وفي خمسة اشياء اذا لم يسمع الامام لا يسمعها القنوت
انتهت وتكبيرات العبد والقدوة الاولى وسجدات التوسل
التي هو اربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القنوت لو زاد
سجدات او زاد على قول الصلابة في تكبير العبد وكذا المقتدي
يجمع تكبيراته منته او زاد على الاربع وفي تكبير الجارية او قال في
الخاتمة ساهرا فان كان قد فعل على اربعة يتبعه بقاها فان
وسلم من صلاة المقتدي وسلم المقتدي معه وان قد فعله
بالسجدة سلم المقتدي وجاز وان كان قد فعل على اربعة فان عادته
فان في التوسل سنة فكل صلواتهم يجبها ولا يفيها المقتدي
لشده وسلامه وسبعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتبعها القنوت
التي هي في القرية والاشياء ما دام الامام في الصلاة فان شاع في التوسل
لا يسمع المقتدي في الصلاة عند سجود خلافا لابي يوسف وتكبير
والتسبيح والتسبيح فيهما او التمسح وقراءة المقتدي والتسبيح
المستتر في فصل قضاء القنوت من ترك المصلاة لزمه فقط

مطلب

سنة

سنة تركها بعد غير مقتدي او غير عذر ويتركها على سنة الوقت
لانها لا يترتب بين الفائتة والوقية وبين الفوات شرط عند
خلافها لاشياء اخرى لا انتمسطة بالانسان ولا يتبعه بغيره
ويكون الفوات قلو صلي فرضا ذكران على وقت فائتة قبله عند
فرضه فسادا موقوف عند ما في حقيقته وبالله عند صلاومع
عنده لان لا يقض الفائتة حتى يحكي ساد وهو ذكر لبا
الحق صحتها مثاله فانه صلوة الفجر في كل الظهر والعصر والمغرب
والعشاء والفجر من اليوم الثاني هو ذلك الفائتة في كل واحدة منها
فان كان في صلاة فسادا موقفا عند ما في كل واحد من اليوم الثاني
فان لا يقضي الفائتة صحت الظهر والمغرب والعشاء فلو ساد
تصحح خمس صلواته تصد فالتصحيح هي الظهر اليوم الثاني اذا
اتت فيه الفائتة والتي هي الفائتة اذا ساد الظهر اليوم الثاني وكذا في
علاء المصلاة كما ان كوفي ولها في الحكم المذكور وان اسد النسب لان سلم
صحت لسقوط لا يترتب بالانسان ورضي الوقت بان يكون ما بقي منه
لا يسع الفائتة والوقية معا بل كان بحيث لو صلي الفائتة يخرج
قبل تمام الوقت تمسقط مقترب فيتم الوقتية ولو كان الفوات
متعد دون الوقت يسع بعضها مع الوقتية دون كلها فاليق من قد
ذلك حتى لو فائتة العشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر الا
يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضي الوتر عند ما في حقيقته ثم يصلي
الفجر ثم يعقب بحقيقة التمسكة الوقت لانها انظر حتى لو نزلت
من غير وقت العشاء حتى الوقت الفجر فسادا في الوقت سعة يتركها

ان قلبا وان نصر الفائتة قبل الظهر
تفرد فسادا الحسن

ان كان قطع الحس وهو ضيق ما قبل التمتع وما قبله فليس فيه شيء
يشع في انشاء فان طاعت قبل الفرج فصحت فجمد ولا خلاف ان كان
في شرج ان احدى ولو قد اكلت عند من سبق الوقت صحيح لكن
ياهم لم يلد بغيره في وقت لا الوقت المستحب حتى لو لم يلد
في وقت العصر ان كان في وقت الظهر وعلم انه لو اشتغل بغيره
تقطع العصر في الوقت المذكور يستقل لترتيب عند الحسن فيكون
لا عندنا ونحن يوافق في رواية ولو سبق من المستحب ما لا يصح
الطهر بما سقط الترتيب بالانفاق فيمكن له عصر ويصير الطهر
الى بعد الغروب ولو شجع في العصر واشتغل بغيره في وقت الطهر لم يضر
وهو في انما قال ان بان يقطعها ثم يترتب ثم بعدة الوقت
حتى لو وقع بوقتة او لا الوقت وهو ذكره في نسخة واحال حتى
تسبق او خرج لا يتبع قالوا زهدى ويراي الترتيب وان لم يرد على
الماء الوقتة الا للتعريف في قصر القراءة والافعال وقتها في قدر
ما يجوز به الضيق والكثر المستطيلة وترتيب مبرورة الفوائد سنا
بجروج وقت انشاءه وعن مجتهديه اعمير دخول وقت السابعة
والاول هو الصحيح ثم الفوائد فومان قد يرد في بعضه فالفائدة
شقت الترتيب عند اكثر انشاءا اختلف في التذمة كمن
ترك صلاة شهر ثم انعم وشرع يصلي لم تنقض تلك صلاة حتى
ترك صلاة ثم صلى اخرى فاذا فائدة التذمة في بعضه بعض
واجعل لما مضى من الفوائد كان لم يكن وجوبه الا كذا وذا وطلبه
الفتوى وكذا انتهى بعض الفوائد حتى ان اكثر عاد الترتيب

عند

على بعض بان ترتب صلوات شهر لم يقصدا حتى يقبلا
من سنة ثم صلى الوقتة فاذا لم يقبلا في وجوبه هذا ولا الاصح
لأنه لا انشاء قط لا يعود فلا يصح صاحب ترتيب في مثل
هذا فتعذر ما في بعض جميع الفوائد ترك صلوات من صلوات و
يوما ليلة ونسبها والموقع تركه على شيء بعد صلواته بما هو
قربة فيخرج عما عليه يبين وان ترك صلواتين من يومين
ونسبها بعد صلواته يومين وكان لو شئ ثاوث صلوات من
ثاوثه ايام وارجع من اربع قاله صاحب ابى عمر وسئل عما عمن
نسي سجدة صليته ولم يرد من اي صلوة هي قال بعد النسي
قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال بعد صلوة
الحسن ايام صلي صلي المشاء ثم يلحق صلواته في ايامها
وحي وادبه محمد بن الحسن لما جاء باج فاجابه بذلك فضا
ومن قاله صلوات في الحقيقة فضاها في الممن بحسب حاله
من تمامه ففقد او اياه فان صح بعد ذلك لا يلزمه ان ياتيها
والاول في فضله الفوائد في ابدت سرادقه شاك في انصاف
لا انه صلى هاهنا لان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت
ثم شك فلا شيء عليه ومن مات وعلمه صلوات فاصح
بالمعين ككثارة صلواته ثم يعطى لكل صلوة كالغفرة
والتور وكذا انما انصاف لكل يوم وانما يلزمه تغيبها من انوار
وان لم يوجد في يومه بعض التورته جاز وان كانت الصلوة
كثيرة والمغفرة قليلة يعطى ثلثة اصوغ عن صلوة يوم وثلاثة

مطلب
مطلب
مطلب

مع انهم يشبهونهم في بعض النواحي في انهم يشبهونهم في بعض النواحي
 اليه هكذا يفعلون حتى يستوعبوا الشاؤم ويجوز ان يصفوا بها
 بغير واحد فانه يتفاوت كدابة النمل والنهار والافطار يوم
 فخر عن صلواته في مرضه لا يتبع كذا في اننا رضايه ومن
 اذ ان يقتضي الصلوة التي صلاتها كان لاجل غصا دمه
 فحسن ولا تقبل بكونه وقيل لا يكون الا بعد ان يفر والعصر لا
 نقل **فصل** في قامة الشتر من كاسا لفة ثلاثة ايام
 قصر الامة السنية باسبر الوسط وهو مشي الاقدام والاي
 في انهم وعدوا في الشتر من ابي يوسف يوما واكثر
 اليوم الثالث وفتح صاحب الدار به انه لا يغير الشتر من
 لكن قال الربيع في دعامته المصانح وهو رها بالمرح وجيل
 احد وعشرون فمضا وقيل ثمانية عشر فمضا قال الربيع
 وتلك الفتوى وقال العتاي وجوامع الفتوة وهو انهم
 ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسامسا
 ثلثة اياما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مطرو او قريته
 تاوبا الى اهلها الى موضع بين وبين ذلك الموضع المسافة
 المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما يخرج منه من
 الجبال الذي يخرج منه حتى لو كان هناك حجة منفسية عن السفر
 وقد كانت منفسية لا يصير مسافرا ما فرقتا وزها وان جاز
 اهل من جهة خروجه وكان في ذلك من الجبال الاخر يصير مسافرا
 وانما

من المسافر

منه يمتدحوا وزنه انما ولا خلاف ثم علم ان حكامه يضاف
 فيها انهم لا يمتدحوا في مصان ومنه ما دمره تسع لافته
 يامر وسقط وجوب النجعة والعيدين والاضحية ومن ذلك
 قصرة وات الابع من الشتر فان فرضه في كونهما كنهان
 وانشرعنا الا انه حتى انه يكون الاقامة فان تم كان قد
 اقامة قدر الشتر اجزائه والاخرى اقامة له ويصير سيرا انهم
 الاسماء وكونه على النمل على تحريم الفرض وانما لم ينعى في
 بطل فرضه لانه فيما كان في البحر والجمعة وكذا لو ترك
 الفرض في احدى الايام في الاقامة على سكر الشتر حتى يبد
 وطنه ومنه في قامة خمسة عشر يوما موضع واحد مصر
 قرية غير وطنه ولا يشترط ثلثة الاقامة في دخول وطنه
 فلو نوى في غير وطنه فلو من خمسة عشر يوما لا يكون حكر
 الشتر وكذا في نوي حجة عشر يوما موضعين لكه ومنه ان
 يكون بيوتهم في احداهما وان يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج ومنه
 في ذلك لا يصير بيوتهم على ما نوى سيرا بل في الغيا اقامة
 انما في ان دخل سيرا على عزه انه متى حصل غرضه خرج
 لا يصير سيرا الا اذا كان مفسدا لغيره لا يحصل في
 ان من خمسة عشر يوما فانه يصير سيرا وان نوى الاقامة
 ولا يصير سيرا الاقامة من نفسه في الغرض بخلاف من دخل
 ابعدها سيرا يتبع منه ولا يصير سيرا الاقامة في القصرة الا
 على اقامة الاقامة فانهم لو نزلوا في موضع ونووا او عزموا

54

من الاسرار والعقل والروح
عن النفس والشرور والاولاد
على شدة ما سائر الصلوات
وفوقه والخاصة به

ليستقط عنه من الاجرة قد اشتغل به ان كان بعيدا وان كان
 قريبا لا يسقط عنه شيء اربع اقصية هي عدم التمسك بالحيث
 على الميراث اذا كان زيادة الميراث وطول البرد بالدهان او شدة
 الكبر الضعيف عن التمسك بالخامس سلامة العيدين فلا تجب على
 الاعني مطلقا وعندهما ان وجد قاعدا تجب عليه المداين
 سلامة الزوجين فلا تجب على المعد ومطلوع الزوجين وان
 وجد من بعدهم والميراث كالزيت ان بقي الميراث صالحا لم
 على الاصح فالتمريض من جملة الاعتدال لجمعة الميراث
 عن الجمعة والنجاسة وكان يلقون من طاهر ونحوه بالنظر في
 والوجن ونحوها فلو لا الذين لم يستكروا لكانت لا تجب
 عليهم الا قدر لو حضروا وصلى بها ابدا ثم عن فرض الوقت
 كالضيق اذا ما شرط الاداة خمسة ايضا الاول الميراث
 فنافه فان وقع في القري عندنا واختلفوا في تفسير الميراث
 والتجسس بالخيار صاحب الفداء عندنا في موضع به الميراث
 وقاطن ينفذ الاحكام ويقيم الحدود والمدة القدر على قاطن الميراث
 وصريح به في محققه انفسها ولا بد من كون الموضع المذكور
 ورسا يتقصر به فيها ايضا الا ان صاحب الفداء ترك بناء
 على ان الغالب ان الميراث وانما هي ثلثة اقدرة على تلبية
 الاحكام وقامة الميراث والى ان يكون الا في جده رسا يتقصر
 وسكانه ونكسبه للميراث ليس بشرط في جده الميراث
 ما انتهى به موهبة كسب الخيل وجمع الميراث والميراث و

ملوك

ملوك وصلىة الجلالة ونحو ذلك وتجاوز قامة الميراث
 الميراث اذا كان هناك للثبوت والميراث الجاهل بالخلاف
 لما لا يركن الامير الميراث في امير الحاج فانها بالانتفاء لا يجوز
 ولا يصح بها الميراث فانها ايضا لا تستحال فيه بامور الميراث
 يجوز اقامة الجمعة في الميراث في موضع واحد لا يكثر
 في ثلثة اربعة عن ابي حنيفة وعنه كقول محمد بن ابي جعفر
 في موضع متعددة وهو الاصح وعن ابي يوسف يجوز في
 اثنين وعنه لا يجوز بموضعين الا ان يكون بينهما اربعة
 ثم في القول بعدم جواز التعدد لو تعددت الجمعة لم
 يبقى قبل بالفرق والتجسس بالافتراس فان صلحوا معا
 وقيم الاشياء فحدث صلوة التحريم عن هذا الاختلاف
 في الميراث في كل موضع وقع الثلث في جواز الجمعة بغيرها
 يصح ربيع وكما ثبت في الميراث في كل موضع وفيه على التمسك
 صحة الجمعة وكان عليه طهر يقيده عنه ولا ينفق والاولى
 ان يصح جواز الجمعة ستمائة ثم اربع مائة ثم ثمانية مائة
 فان حلت الجمعة يكون في ذي ستمائة مائة وجمعتها الا فقد
 صلي الطير مع ستمائة ويصح ان يقرأ سورة مع الفاتحة في
 اربع مائة مائة ثم طهر من الميراث في كل موضع وان وقع في
 في السورة لاقتراء وان وقع في السورة في السورة واجبة ومن
 هو في طرف الميراث ليس فيه وبين الميراث في كل موضع
 الميراث في كل موضع فلا جمعة في كل موضع وان كان في كل موضع

تجسس

لا لا ينفق من ثلثة لجمعة
 ولا كان بينه وبين الميراث في كل موضع

١١٠

و عارت السارة الخجور
و الميول الخجور

[illegible]

السائر الختان والخصاب وقص الشعر
ولباس السواد الختان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يُنْعَمُ بِهِ

11

54

فان لم يستجبوا فاعلموا انهم
يبتعدون

33

ففي خمس عشر يوما ولا عذر في تركه وانه لا يبعد في الاسبوع
الاضيق والقبلة عشرة والوسط والاربعون الاربعة ولا
يقول الرجل غيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك والتبر في الله
يقصد بعض الناس من الاجتماع عيشة عرفه في القوم مع
او في مكان خارج البين في دعوت وقبلة ياكل عرفه
ليس ياكل في اي ليس بشي حد وب ولا ياكل و قد يكون
وهو الظاهر وتكبر في القربى قبل سنة عذرا
والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والقبلة والذكر والكل
الاضيق في قبلة واديت جماعة مستحبة في القصر هذا هو حد
اي حشده فلا يجب على مسافر ولا يحد ولا امرأة الا اذا كان في
من يحد ولا يجب عقب التواب كالتوب وسيلع اليه في عقب
الاضيق ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر و قد يكون
يوم الجمعة ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
فان كان في السفر عذرا وعذرا لا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
يوم الجمعة في حشده فيكون في حشده ولا ياكل في السفر
عذرا فيكون في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
ان يقول بعد السلام الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
والله اكبر في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
وعذرا في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
فما لم يخرج من المسجد يعود ويكبر في حشده ولا ياكل في السفر
يكبر القوم ويحد وهو كذا في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر

في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
الاضيق والقبلة عشرة والوسط والاربعون الاربعة ولا
يقول الرجل غيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك والتبر في الله
يقصد بعض الناس من الاجتماع عيشة عرفه في القوم مع
او في مكان خارج البين في دعوت وقبلة ياكل عرفه
ليس ياكل في اي ليس بشي حد وب ولا ياكل و قد يكون
وهو الظاهر وتكبر في القربى قبل سنة عذرا
والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والقبلة والذكر والكل
الاضيق في قبلة واديت جماعة مستحبة في القصر هذا هو حد
اي حشده فلا يجب على مسافر ولا يحد ولا امرأة الا اذا كان في
من يحد ولا يجب عقب التواب كالتوب وسيلع اليه في عقب
الاضيق ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر و قد يكون
يوم الجمعة ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
فان كان في السفر عذرا وعذرا لا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
يوم الجمعة في حشده فيكون في حشده ولا ياكل في السفر
عذرا فيكون في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
ان يقول بعد السلام الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
والله اكبر في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
وعذرا في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر
فما لم يخرج من المسجد يعود ويكبر في حشده ولا ياكل في السفر
يكبر القوم ويحد وهو كذا في حشده ولا ياكل في السفر ولا ياكل في السفر

التقوى

بحرقه لا يستجبه وقال ابو يوسف لا يستجبه لصلواته فليس يستجبه
ولا يستجبه ولا يستجبه عندنا هذا ما قاله في كل موضع استأذنه
وفاته وشقيقه ومخبره بخرقة بلطفا على سبعة موضع ربه في
ظاهر ربه وهو الصبي وقيل لا ولا يخرق ربه على في
البيان والتصبي فيقول المصلون ما ان لا يصدق المصلاة على ربه
على ما قاله اثم يفسد ربه وليت بالمخبر في امر في من قسح شمس
يفيض عليه الماء مغلي يورده ويخطي او نشا في قله حله وشم
لغرض وصاياه ان من شئ من ذلك ولا يخرق ربه في موضع
نار في يخرق كل مرة على شقة الا ليس يفسد شقة ان من شئ في
لما في شقة في شقة ان من شئ في شقة ان من شئ في شقة
ليس يفسد في شقة بعد مرة الاولى او بعد مرتين وبسبب في
صدور او بعد مرتين وبسبب في شقة مستكره فان خرج منه
شئ اذلة ولا يفسد عليه ولا يفسدونه وفي الدراج يفسد في مرة
الاولى بالما والدراج يفسد بمرته وانجاسة التي عليه وبانثانية
بالما والشدة وبما جري مجز وبانثانية بالخرج وشئ من الكافور
ولا يخرق شئ من الشعر الميت ولا من الشعر ولا يخرق ان يخرق
فلان باس باس وليس في غسسه الاستبراء ان يفسد وقبل يفسد
ومساعده به ويوضع على وجهه وقيل يفسد في حرقه كانه في
قده وجوز بعضه في ربه واستجبه مشايخنا قاله في موضع
وانما تم غسسه بشف شوب وجعل في شوب على راسه وحبته
ويكر ان يخرق ان يخرق في شئ ان يخرق ان يخرق على موضع

مطلب

بسم الله وهو وجهه والشفه ويزاه وركبته وقلع ماء ثم غسل الميت
وكتفبه والصلاة على ربه ودفنه فمض كتابه ولوماء امرأة
في الرجل ان يسم ولا يفسد فيهما يتيم ابوه والا جنبي بخرقة
وكذا لا يخرق بين النساء ثم ولا يخرق في ان يخرق عن انفسه والاول
في المصلي ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يكن يوجد فاعل
الانثاة والاولى والميت في المصلي وان حضرا في ما يجب في
شدة ان يفسد ولا يفسد في من العيوب الكافية قبل الموت والمعاد
على كسوة وجهه ويضع الا اذا كان مشهورا به في فلا يابس
بذلك في الموت في المصلي من به عتبه وان راى حسنا ما راى
كسوة له بوجهه وابتسم ونحو ذلك يستحب له الاظهار في شدة ان
يضع في ثلثة الثوب فيص وازرو لثافة في ثلثة في ثلثة و
خمار وازرو لثافة وغرة تربط على يمينه والى الكفاية في حقه ان
يضع على اذرو لثافة وفي حقه على اذرو لثافة وخمار والفتنة
في حقه بالثوب يستأذرون والمخافة من القرن الى القلعة وكذا اذا
في الجاهل من الكفاية الى القلعة والورع هو القيص الذي في حقه على
القدردون الكفت وعرض الخرقه من اصل الثوب بين الي شدة و
قيل في الكفة وهو اسنة وصفته التكنين ان يبسط المفاضة
على مفاضة او حصر ويحصر ثم يور على الطيب ثم يبسط الا اذا
في الطيب ثم القيص كذا في موضع الميت بالثوب الا ان يفسد
في ثلثة في ثلثة ثم يفسد الا اذا كان اليك من جهة اليمن ثم المفاضة كذا
ويربط الخيف انتشاره والمراة تقص ثم يجعل شعرها اسفل بين يمين

صدره ما فوق القدر ثم يوضع الحمار على رأسها كالمنقطة منسوبة
 ذلك تحت الأزار ثم يعضن الأزار والشفافة كالأمر ثم يربط الحمار
 الكحل أو قبل بين الأزار والشفافة والأمانة كالخزعة والمزهر
 كالباع وأمانة الخزان ثم يربط الحمار في الأزار والشفافة
 والحد جزمه وقيل الصبي واحد والسبب في شوبين وقال فاشبه
 الأحسن أن يكون فيما يكون فيه أمانة وإن كان في شوبين
 والمستقط والمولود ميتا ينفذ في خرقته وللمنفذ المستكمل لا شيء ولا
 يغسل بل يتم وليده به في الكفن وأنسب ولورثته سواء
 فيه أمانة ويحرم من أنفق وإن كان وأمره وإن كان له علم
 ما لم يكن لها ثمن ويكره له إذا لم ينصف والمصغر والحري ولا يكره
 لانتفاء فان لم يكن له ثمن لا يلزم بغير الكفن به الكفن الأزار
 فضرورة وفيه أن يكون في انتفاضة مثله مبنية في الجملة
 العبد بن وربة ما تلبس في زيادة علمه أو غيره وسقط
 يلبس في الخلع وفيه ما يلبس في زيادة العلم كثر وفي المودة فانه
 المنة الأولى والأمانة الثانية ولو لم يجر الكفن السنة
 كذا قيل إن يد ربح أمانة فيها وتزمر أو كذا أو خصالها
 عن ربحها عند الشافعي وأبو لا يفرض رأسه ولا يمسها ولا
 من جميع المال متوجعا على الدين والوصية والنفقات إلا أن يكفر
 الذكاة غير الجاني أو شينا هينا فان حق وفي الجناية والنفقة
 متوجعا على الكفون وإذا لم يكن لثمنه ما تكفله يمس به
 نفقة في حياته وكفن الزوجة على أن يزوج عند أبي يوسف

صدره ما فوق القدر ثم يوضع الحمار على رأسها كالمنقطة منسوبة
 ذلك تحت الأزار ثم يعضن الأزار والشفافة كالأمر ثم يربط الحمار
 الكحل أو قبل بين الأزار والشفافة والأمانة كالخزعة والمزهر
 كالباع وأمانة الخزان ثم يربط الحمار في الأزار والشفافة
 والحد جزمه وقيل الصبي واحد والسبب في شوبين وقال فاشبه
 الأحسن أن يكون فيما يكون فيه أمانة وإن كان في شوبين
 والمستقط والمولود ميتا ينفذ في خرقته وللمنفذ المستكمل لا شيء ولا
 يغسل بل يتم وليده به في الكفن وأنسب ولورثته سواء
 فيه أمانة ويحرم من أنفق وإن كان وأمره وإن كان له علم
 ما لم يكن لها ثمن ويكره له إذا لم ينصف والمصغر والحري ولا يكره
 لانتفاء فان لم يكن له ثمن لا يلزم بغير الكفن به الكفن الأزار
 فضرورة وفيه أن يكون في انتفاضة مثله مبنية في الجملة
 العبد بن وربة ما تلبس في زيادة علمه أو غيره وسقط
 يلبس في الخلع وفيه ما يلبس في زيادة العلم كثر وفي المودة فانه
 المنة الأولى والأمانة الثانية ولو لم يجر الكفن السنة
 كذا قيل إن يد ربح أمانة فيها وتزمر أو كذا أو خصالها
 عن ربحها عند الشافعي وأبو لا يفرض رأسه ولا يمسها ولا
 من جميع المال متوجعا على الدين والوصية والنفقات إلا أن يكفر
 الذكاة غير الجاني أو شينا هينا فان حق وفي الجناية والنفقة
 متوجعا على الكفون وإذا لم يكن لثمنه ما تكفله يمس به
 نفقة في حياته وكفن الزوجة على أن يزوج عند أبي يوسف

وإنما خلق الله النور في صورته
عما يلي بسائر الأقسام جادة

[illegible]

اوتامحة

100

مؤلفہ

[illegible]

مستطاب

۱۰۰

يشت وفي النجاة لم يسكت فهو اضطر وعسى اني حنفته اذا
عشر رجلا في نفسه الامبر وهو الخبيث وكان لو شئت
او رد لاسلام في غف جاز وكان لو شاء براه بوجهه او
بلا عن دوية النكر ولو جكر سامانه التخصي لانه لكره
قال بعض من يحب الانصاف اني في شرح انطاة فلا يجب
حياته و هذا نص بعض من ان التخصي في زماننا افضل كما
يسمع شرح انطاة لكن التخصي ان القريب افضل ولو بعد يجب
عليه الانصاف في التخصي ولو يجوز له القارة ونحوها
عن ان يد صفاته كان ينظر في كتابه ويصلحها بالقرآن
الامام علي الحسين ان المؤمنون بين يديه الامان انما نصيب
لغيرهم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الراسم ان الام
يستقبلون القريب فيخرج في تسوية المستحق وكثرة انعام
كان في شرح انطاه و اذا في من الخطبة فاسموا لوصيهم
عليما هو لهم و يعرفوا فلم قدموا في انظر في الطور كما في
ومن ادراك الامام في هذا صعدا من ذلك ومن اعلم لغيره
في التمداد في انهم قال في ان ذلك صعدا من الغاية ثم عاكس
لغيره وان ادركه فباعد ذلك عن علي النهر و اسد الخبيب
عليه السلام في اخذوا عن اخذوا فافاضوا في احد وكلامه
في حشد يخب فيها الميت مكتوبة والذي اسماها
طوتا كل ليلة يخب ب يوسف وفي اتباع البحر في غيبة
الغاية دون البحر لانه وكما في النكر في استلام

712

نظمت

المطبعة

جاءه الا انه نكده الموجهة من حائل
وان كان ظهره الموجه الى المسم

—

10

Handwritten signature

مستطاب

فتح الطرح قائم فقد غمض
اضياءه افاض ووافي ضوءه

[illegible]

ان قرأه فاجبه او ما عدا ذلك من فاضله
سبح والاف و قال الشيخ ابو جعفر
او اقره في السجده



۲۱۸

درگاه

۲۲۲

نمونه کتاب

